

محمد ضياء الدين الرئيس

تاريخ
الشرق العربي والخلافة العثمانية

مكتبة المطبع والنشر

مكتبة نفيسة مصر بالبحر

Ex Libris
J. Heyworth-Dunne
D. Lit. (London)

Nº 9718

هدية من المؤلف إلى الأستاذ الجليل
العالم البحار - الدكتور جمال الدين ديه
مع فرائد النكت وأصيب التفتيح
١٩٥٠ صناديقه الرئيس

CORNELL UNIVERSITY LIBRARY



3 1924 063 407 781

تاريخ الشرق العربي والنخلة العثمانية أثناء الدور الأخير للخلافة

١٧٧٤ - ١٩٢٤

وهو يشمل تاريخ مصر ، وتركيا ،
والشام ، والعراق ، وجزيرة العرب منذ
أواخر القرن الثامن عشر إلى العصر الحاضر .

للدكتور

محمّد الدين الرئيس

مدرس التاريخ الإسلامى بكلية دار العلوم
بجامعة فؤاد الأول

الجزء الأول

١٩٥٠

يطلب من مكتبة نهضة مصر بالفجالة

مطبعة لجنة البيان العربى

OLIN
DS
62
.4
R27
jwz 1

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



Tārīkh al-sharq al-'Arabī

مُتَلَهِّفٌ

فى العام الدراسى ١٩٤٧ — ١٩٤٨ عهد إلى بإلقاء محاضرات على طلبة كلية دار العلوم فى موضوع « تاريخ النهضة العربية » ؛ وقد رأيت بعد البحث أن موضوع « النهضة » فى ذاته لا يصلح أن يكون هو الهدف الأساسى للدراسة ، لأن الآراء تختلف فى كنه هذه النهضة ، ومظاهرها ، ومتى ابتدأت ، وهل كانت مطردة دون أن تتخللها فترات من التأخر أو الجمود — وأن الأولى أن يحور هذا الموضوع بحيث يكون دراسة « تاريخ الشرق العربى » فى الدور الأخير أو القريب من حياته حتى العصر الحاضر فيدرس هذا التاريخ دراسة « موضوعية » مجردة تبين ما جرى من أحداث وما مرت به حياة الشرق من تطور ، ثم يمكن أن يستنتج بعد ذلك ما إذا كانت هناك نهضة أو « رجعة » ، وماذا كانت مظاهر كل ، أو الأسباب التى أدت إليها .

وقد كان اقتراح هذا الموضوع فى ذاته تجديدًا فى منهج الدراسة بدار العلوم ، إذ أن الدراسة التاريخية فيها ، كما فى أكثر المعاهد العلمية فى الشرق ، غالبًا ما تنحصر فى القديم : فيقتصر فى الدراسة على « العصر الجاهلى » أو « الأموى » ، أو « العباسى » ، ثم يسدل الستار فلا يدرى الطالب بعد ذلك عن تاريخ الأمة « الإسلامية » أو « العربية » شيئًا ! وإذا كان التاريخ لا يدرس لجرد الذكرى أو الاعتبار ، أو لجرد الاحتفاظ بمعلومات « أثرية » وإنما يدرس أيضًا لفائدته العملية أو « الواقعية » — لأنه يجلو غوامض الأمور ،

ويلقى الضوء على كثير من المشاكل ويشرح أصول الأشياء ، فإن العناية التي تعطى للتاريخ الحديث ينبغي أن لا تكون أقل مما يبذل لدراسة العصور القديمة إن لم يجب أن تكون أكثر لأن العصر الحديث أقرب إلينا ، وأوثق اتصالاً بحياتنا ، وأشد تأثيراً في الحاضر والمستقبل .

وقد وجدت أن تاريخ الشرق العربي في هذا الدور يستتبع حتماً دراسة تاريخ «الدولة العلية» . وهذا أمر طبيعي ، لأن الشرق كان تابعاً لها : بدأت علاقته بها منذ قرون ولم تنته هذه الصلة إلا خلال الحرب العالمية الأولى ، أى في القرن الحالى . وهذه الدولة هى التى كانت تصوغ لبلاده قوانينها ، وتضع لها أنظمتها ، وتشرف على توجيه سياستها — فلا يمكن إذن فهم تاريخ أى منها إلا إذا درست أحوال الدولة العثمانية ، وعرفت وقائع تاريخها بالتفصيل . وجعلت مبدأ هذا التاريخ منذ بدت جلياً على الدولة العثمانية دلائل الوهن ؛ ويتفق المؤرخون على أن ذلك كان خلال الحرب الأولى في عهد «كاترين» التى ختمت بمعاهدة «قينارجة» أى في عام ١٧٧٤ ، وسنين السرى في ذلك حين نشرح حقيقة هذه المعاهدة . فمجال هذا التاريخ إذن هو ما أسميته : «الدور الأخير للخلافة» وهو يمثل وحدة منسجمة في تاريخ الشرق الأوسط ، تدل عليه مظاهر متشابهة وتميزه خصائص معينة ، وقد استمر نحو قرن ونصف ؛ وانتهى نهاية طبيعية حين أعلن «كمال أتاتورك» في عام ١٩٢٤ إلغاء الخلافة فلفظت بذلك الدولة — بعد مرض طال أمده — آخر أنفاسها .

ولما كانت الحوادث كثيرة متشعبة ، وهذا الدور يستغرق مدّة طويلة ، فقد

رأيت أن أقسمه قسمين : الأول يبتدى قبل تاريخ هذه المعاهدة بسنوات قليلة ليشرح العوامل والظروف التي دعت إلى عقدها ، وينتهي عند معاهدة لندن في عام ١٨٤١ ؛ والثاني يبتدى من هذا التاريخ وينتهي بإلغاء الخلافة ، وهو يصل بالحوادث إلى العصر الحاضر .

وإذا كان لهذا الكتاب ميزة ينفرد بها ، فهي أنه ينظر إلى تاريخ الشرق العربي على أنه وحدة . وقد كانت العادة أن يكتب تاريخ كل قطر من أقطاره كأنه جزء منفصل ، فلا يعرف العراقي عن « تاريخ مصر » أو « الشام » إلا القليل ؛ ومثل هذا القول يصدق على أهل هذين البلدين بالنسبة إلى تاريخ « العراق » . وهذه النظرة غير سليمة ولا تتفق مع الواقع ؛ وهي متأثرة بما آل إليه وضع هذه البلاد في العهد الأخير في ظل الاستعمار . أما النظرة الحقيقية والتي توافق التاريخ فهي أن هذه البلاد في أكثر أدوار حياتها كانت تمثل وحدة ؛ وفي هذا الدور بالذات كانت تتبع نظاماً واحداً ، وتسرى عليها قوانين واحدة ، وتدين بالولاء لخليفة واحد فيلزم أن يدرس تاريخها معاً لأن كل جانب منه يفسر الجوانب الأخرى . وهذه النظرة إحياء لطريقة المتقدمين من المؤرخين : فإذا رجعنا إلى كتبهم عن تاريخ الإسلام في عصوره الأولى وجدنا أنهم يكتبون عن تاريخ الشام ، ومصر ، والعراق ، والحجاز في وقت واحد ، ويتبعون الحوادث أو الأشخاص في تنقلها المستمر من المدينة ، إلى الكوفة أو بغداد ، إلى دمشق ، إلى القسطنطينية أو القاهرة ، وهكذا ، ويقدمون بذلك صورة صحيحة شاملة عما كان يجري في هذا الوطن المشترك .

وقد تكون هناك ميزة أخرى ، وهي أن الكتاب يستعرض الحوادث على طريقة التحليل فهو لا يؤمن بأن مهمة «التاريخ» هي مجرد سرد الحوادث دون مراعاة لما بينها من ترابط ، والبحث عن عللها وأسبابها والوصول إلى نتائجها ، فهو يحاول أن يقدم تفسيره لكل ظاهرة ، ويكشف عن الدوافع والغايات ويصدر الأحكام على ما يعرض من مسائل ؛ وبدون هذا لا نظن أن المؤرخ تظهر شخصيته ولا يكون له من فضل غير الجمع والتسجيل ، وتصبح الحقائق خرساء لا تستطيع — أو على الأقل — أن تحسن التعبير عن نفسها .

وقد بذلت عناية خاصة لتفصيل وقائع العصر الأول ، وهو العصر الذي سبق الحملة الفرنسية ومحمد علي بنحو ثلاثين سنة ، لأن أغلب المؤرخين يتدنّون « العصر الحديث » من هذين الحادثن ، ويتركون ما قبل ذلك كأنه حقبة مجهولة أو حقيفة يعسر حل رموزها . ولكن تاريخ القرن التاسع عشر في الشرق لا يمكن فهمه بدون دراسة هذه الفترة التي تجمعت فيها مظاهر العصر الماضي ، وفيها كانت توجد جذور المستقبل ، فلعلنا نكون قد نجحنا في إلقاء شيء من الضوء عليها .

وبعد ، فهذه هي الغايات التي قصدت إليها من هذا الكتاب ؛ وأرجو أن أكون قد وفقت في بعض ما أردت . والله أسأل أن يحقق النفع به .

محمد ضياء الدين المريسي

القاهرة | ١٢ ربيع الأول سنة ١٣٦٩
| أول يناير سنة ١٩٥٠

الفصل الأول

الدولة العلية والمسألة الشرقية

تمهيد :

حين نراجع ما دونه التاريخ لننظر كيف كانت أحوال بلاد الشرق العربى فى أواخر القرن الثامن عشر ، نجد أنها كانت إلى ذلك الوقت لا تزال تابعة للدولة العلية : تكون جزءاً من إمبراطوريتها الواسعة التى كانت تمتد من شمال البلقان إلى حدود السودان ؛ ومن شواطئ المحيط الأطلسى غرباً ، إلى أواسط آسيا شرقاً . ولكن هذا الجزء كان واسطة العقد الذى يستدل به على مدى نفاسته ، والذى لولاه ما انتظمت حياته . وكان قد تم فتح هذه البلاد خلال النصف الأول من القرن السادس عشر : قيم فتح الشام عام ١٥١٦ م ، ثم مصر فى العام الذى يليه : ١٥١٧ ؛ وذلك على يد السلطان سليم الأول ، الذى قضى على دولة المماليك . وقيل ^(١) — وهذه هى رواية المؤرخين المتواترة — : إن الخلافة انتقلت حينئذ من « القاهرة » إلى « الأستانة » بتنازل آخر الخلفاء العباسيين عنها . واعترف شريف مكة

(١) يعارض فى هذا سير (ت . أرنولد) . أنظر كتابه :

” The Caliphate, ch. xli. P.139 “ ويسوق الحجج والأدلة ليبرهن على أن واقعة التنازل هذه لم تحصل .

بتبعيته للسلطان فأضحى من حقه أن يضيف إلى ألقابه لقب « خادم الحرمين الشريفين » ، وهو من الأسس التي تستند إليها دعوى الخلافة . وفي عام ١٥٣٤ أتم السلطان سليمان القانوني فتح بلاد الجزيرة والعراق . وبذلك أصبحت هذه البلاد كلها ؛ وهي الأركان الأربعة للوطن العربي : مصر ، والحجاز ، والعراق ، والشام ؛ وهي التي تجمع بينها صلات النسب ، واللغة ، والدين ، والجوار ، والماضى المشترك — مندوحة في أملاك الدولة العثمانية ؛ ولم يكن من رابطة بينها وبين هذه الدولة إلا عقيدة الاحتفاظ بالوحدة الدينية ، وحقيقة الاستيلاء بالقوة الحربية .

منذ القرن السادس عشر

وكانت الدولة حين ضمت إليها تلك الأقطار في أوج مجدها وغزوها : فكان جيشها أقوى جيوش أوروبا ، وأكملها نظاما ، وأوفرها عتادا . وكان اسم السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠ — ١٥٦٦) أضخم اسم في أوروبا في القرن السادس عشر ؛ وكانت قد تمكنت بعد نجاحها في فتح القسطنطينية في القرن السابق — ذلك الحدث الفذ الذي اعتبره بعض المؤرخين مبدأ للعصور الحديثة — من فتح جميع ولايات البلقان : مما نعرفه اليوم بأسماء رومانيا — بلغاريا — اليونان — يوجوسلافيا — ألبانيا — وبلاد الجرجا أيضا . وكان البحر الأسود كأنه بحيرة عثمانية ؛ وأسطولها يخوض عباب البحر الأبيض متحديا أساطيل « البندقية » و « البابا » و « الإمبراطور

شارل الخامس^(١) .

ولكن هذا المجد لم يكن ليديم أمده طويلا ، فقد كان مجداً حريياً أساسه القوة المادية وحدها ؛ ولم يكن مستنداً إلى أسس من التقدم العلمى ، أو النهضة الاجتماعية ، أو التطور المذهبي . وكانت الروح الغالبة عليه الدافعة إليه هي روح جامدة : روح القرون الوسطى بما تمثل من نزعات المحافظة ، وسيطرة القوة على العقل ، وإيثار الواقع ، ومقاومة الإصلاح ، ولذا فإنه بعد هذا العهد سرعان ما أخذت الدولة في التدهور ، وبدأت عليها دلائل الضعف ؛ وقبل أن ينتهي القرن السادس عشر نفسه الذى شاهد كثيرا من تلك الفتوحات ، وبلغت الدولة فيه ذروتها ، استطاعت أسبانيا متحالفة مع البابا والبندقية أن تنزل بها هزيمة فادحة ، وتحطم أسطولها في موقعة « ليبانتو »^(٢) سنة ١٥٧١ ، التى يعتبرها الفرنج من المواقع البحرية الحاسمة .

ولم يكن فى طبيعة تكوينها أو نظامها ما يضمن لها البقاء ، وإنما كل شئ فيها كان يتوقف على شخصية السلطان الذى يتولى أمرها — شأن كل نظام « فردى » . فإن كان ضعيفا لاهيا — وكان هذا هو الغالب — كالسلطان سليم الثانى (١٥٦٦ — ١٥٧٤) الذى وقعت تلك الكارثة فى عهده ظهرت الدولة وكأنها تسرع نحو الهلاك ؛ وإن كان حازما قديرا

(١) هو المعروف بشرلكان (١٥١٦ — ١٥٥٦) وكان أقوى ملك فى أوروبا إذ تجمع له عن طريق الوراثة والزواج ملك عريض فصار إمبراطورا للنمسا وأسبانيا والأراضى المنخفضة وبرغندية ونابلى فى وقت واحد .

(٢) فى مياه اليونان غربا .

— وكان هذا هو النادر — « كالسلطان مراد الرابع » (١٦٢٣ — ١٦٤٠) أو أتاح لها القدر وزراء مخلصين كرجال أسرة كبريللي^(٢) (١٦٤٠ — ١٦٧٦) بدت برهة وكأنها تسترد مكائنها أو تستعيد بعض مجدها. ولكن هذا لم يكن ليغير من حقيقة الواقع شيئا : وهو أن الدولة كانت متخلفة عن الزمن لا تسير ركب الحضارة ؛ وأن بقاءها ظل مرتبها بتطور الحوادث موقوفا على ظهور العوامل الخارجية . وإنما آخر ظهور هذه العوامل أن أوروبا كانت منقسمة على نفسها ، وأنها ظلت طوال القرن السابع عشر مشغولة بحروب طاحنة كادت تستنفد كل قواها : وهى حروب الثلاثين سنة فى النصف الأول (١٦١٨ — ١٦٤٨) ، وحروب لويس الرابع عشر فى النصف الآخر (١٦٦٧ — ١٦٩٧). ولكن كأنما أرادت الدولة أن تتعجل الأمر ، وأن تكشف عن حقيقتها للعالم : ففى نشوة طارئة وكأنما مر بها طيف من الحلم فكرت فى أن تغزو « فينا » نفسها (١٦٨٣) — وكانت هذه هى المحاولة الثانية فى تاريخها^(٣) — فأخفقت المحاولة إخفاقا ذريعا وبدد شمل جيشها الذى كان يقوده وزيرها « قره مصطفى »^(٣) وأجبرت على أن تجلو عن بلاد الجر جميعها ، ثم تكون ضدها « حلف مقدس » من « الإمبراطور » و « بولندة » و « البندقية » ؛ واستمرت الحرب مشتعلة سنين عدة فى البر

(١) أشهر وزرائها اثنان هما « محمد كبريللي ١٦٥٧ — ١٦٦١ ، وأحمد كبريللي ١٦٦١ — ١٦٧٦ » وأصل الأسرة من ألبانيا .

(٢) المحاولة الأولى كانت عام ١٥٢٩ .

(٣) هو الذى خاف أحمد كبريللي سنة ١٦٧٦ .

والبحر ، حتى اضطرت الدولة إلى أن تسعى لطلب الصلح . وعقدت في نهاية القرن (١٦٩٩) معاهدة « كارلوفتز » وهي معاهدة هامة كان لها أثر كبير في تاريخها : ففيها لأول مرة رضيت بالتنازل عن مناطق واسعة من أراضيها ، وأقرت على نفسها بالهزيمة ، واعترفت بالأمر الواقع . وكان أهم مغزى لهذه الحرب أن أوروبا أيقنت أن من الممكن التغلب على تركيا ، وأن الخطر العثماني أصبح لاوجود له .

في القرن الثامن عشر

وهنا كانت نقطة التحول . فإن تركيا تحولت من موقف الهجوم إلى مركز الدفاع ؛ وصار هذا شأنها خلال القرن الثامن عشر . وقامت إلى جانبها دولة قوية هي « روسيا » أخذت على عاتقها أن تنازلها بالنيابة عن أوروبا وعن دول البلقان المحكومة بها ؛ وظلت تحيك المؤامرات ، وتعتقد التحالفات مع النمسا ضدها ، وتبث الدسائس بين شعوبها ، وتتمسك أدنى المعاذير لإثارة الحرب . وتركزت أغراض هذه الدولة فأصبحت خططاً مرسومة محددة تسعى دائبة لتنفيذها . وكانت أوروبا كلها تقف وراءها تؤيدها أديبا فقد كانت للحرب أغراض دينية كما كانت أهدافها سياسية — وهكذا كان بدء « المسألة الشرقية » كما عرفت على مسرح السياسة الدولي بما سوف يكون لها من أهمية في التاريخ ؛ ووضعت الفصول الأولى من قصة « الرجل المريض » ، وكانت على وشك أن تذاع في أنحاء

أوروبا والعالم — وكل ذلك وتركيا — بالرغم من بعض انتصارات مؤقتة كانت تفوز بها بين الحين والحين — لا تملك إلا أن تدافع عن نفسها بكلتا يديها وهي تتقهقر؛ ولكنها أحست أن نهايتها في أوروبا بدأت تقترب وأن ختام حياتها كدولة تحكم إمبراطورية شاسعة الأطراف، لم يعد أكثر من « مسألة وقت »؛ ولم يكن لها مندوحة عن أن تفكر في الالتجاء إلى إحدى هذه الدول الأوروبية أوطانة منها لتحتّمى بها. وهي مع ذلك، ووسط كل هذه الأخطار المحدقة بها، لا تحاول أن تجدد أسلوبها أو تغير أنظمتها أو تراجع أهدافها؛ وما كانت لتستطيع أن تفعل — حتى إن حاولت — لأنها ظلت تعيش في العصور الوسطى تفكر بعقلية بائدة، ويقعدها الجهل والذل عن أن تلحق بالأمم التي سبقتها.

وذلك بينما أوروبا قد حدثت فيها ثورة شاملة غيرت معالم الحياة فيها وكان ذلك نتيجة لمهزتها الحديثة التي ابتدأت في القرن السادس عشر، على إثر ظهور حركتي « الرينسانس » أي البعث و« الإصلاح الديني ». وكانت منذ ذلك الوقت قد قطعت في طريق الحضارة شوطا بعيدا، وأدركت من أسرار الكون والحياة ما جعلها تتطلع إلى حياة أفضل وتتشوف إلى مثل أسمي. وكان القرن الثامن عشر هو وقت جنى الثمار : فكانت نتيجة « التقدم العلمي ». ظهور المخترعات ، ثم تكون العوامل التي أحدثت « الإقلاّب الصناعى ». وأدى « التوسع الاقتصادى » إلى بناء الإمبراطوريات في كندا والهند وغيرها على نحو ما فعلت إنجلترا وفرنسا ؛ وكان هذا العصر

عصر المناقسة في سبيل « الاستعمار ». و انتهت البحوث الفلسفية إلى ضرورة التسليم بسلطة العقل، وتحكيمه في كل ما يعرض للانسان من مشاكل دينية أو اجتماعية ؛ ولذا دعى هذا العصر بحق عصر « التنوير » أو « سيادة العقل ». وكانت الثمرة السياسية أبطأها نضجا ، ولكن العصر مع ذلك شاهد « نهضة روسيا » ، واستقرار « الحياة البرلمانية » في إنجلترا ، و ثورة أمريكا من أجل الحرية والاستقلال ؛ وكان يتأهب ليشهد أكبر حدث عرف في تاريخ الحياة السياسية في أوروبا ألا وهو : « الثورة الفرنسية » . كل هذا والشرق العربي — أسيراً في سجن الدولة العلية ، مغلوباً على أمره مرهقاً مكدوداً — غارق في سبات عميق ! وماذا كانت تكون حاله غير ذلك وقد استنفدت هذه الدولة في خدمة أغراضها كل قواه ، وهدت أعصابه واستنزفت دمه ؟ لقد كانت له سجن حقيقيا منعه عن أن يتصل بالحياة وأبطل إرادته ، وشل حركته . ولقد ظلت تمر به تلك الأحداث وتتقلب مصائر الدول وتتغير أحوال الشعوب وهو لا يدري مما يدور حوله شيئاً . وإذا كان جهود الدولة الحاكمة وجهلها ينعكسان على الولايات الخاضعة لها فلا غرو أن يكون الظل أ كثر كثافة ، وسواده أشد حلوكة ؛ ولا سيما إذا كانت الدولة — كما في هذه الحالة — لا تهتم بمصالح رعاياها وإنما تنظر أولاً إلى مصلحتها الذاتية : فقد كانت قاعدتها التي تمثل طبيعتها أنها تأخذ ولا تعطي ؛ ولقد عاصرتها هذه البلاد العربية أ كثر أدوار حياتها وسابقتها على الخير والشر ، ومع ذلك فقد كان حظها دائماً أنها تشاطرها

ضراءها ولا تشترك معها في سرانها ؛ وكان الأصل المفروض أن على هذه البلاد دائماً الغرم وليس لها أبداً شيء من الغنم . فإذا كانت حال الدولة ، وهي الأصل ، قد ساءت من جميع وجوه الحياة إلى الحد الذي وصفنا فإن حالة تلك البلاد ، وهي التوابع ، لابد أنها كانت أسوأ . ولقد انتهى بها الأمر إلى أن صار الجهل رائدها ، والفقر حليفها ، والفوضى قانونها ، والذل طبيعة لها . وهذه كانت حالها خلال العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر ؛ وهذه هي الحقبة التي نغني الآن ببيان تاريخها . فلنشرع أولاً في بيان الموقف الدولي الذي كانت تفقه تركيا والذي أدى إلى نشأة « المسألة الشرقية » ثم نأخذ في وصف أحوال هذه الشعوب في شيء من التفصيل ولنفتح إذن صفحة التاريخ عند عام ١٧٧٠ م .

« العلاقات بين تركيا وروسيا »

كانت الحرب ناشبة بين تركيا وروسيا في هذا العام ؛ وكانت هذه رابعة حرب تحدث بينهما في نفس القرن : فالأولى عام ١٧٠٩ وختمت بمعاهدة « بروت » سنة ١٧١١ ، والثانية سنة ١٧١٤ وعقدت في إثرها معاهدة « بساروفت » سنة ١٧١٦ ؛ والثالثة في عام ١٧٣٥ وانتهت بمعاهدة « بلغراد » سنة ١٧٣٩ . وكانت هذه هي رابعة الحروب .

وقد تكون الأسباب المباشرة التي دعت إلى إعلان كل منها مختلفة ، ولكنها كلها ترجع إلى سبب واحد رئيسي : وهو شعور العداوة المتأصل

والمبادل بين الدولتين . وكانت أسباب هذه العداوة طبيعية ، ومتعددة ،
 منها بينهما من اختلاف : فى الجنس واللغة والدين ، والعوائد ، والمصالح ،
 والماضى ؛ وللمنازعات التى تنشأ بين جارين على الحدود ؛ وللمنافسة على
 تكوين الامبراطوريات ، والاستغلال الاقتصادى أو السياسى للمناطق
 القريبة منهما . ولكن لم تظهر قوة هذه الأسباب ويبدو أثرها العملى
 إلا منذ أوائل القرن الثامن عشر فى عهد بطرس الأكبر (١٦٧٩ —
 ١٧٢٥) منشىء روسيا الحديثة : فهو الذى أدخل فيها الأساليب الأوروبية
 وجدد حياتها ونظم جيشها وبنى مصانعها و بث فيها روح الطموح وجعل لها
 سياسة ثابتة . ومنذ عهده تكون الوعى القومى ، وبدأت روسيا تحس بنفسها
 كإحدى الدول الأوروبية القوية التى لها الحق فى التوسع والاستعمار .
 وظلت العلاقة بينها وبين تركيا ، أو الدول التى تناهزها ، أشبه بحالة حرب
 دائمة . وكان فى مقدمة هذه الدول : السويد و بولندة ؛ ثم حددت مبادئ
 هذه السياسة وعينت الوسائل العملية لتنفيذها وتركت للأجيال القادمة لتضعها
 موضع التحقيق . ولم تكن هذه الحروب المتوالية إلا بعض المحاولات
 لتنفيذها .

فلما جاءت الامبراطورة « كاترين الثانية » وقد وليت العرش عام
 ١٧٦٣ — وكانت طموحا عالية الهمة ذات أغراض سياسية بعيدة ، ومتفانية
 فى خدمة قومها — اعتبرت نفسها وريثة بطرس الأكبر ، والوصية القائمة
 على تحقيق مبادئه . وهذه المبادئ تتلخص : فى العمل على إضعاف جيران

روسيا ، تمهيداً للقضاء عليها واحدة إثر الأخرى ، وكانت الدول المجاورة لها هي : « السويد » ، إذ كانت تحتل المناطق الواقعة عبر البلطيق على شاطئه الشرقى ؛ و « بولنده » التي تقع أيضاً على شاطئه الجنوبي ، وذات الموقع « الاستراتيجي » الهام ، والموارد الاقتصادية الهائلة ؛ ثم « تركيا » التي تحتل جميع ولايات البلقان وتحيط أملاً بها بالبحر الأسود ، وتشرف على المنافذ المؤدية إلى البحر الأبيض . وكانت روسيا تريد بعد ذلك أن تصل إلى شواطئ تلك البحار وتبنى لها قواعد حربية ، وتنشئ أسطولاً تجارياً ، وتكون صلاتها مباشرة بأوروبا والشرق . كما كانت تحلم إذا نجحت في إخراج تركيا من أوروبا أن تعيد عهد الدولة « البيزنطية » القديمة وتجعل القسطنطينية قاعدة لها . وكان من الوسائل لتحقيق هذه الغايات — فيما يتعلق بتركيا — إثارة النعرات الجنسية وتحريك المشاعر القومية واستغلال العواطف الدينية إلى أقصى حد يمكن أن تستغل .

الحرب الأولى في عهد « كاترين »

وقد قامت الحرب الرابعة في هذا القرن ، والأولى في عهد كاترين ، في عام ١٧٦٨ ؛ وكان السبب المباشر لها — فوق هذه الأسباب الحقيقية الدائمة — هو اعتداء روسيا على خان « القرم » التابع لتركيا باحتلالها جزءاً من أراضيها ؛ ثم أيضاً مناصرة « بولنده » التي كانت تحمي حدودها من الشمال وكانت على وشك أن تقع فريسة لها . ولكن هذه الحرب التي

دامت نحو ست سنوات (١٧٦٨ — ١٧٧٤) لم تحقق الغرض الذي قامت من أجله بالنسبة لبولنده ؛ إذ نجحت « كاترين » بالتآمر مع بروسيا والنمسا في اقتسامها عام ١٧٧٢ . ويعرف هذا في التاريخ « بالتقسيم الأول » وقد فنيت بعده « بولنده » كدولة مستقلة ، فلم تقم لها قائمة إلا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى — أى في سنة ١٩١٩ ، بمقتضى معاهدة « فرساي » . ومن حيث سير الحرب لم يكن الحظ ملازماً للدولة في بداية القتال فأصبحت بكارثتين كاد أن يقضى عليها فيهما بالهزيمة : الأولى هلاك معظم جيشها غرقاً وهو يعبر إحدى الأنهر في جبهة القتال ، نتيجة لفيضان طارئ ، سنة ١٧٦٩ ، والثانية : إحراق أسطولها في مياه الأناضول ، بسبب خدعة من العدو ، بعد أن كادت تتم له الغلبة وذلك سنة ١٧٧٠ ؛ وباتت « القسطنطينية » نفسها معرضة للخطر . ولكن ظهرت القوة الكامنة للدولة في وقت الشدة ، واستدعى رجل الساعة : القبطان « حسن باشا الجزائرى » فأحكم وسائل الدفاع عن العاصمة وعمل بهمة خارقة لإعادة بناء الأسطول ، فلم ينقض وقت قصير حتى استطاعت أن تمتلك زمام الموقف ، وأن تحرز عدة انتصارات في البر والبحر ، فدعا ذلك روسيا إلى عقد هدنة .

وكانت الدولة أثناء ذلك قد شغلت باضطرابات داخلية خطيرة : إذ وجد دعاة الانفصال في الحرب فرصة سانحة لانفاذ مشروعاتهم الاستقلالية ، فظهر في فلسطين « الشيخ ظاهر العمر » وفي مصر « على بك الكبير — مما

سنفصل أمره فيما بعد — ودخلا في مفاوضات سرية مع الامبراطورة «كاترين» فأتى الأسطول الروسى واحتل ميناء «عكا» وضرب بقنابله مدينتى «صيدا — وبيروت» سنة ١٧٧٢. وكان «العراق» قد أصبح شبه ولاية مستقلة فى أيدي «الماليك» ؛ وظهرت الدعوة الوهابية وصارت قوة فى بلاد العرب . فكانت هذه الأمور كلها من عوامل الهزيمة ومن دلائل تحلل الدولة . ولما استؤنف القتال ظهر فى الميدان القائدان الشهيران «رمانزوف — وسواروف» وأخذا يتوغلان فى الأراضى العثمانية ؛ وكان السلطان مصطفى الثالث قد توفى أثناء ذلك (يناير سنة ١٧٧٤) وخلفه أخوه السلطان «عبد الحميد الأول» فأراد أن يبدأ عهده بالسلام ، وجدت عوامل جعلت روسيا أيضاً رغبة فى الصلح إذ قامت ثورة فى بولنده ، وأخرى بين قبائل القوزاق فى حوض نهر الدون .

معاهدة قينارجة

و بعد مفاوضات تم الاتفاق فى ٢١ يوليو سنة ١٧٧٤ على تلك المعاهدة الشهيرة التى عرفت باسم «كجك قينارجة» ، نسبة إلى بلدة صغيرة فى بلغاريا . ويعتبر المؤرخون هذه المعاهدة أهم معاهدة عقدت بين الدولتين إذ بها تأخذ العلاقات بينهما صفة دولية ، ويبدأ الدور الأول من تلك المشكلة الخطيرة التى ستعرف فى التاريخ باسم : «المسألة الشرقية» .

تألفت هذه المعاهدة من ثمان وعشرين مادة ، نالت بها روسيا امتيازات

حرية ، وأخرى دينية سياسية ؛ وكان أهمها : أن تركيا اعترفت باستقلال شبه جزيرة القرم ، وتعهدت بهدم قلاعها — فكان ذلك توطئة لاحتلالها : إذ احتلتها « كاترين » فعلا بعد تسع سنوات من إمضاء المعاهدة دون حاجة إلى إعلان حرب ؛ وتنازلت تركيا عن موانئ « آزاق » و « كرتش » و « كنبورن » فصار لروسيا قواعد حرية في شمال البحر الأسود ؛ وكفّلت لسفنها التجارية حرية الملاحة في البحر الأسود والمضايق وبحر الأرخبيل والدانوب . وفي نظير ذلك استردت الدولة ولايتي « الإفلاق » و « البغدان » — رومانيا — وكانت روسيا قد اختلتهما في بداية الحرب . وأذنت تركيا لروسيا ببناء كنيسة في الأسنانة ؛ ووافقت على تلقيب عاهلها بلقب « باديشاه » في جميع المكاتبات ، وأعفت رهبانها من الرسوم أثناء الحج والإقامة .

ولكن أخطر هذه الشروط جميعاً ، وهو الذي أعطى المعاهدة قيمتها التاريخية ، وجعل لها أثراً بعيد المدى ، هو تسليم الدولة لروسيا بأن لها الحق في حماية « المسيحيين الأرثوذكس » من رعاياها . فإنها بذلك قد تنازلت عن جزء من « سيادتها » كدولة ، وخولت لحكومة أجنبية أن يكون لها حق الإشراف على ما هو من أخص شئونها الداخلية ، ووضعت روسيا أيضاً في موضع ممتاز بالنسبة إلى بلاد البلقان التي كانت كثرة شعوبها من المسيحيين . فنظر هؤلاء إليها على أنها البطل ، أو الحامي المدافع عن حقوقهم ، ووجدت هي في ذلك الفرصة الذهبية التي طالما تمنتها فأحسنست الانتفاع

بها واستغلتها أيما استغلال . وسيكون لهذا الوضع نتائج خطيرة التي سيظهر أثرها في المستقبل وسيكون تدخل روسيا استناداً إلى هذه الحجة وهي الدفاع عن حقوق المسيحيين وعدوانها المتكرر على الدولة سبباً في وقوع حروب جديدة ، وعاملاً في تكدير صفو السلام الدولي . ولكننا نؤثر أن نؤجل شرح هذه المسألة حتى لا نستبق الحوادث ، ونذكر تركيا الآن عند هذه المرحلة كما انتهت بها الأمور إلى تلك المعاهدة — وقد أعقبتها فترة من السلام ريثما تنبأ « كاترين » لعدوان جديد .

ونأخذ الآن في استعراض أحوال بلاد الشرق العربي لنرى كيف تأثر مصيره بتلك العوامل ، وماذا كان موقفه وسط هذه الأحداث ؟ وذلك حتى تكون لدينا الفكرة كاملة عن طبيعة الدولة ونظمها وعلاقاتها الداخلية والخارجية . وقد سبق أن أشرنا إلى أنه أثناء هذه الحرب كانت الحركات الاستقلالية ظاهرة في كل من الشام ومصر والعراق وبلاد العرب ، فإذا كانت الأسباب التي دعت إليها ، والظروف التي أحاطت بها ، والنتائج التي ترتبت عليها ؟

الفصل الثاني

مصر في أواخر القرن الثامن عشر

نظام الحكم :

أصبحت مصر جزءاً من الدولة العلية في عام ١٥١٧ . وقد ظل النظام الإدارى والسياسى الذى وضعه السلطان سليم الأول ، وعدله السلطان سليمان القانونى ، معمولاً به منذ ذلك الوقت حتى نهاية القرن الثامن عشر ، عند مجيء الحملة الفرنسية .

وكان هذا النظام يقضى بأن تتألف هيئة الحكم : من الوالى وهو « الباشا » الذى يعينه السلطان العثمانى ليكون نائباً عنه ؛ ومقره القلعة بالقاهرة . وإلى جانبه الأمراء المماليك ويلقبون « بالصناجق » وهم الحكام المحليون ؛ ثم رؤساء « الوجاقات » أى فرق الجيش ، وكان عددها سبعة أشهرها فرقتان : « الينكشرية » و « العزب » ؛ ثم ممثلو الشعب وهم : العلماء وعلى رأسهم « شيخ الأزهر » ، وقيب الأشراف ، ومشايخ الطرق ، ومعهم كبار التجار والأعيان . ومن هؤلاء جميعاً يتألف « الديوان الكبير » . وهو يفصل فى الأمور الهامة والقضايا الكبيرة : كمسائل الحرب والسلم والصلىح فى المنازعات بين الأحزاب ، وفرض الضرائب الجديدة أو رفعها .

ومن الهيئات الأولى، أى ماعدا ممثلى الشعب ، يعقد « الديوان الصغير . وهو ينظر فى المسائل الإدارية وينجز الأعمال ويصدر القرارات فى كل الأمور الجزئية التى تعرض للدولة ولا يكون لها آثار عامة فى حياة الأمة . وكان هذا هو الوضع على الأقل من الناحية النظرية أو الدستورية .

ويمكن — مع الفارق الكبير من حيث قاعدة التمثيل النيابى وأصل استمداد السلطة — تشبيه الديوان الكبير من بعض وجوه الاختصاص « بالبرلمان » ، والديوان الصغير بمجلس الوزراء . وكان « الصناجق » أى كبار المالىك يتوزعون فيما بينهم الاختصاصات التى يضطلع بأعمالها اليوم وزراء هذا المجلس : فأحدهم هو « الدفتر دار » وهو فى مقام وزير المالية ، وذلك « أمير الحج » ، وهذا هو « الخازن دار » أو « السردار » إلى غير ذلك . وكان أرفعها رتبة ، من حيث الشرف ونباهة الذكر ، « إمارة الحج » ، وهى التى كانت تدل على مركز الزعامة :

المالىك

خلال القرن الثامن عشر حدث تغير فى هذا الوضع من الناحية العملية اختلف به توزيع السلطات بين تلك الهيئات : فبينما كان والى يعد صاحب الكلمة العليا فى البلاد ، لأنه هو الذى يمثل الخليفة ويرمز بوجوده إلى العلاقة القائمة بين الدولة والولاية — إذا به يفقد سلطته على التدريج ، ويتضاءل نفوذه ، حتى لم تعد اختصاصاته فى القرن الثامن عشر تتجاوز

الإشراف على جمع الضرائب وتصديرها إلى الأستانة ، ثم تبليغ الأوامر أو المراسيم التي ترد من السلطان — وأخذت السلطة الفعلية تنتقل إلى أيدي المماليك : فقد أصبح هؤلاء في هذا العصر قوة يخشى بأسها واشتدت شوكتهم وعز جانبهم ، ونمت شخصية الزعيم الذي يختارونه ، أو الذي يفرض نفسه عليهم بالقوة ، حتى حلت محل شخصية الوالى .

وكان من أكبر العوامل التي أدت إلى انتقال السلطة إليهم : الضعف العام الذى نزل بالدولة أثناء هذا القرن وانشغالها بالحروب واحدة إثر الأخرى واستنزاف مواردها واضطرابها إلى توجيه قواها نحو المسائل الخارجية وتنظيم الدفاع — ثم كانت الحرية مطلقة للماليك ليلتاعوا ما يشاءون من جنسهم من أسواق الرقيق ؛ فجلبوا العدد الكثير وصار لكل رئيس منهم جيش خاص من الأتباع يدين لصاحبه بالولاء ويدافع عنه ويشترك معه فى الحروب وإن كان أحيانا يخونه — وكانت سوق الرقيق نافقة فى ذلك الوقت مفتحة الأبواب . بل كانت هذه هى أهم تجارة دولية فى ذلك العهد فكان الأرقاء يجلبون من جهات متعددة وأجناس متباينة : فمنهم من كان يرجع إلى أصل « كرجى » أو « شركسى » أو « بشناقى » أو « ألبانى » أو غير ذلك . وهذه كانت أصول « المماليك » الذين حكموا البلاد قرونا عدة . وقد أصبحوا يكونون طبقة أرستقراطية حربية لها تقاليدها وأوضاعها . وهم كبار الملاك : يتقاسمون الأراضى مع الأوقاف وبعض قبائل « العربان » ولكن لهم النصيب الأوفر ؛ والقوة الاقتصادية يتبعها حما القوة السياسية .

ولقد أحرزوا أول نصر لهم في مطلع هذا القرن حين استطاعوا أن يتحدوا — وكانوا من قبل فرقتين : « قاسمية » و « فقارية » — وتغلبوا على طائفة « الانكشارية » التي كانت سند النفوذ العثماني والقوة التي يعتمد عليها الوالى ، فصارت منذ ذلك الحين خاضعة لهم يولون ضباطها ورؤساءها كما يريدون — و بعد فترة عادت الفرقتان فيها إلى الشجاء والبغضاء ووقعت بينهم الحروب — وذلك بإيعاز من الولاة — انتهى الأمر بتغلب الحزب « الفقارى » وزالت دولة « القاسمية » من الوجود . حدث هذا كله في النصف الأول من القرن الثامن عشر ، وأصبح المماليك منذ ذلك الحين إلى نهاية القرن حزبا واحداً أو نوعاً واحداً فكان هذا قوة لهم ، وانحصر النزاع بينهم فى التنافس الفردى ، من أجل الزعامة أو المنصب .

ظهور « إبراهيم بك » :

وفى عام ١٧٤٥ عينت الدولة على مصر والياً يعد من كبار رجالها وهو « محمد راغب باشا » الذى كان قبل ذلك رئيساً للكتاب واشترك فى المفاوضات التى أدت إلى عقد معاهدة « بلغراد » الشهيرة ووصل بعد إلى منصب « الصدارة العظمى » — حضر هذا الوالى ومعه مشروع خطير هو إعداد مذبحه للمماليك يقضى فيها على رؤسائهم وتستعيد الدولة على إثر ذلك هيبتها ومكاتها . وبعد أن نجح فعلا فى قتل عدد كبير منهم أدرك « إبراهيم بك ، ورضوان بك » — وهما من زعماء المماليك — ما يراد بهما فأسرعا إلى احتلال القلعة ، وانضم إليهما الجند ، وأجبروا

« الوالى » على النزول — وكان معنى ذلك العزل — ولما امتنع أطلقوا عليه النار فاضطر إلى الخضوع ، وبعد أن سجنوه قليلاً سمحوا له بمغادرة البلاد ففارقها ولم يتم تنفيذ مشروعه . وكان ذلك عام ١٧٤٨ . فمن ذلك الوقت — على حد تعبير « الجبرقى » — خلصت « رئاسة » مصر « وإمارتها » إلى إبراهيم جاويش ، ورضوان كتحدا . وإبراهيم بك هذا ، هو أستاذ جميع الأمراء الذين حكموا مصر إلى مجيئ نابليون ؛ وهو مولى « على بك الكبير » وهو الذى مهد له الطريق ، وأقام أمامه النموذج ليحتذيه .

ومن هذا الحين صارت سلطة الولاية إسمية والحكام الحقيقيون هم « المماليك » وأصبح زعيمهم يلقب « بشيخ البلد » أو الأمير على إطلاقه وتعددت حوادث عزل الولاة فإذا اتبع أحدهم سياسة تغضبهم سرعان ما يعقدون « جمعية » فى بيت كبيرهم ويقول قائلهم : « قوموا بنا نعزل الباشا » ثم يظل محاصراً فى أحد البيوت القديمة ريثما يرسلون إلى الباب العالى يطلبون مصادرة أمواله وتعيين غيره . ويظهر أن الباب العالى لم يكن يعنى بأشخاص الولاة ، وكل ما كان يهمه هو استمرار وصول الضرائب إليه وإرسال فرق الجند حين يكون مشتبكا فى حرب مع بلاد « الموسقو » أو « العجم » — وهذا كان فى نظره هو رمز الولاء ودليل التبعية للدولة لا شخص الوالى نفسه . وعلى كل فلم يكن الوالى ، لهذا السبب أو لغيره ، يمكنه فى ولايته — فى الغالب — أكثر من عامين . وكثيراً ما كان الباب العالى نفسه هو الذى يرسل ليطالب مصادرة أمواله ، متهماً إياه بالاختلاس

أو الرشوة . وهذا كله يدل على مبلغ اضطراب الأمور وفساد الأحوال .
ولذا فإننا نجد أنه توالى على مصر خلال هذا القرن ما لا يقل عن خمسين
واليًا (باشا) .

على بك الكبير

هكذا كانت الأحوال وإلى هذا انتهت أوضاع الحكم حين استطاع
« على بك » أن يتغلب على أقرانه ويصل إلى منصب « مشيخة البلد »
وكان هذا في عام ١٧٦٣ . وعلى بك هو — كما قدمنا — مملوك « إبراهيم بك » ،
و « إبراهيم بك » تابع سليمان جاويش ، وسليمان تابع مصطفى بك كتمخدا
« القازدغلى » ، وهو رأس الأسرة التى أصبحت تنسب إلى إسمه . وقد
مات هذا فى مطلع القرن عام ١٧٠٤ وكان « كتمخدا » أى وكيل باب
« مستحفظان » الذى كان به « وجاق » الإنكشارية ؛ وكان فى الأصل
رومى الجنس ومن كبار الطائفة « الفقارية » . وكل الأمراء الذين حكموا
مصر منذ عام ١٧٣٠ إلى تاريخ مجئ « الحملة الفرنسية » ينسبون إليه فهم ،
« قازدغلية » .

ولم تكن الصلة التى بين هؤلاء صلة وراثية ، ولكنها كانت علاقة
« الولاء » بالعتق المعروفة فى نظام الرق . وهى ترتقى إلى مرتبة النسب فمن
أقوال الفقهاء المعروفة : إن « لحة الولاء كلحمة النسب » وهى كانت تستتبع
كل الحقوق التى تستتبعها علاقة البنوة أو الأخوة ، فيرث المولى عبده المعتق

و يصير عصبه له . وكانت كل هذه الروابط مراعاة في عهد المماليك ، ولكن الوفاء كان بينهم قليلا ، فكانت حوادث الغدر والخيانة ولا سيما بين أصحاب المناصب الكبيرة متواترة لا تنقطع .

ولما مات إبراهيم بك كتحدا ، أستاذ على بك ، وتلاه قسيمه رضوان بك بعد ستة أشهر وذلك سنة ١٧٥٥ وقع التنافس بين أتباعه واشتد النزاع . وكان كبار هؤلاء الأتباع الذين وصلوا إلى مرتبة « الصنحية » أى الإمارة هم : عثمان بك الجرجاوى ، وعلى بك الغزاوى ، وحسين بك الصابونجى ، وحسين بك كشكش ، وخليل بك الدفتردار ، وصالح بك القاسمى ، وعلى بك . وكان لقبه إذ ذاك « بلوط قبان » ولم يلقب « بالكبير » إلا حين اشتهر فيما بعد .

وقد تداول هؤلاء الحكم وانتهى أمر بعضهم إلى القتل أو النفي ، ولكن حدث أن « عبد الرحمن كتحدا » وكان صاحب أكبر نفوذ فيهم لأنه كان ابن سيدهم جميعاً « حسن جاويش » أستاذ سليمان جاويش وقد آلت إليه ثروة طائلة لأنه كان يرث جميع المماليك القتلى بحق الولاء الذى ذكرناه ؛ والذى ترك العائز والآثار المعروفة باسمه والمنبثة فى جميع أنحاء القاهرة — حدث أنه أيد « على بك » وأعلن فى اجتماع عقده من جميع الأمراء : « أن على بك هو شيخ البلد وكبيرهم » وتعهد بأنه سيكون « أول من أطاعه وآخر من عصاه ^(١) » فاستقرت المشيخة لعل على بك من

(١) تاريخ الجبرتي ج ١ ص ٢٥٢ .

ذلك الوقت في سنة ١٧٦٣ .

وقد لبث في هذا المنصب عشر سنوات ، مع تقلب الأحوال ، ولكن الأمر لم يستتب له تماماً إلا في سنة ١٧٦٧ : لأنه كان بعد ولايته قد غدر بسيد عبد الرحمن كتمخدا نفسه ونفاه إلى الحجاز حيث بقي اثني عشر عاماً ولم يرجع إلا شيخاً هرمًا ليوت بعد أيام قليلة ؛ وحاول أن ينفي جميع أقرانه من الممالك ، وأخذ يصادر الأموال ، واتبع خطة الشدة والعسف ، فخرجوا عليه وتمكنوا من إخراجه ثم نفاه إلى الشام . ولكنه عاد فجأة وانضم إلى الثائرين بالصعيد ، واستطاع أن يهزم منافسيه في موقعة « بياضة » تجاه بني سويف سنة ١٧٦٧ وزحف على القاهرة فاحتلها وطلع إلى الديوان بالقلعة . ثم جرد حملة بقيادة مملوكه الخازندار « محمد بك أبو الذهب » فالتقى مع الخصوم الذين كانوا يحاولون العودة في موقعة بالقرب من « طنطا » فزهمهم وبدد شملهم ثم قتل الرؤساء ونفى الآخرين . وبذلك تخلص « علي بك » من جميع منافسيه فلم يبق له منازع . وكان ذلك عام ١٧٦٨ .

علاقته بالدولة

حين بلغت الدولة أخبار نصره وتغلبه على منافسيه وكانت تهيأ للدخول في حرب مع « كاترين » — تلك الحرب التي ذكرنا أسبابها وبيننا تفاصيلها فيما سبق — أرادت أن تكسب عطفه وتضمن ولاءه لها ، فأرسل إليه السلطان « مصطفى الثالث » رسولا « قابجي » ومعه مرسوم « بمقتضى

وسيف « اعترافاً من الدولة بإمارته ونزل الباشا بدعوة منه فتغدى عنده
وقدم إليه الهدايا .

وبعد ذلك بأشهر قليلة أعلنت الحرب بين الدولتين ، ويحسن هنا أن
نقتبس ما دونه الجبرتي بهذه المناسبة : قال — عند ذكر حوادث
سنة ١١٨٢ هـ وهى الموافقة عام ١٧٦٨ م ^(١) : « وفى منتصف شهر رجب
وصل « أغا » من الديار الرومية (يقصد : تركيا) وعلى يده مرسوم بطلب
عسكر للسفر فاجتمعوا بالديوان وقرءوا المرسوم . وكان على بك أحضر
سليمان بك الشاورى من نفيته (منفاه) بناحية المنصورة . وكان منفيًا هناك
من سنة اثنتين وسبعين ومائة وألف اهـ

ثم قال فى موضع آخر : « وفى ثامن عشرينه (أى شعبان) خرج
موكب السفر الموجه إلى الروم فى تجمل زائد » ^(٢) اهـ .

ولسكن الدولة مع ذلك كانت ترتاب فى نيانه وبقيت العلاقة بينهما
علاقة حذر ، إذ أنه فى نفس الشهر الذى كان يستعد فيه لإرسال هذه الحملة
صعد إلى القلعة وامتلك أبوابها وحشد الجند فى « الرميّة » والميدان وأمر
الباشا بالنزول فنزل ؛ وتولى هو « قائمقامية » عوضاً عنه . وقد لبث هذا
الوالى ، وكان يدعى « محمد باشا » ، سجيناً فى القصر الذى أنزل فيه حتى مات .
فى العام التالى — قيل مسموماً ! « ومع ذلك فإنه أرسل « التجريدة »

(١) الجبرتي ج ١ ص ٣٠٨

(٢) نفس المصدر ج ١ ص ٣٠٩

وأَتبعها بهدايا حافلة ، وجياد أصيلة ، أرسلها للسلطان ورجال الدولة بالأستانة
وبعث يشكو من وإلى الشام : « عثمان باشا » — مولى « آل العظم » —
لأنه آوى المصريين المطرودين ، وطلب عزله .

أهدافه

والحق أن على بك كان طموحاً ، وكانت تجول بذهنه أمور خطيرة
ويفكر في مشروعات ضخمة . ويظهر أنه كان شخصية كبيرة تمتاز بصفات
غير عادية تؤهله لطلب الزعامة والاستقلال . يصفه الجبرتي مؤرخ هذا العصر
— وكان من معاصريه — فيقول : إنه « كان قوى المراس شديد الشكيمة
عظيم الهمة لا يرضى لنفسه بدون السلطنة العظمى والرياسة الكبرى ، لا يميل
لسوى الجدد ولا يحب اللاهو ولا المزح ولا الهزل ، ويجب معالى الأمور من
صغره » ويقول أيضاً إنه : « كان عظيم الهيبة اتفق لأناس أن ماتوا فرقاً
من هيئته . وكانت تأخذ الرعدة (أحدهم) بمجرد المثل بين يديه فيقول
له : هون عليك ويلاطفه حتى ترجع له نفسه ثم يخاطبه » وأيضاً : « كان
صحيح الفراسة شديد الخلق يفهم ملخص الدعوى الطويلة ولا يحتاج في
التفهم إلى ترجمان أو من يقرأ له الصكوك والوثائق بل يقرأها بنفسه كالماء
الجارى ولا يتحم ورقة حتى يقرأها ويفهم مضمونها اه . » فهو لم يكن
أمياً بل كان يفهم كل ما يعرض عليه ولا يعتمد على مرءوسيه بل يشرف
بينفسه على سير الأعمال ويقول فوق ذلك عنه : « وكان يطالع كتب الأخبار

والتواريخ وسير الملوك المصرية » فهو كان إذن مثقفاً يعرف تاريخ مصر . . ثم يستمر : « ويقول لبعض خاصته إن ملوك مصر كانوا مثلنا : ممالك الأكراد : مثل السلطان بيبرس ، والسلطان قلاوون وأولادهم . وكذلك ملوك الجراكسة وهم ممالك بني قلاوون إلى آخرهم كانوا كذلك . وهؤلاء العثمانية أخذوها بالتغلب ونفاق أهلها » اه فهذا إذن كان هو مشروعه وكان هذا هو الغرض الذى يرمى إليه ويعمل من أجله : إنه كان يريد إعادة « دولة الممالك » التى انقرضت منذ أن تغلب السلطان سليم على « قانصوه الغورى » و « طومان باى » . إنه ولا شك كان يذكر مفاخر هذه الدولة وكان مطلعاً على أمجادها ويرى آثارها ماثلة أمام عينيه فى كل مكان بالقاهرة : كان يريد أن يعيد مصر مستقلة تحكمها أسرة وراثية من الممالك لا صلة لها بالعثمانيين ولا تضطر أن ترسل جنداً أو تبعث جزية بل إن همته كانت أعلى وصرماه أبعد ، وكان يريد أن يؤسس امبراطورية تعيد إلى الأذهان ذكرى دولة « الظاهر بيبرس » أو « السلطان قلاوون » . وهذا هو الذى يفسر كل أعماله ، والذى يحمل فى ثناياه مفتاح شخصيته .

أمير العرب (همام) و (ابن حبيب)

وقد كان لا بد أولاً ، لكي يتمكن من تحقيق تلك الغايات ، أن يعتمد إلى توطيد مركزه فى الداخل وجمع كل السلطات فى يده ، حتى لا تكون هناك قوة تعارض إرادته . وقد قضى فى ذلك عام ١٧٦٩ ،

وبدا بإنزال « الباشا » الذى خلف الآخر الذى عزل ، وسجنه كسابقه فى أحد القصور المهجورة . ثم قطع علاقاته نهائيا مع الدولة ومنع ورود الولاة العثمانيين فبقيت مصر بدون والٍ أربع سنوات (١٧٦٩ — ١٧٧٣) وقد كانت هناك شخصيتان تنازعانه النفوذ أيضا هذه المرة من أمراء الماليك ، ولكن من أبناء الشعب . ولا يشعر أنه قد أصبح منفردا بالسلطان إلا إذا قضى عليهما كذلك ، لأن كلا منهما كان يكون « دولة » داخل « الدولة » . ويمكن تشبيههما بأميرين من أمراء الإقطاع الذين اشتهروا فى أوروبا بالفروسية والشجاعة ، والكرم والشهامة . وهذان هما : « سويلم بن حبيب » كبير مشايخ العرب بالقلاوية ، وكان يقيم « بدجوة »^(١) واسمه مرهوب فى جميع أقاليم الوجه البحرى ؛ وله هو وأسرته حق « خفارة البرين الشرقى والغربى من بولاق إلى دمياط ورشيد » . والثانى هو شيخ العرب الملقب بالأمير « شرف الدولة هام » بن يوسف زعيم قبائل الهوارة وعظيم بلاد الصعيد . وكان لكل منهما جيش خاص وأتباع ، ولديهما ثروة طائلة ، ولهما قصور ودواوين ، وكانت ميولهما غالبا ضد الماليك ، ويكونان مركزين من مراكز الثورة .

وقد جرد على بك حملتين فى هذا العام : الأولى بقيادة « إسماعيل بك » أحد كبار أتباعه ، فوجهها ضد « ابن حبيب » الذى اتهمه بأنه كان قد

(١) سويلم خلف أخاه « سالما » وكلاهما ابن لحبيب بن أحمد ، وهو رأس الأسرة التى تنسب إليه فيقال لهم : « الحبابيه » وكانت لهم وقائع وحوادث مع الماليك .

انضم إلى خصميه : « خليل بك ، وحسين بك » ، وأمدهما بالأموال والرجال ؛
والثانية تحت قيادة « محمد بك أبو الذهب » وبعنه لحاربة « همام » الذى
جمع حوله الأمراء الثائرين ^(١) . ولاسيا أتباع « صالح بك » ، وكان صديقا
مخلصا لهما . فنفرت الحملتان ووقعت كلتاها فى تحقيق غرضيهما : فأما
« سويلم » فقد انتهى أمره بعد موقعة جرت فى البحيرة اشترك فيها عرب
« الهنادى » ، ووجد هو فى داخل خيمة منفردا ، فدخل عليه أمراء الحملة
وقتلوه . وتفرق أتباعه على إثر ذلك . ومن فر من هذه المعركة « أحمد بك
بشناق » الذى يظهر بعد ذلك بالشام ، ويعرف باسم « الجزار » ويصير له
شأن فى التاريخ . وأما « همام » ، فقد خذلته قبيلته « الهوارة » بانقسامها
على نفسها ، وخرج عليه ابن عمه فدخل فى مفاوضات مع قائد الحملة ، وهزم
أيضا الأمراء الذين كان قد أرسلهم لاحتلال أسيوط ، فسقط فى يده وعجز
عن المقاومة ولم يجد بدا من مغادرة « فرشوط » قاعدة مجده والذهاب إلى
« إسنا » ، فمات بعد أيام .

وبذلك زالت دولتنا أميرى العرب : « همام » و « ابن حبيب » وأصبح
على بك هو الحاكم المنفرد فى جميع أقاليم الوجهين : القبلى والبحرى .
ولعل هذه كانت أول حكومة موحدة تشهدها مصر منذ أمد بعيد .

(١) كانت الهوارة دائماً ملجأ للزعماء الثائرين من المماليك — وكان الصعيد فى
أكثر سنى هذا القرن — لهذا السبب — كأنه مستقل عن حكومة القاهرة وخارج عليها .

في الحجاز والشام

وتوجهت همه « على بك » — بعد ذلك — نحو الفتوحات في الخارج ليكون الأمبراطورية التي كان يحلم بها .

وكانت الفرصة قد حانت له هذا العام ١٧٦٩ بقدم الشريف « عبدالله » أحد أشرف مكة يطلب منه النجدة ضد ابن عم له هو « الشريف أحمد » الذي تغلب عليه وانتزع منه إمارة « مكة » . وكان هذا دأب الأشراف في ذلك العهد : فهم دائماً التطاحن والتنازع على الرياسة ، رغم ما بينهم من أواصر القربى ؛ ولم ينته ذلك إلا حين تولى الشريف « سرور » — كما سنشير إليه فيما بعد — .

وقد أبقاه على بك عنده هذا العام ريثما يفرغ مما كان بشأنه ، ثم وجه معه في العام التالي : سنة ١٧٧٠ حملة كبيرة برياسة كبير قواده : « محمد بك أبو الذهب » ومعه ما يلزم من المدافع ومعدات القتال . فأبحرت الحملة من « القازم » متجهة صوب « ينبع » ، وعند وصولهم جرت موقعة هائلة بينهم وبين قبائل العرب والأشراف انتصرت فيها الجنود المصرية ، وقتل والى « ينبع » المعين من قبل أمير مكة . ثم استمر محمد بك في تقدمه حتى دخل مكة وفر « الشريف أحمد » هارباً فاستولى على متاعه وأملاكه ، وولى ابن عمه الشريف « عبدالله » مكانه . ثم بعث « حسن بك » ،

وهو الذى عرف فيما بعد « بالجداوى » ، فاستولى على « جدة » وغزل
 « إليها وهو « الباشا » المعين من قبل خليفة « الأستانة » .
 وهكذا أصبح شريف مكة تابعاً لأمير مصر ، وحصار الحجاز جزءاً
 منبجاً في الدولة المصرية .

الشام :

وفي نفس الوقت كان « على بك » قد صوب نظره أيضاً نحو بلاد
 الشام : فدخل في مفاوضات مع الشيخ « ظاهر العمر » حاكم « صفد »
 و « عكا » الذى كان ثائراً مثله على الدولة العلية وقائداً لحركة استقلالية
 خطيرة . واتصل كلاهما بالأسطول الروسى الذى أمدهما بالأسلحة والذخائر ،
 وبقى يحمى سواحل بلادهما من عرض البحر — وكان ذلك أثناء الحرب
 بين روسيا والدولة (١٧٦٨ — ١٧٧٤) التى فصلنا وقائعها فيما سبق
 — واتفق الثائران على محاربة والى « دمشق » « عثمان باشا الصادق »
 أو « الكرجى » المنتمى إلى آل العظم ، وانتزاع ولاية الشام كلها من يده .
 وقد كانت الدعوى التى تدرع بها « على بك » لإعلان الحرب هى
 أن « عثمان باشا » آوى المصريين الذين لجأوا إليه وامتنع عن تسليمهم . وبدأ
 على إثر ذلك بإرسال حملات تمهيدية ، بعضها من طريق البر وبعضها عن
 طريق البحر ، من دمياط ؛ وقائدها العام : « إسماعيل بك » وذلك فى نفس
 عام ١٧٧٠ بعد نجاح مشروعه فى الحجاز .

وفي العام التالي : ١٧٧١ ، وكان قد أتم استعدادة ، أرسل حملته الكبرى التي لم تشهد لها مصر مثيلاً من قبل خلال هذا القرن . وتدعى « الجبرتي » بعبارة التقليدية يصف لنا خروج هذه الحملة فيقول : ^(١)

« وفيها (أى فى سنة ١١٨٥ هـ الموافقة للعام الذى ذكرنا) أخرج « على بك » تجريدة عظيمة وسر عسكرها وأميرها : محمد بك أبو الذهب وأيوب بك ورضوان بك وغيرهم كشاف وأرباب مناصب ومماليكهم وطوائفهم وأتباعهم ، وعساكر كثيرة من المغاربة والترك والهنود واليمنية والمتنولة . وخرجوا فى تجمّل زائد واستعداد عظيم ومعهم الطبول والزمر والذخائر والأحمال والخيّام ، والمطابخ والكرارات والمدافع والجبانات ومدافع الزنبك على الجمال ، وأجناس العالم ألوفاً مؤلفة ... وشحنوا بها السفن وسافرت من طريق دمياط فى البحر الخ » .

وقد وصلت الحملة إلى « يافا » فحاصرتها وملكها بعد بضعة أيام ، ثم أخذ الجيش يتغلب على مقاومة النواب والولاة ، ويفتح المدن والقرى حتى تم الاتصال بينه وبين جيش « الظاهر » ، وانضم إليهم مشايخ « المتنولة » — إحدى طوائف الشيعة — فصار عدد الجيش يزيد على ستين ألفاً . ولما التقى بهم « عثمان باشا » ومن معه من الذرور هزموا هزيمة منكراً ؛ وتقدم الجند حتى حاصروا « دمشق » ، وبعث قائد الحملة المصرية « محمد بك أبو الذهب » أثناء الحصار كتاباً إلى أهلها : يشير فيه إلى ما أتاه عثمان باشا

من الظلم وإهانة الحجاج والزوار وظلم المسافرين والتجار وأنه « يريد أن يطهر الأرض منه نصرة للدين وغيره على المسلمين .. الخ » فخرج العلماء والأهالي وطلبوا منه الأمان ، فدخل المدينة وجلس في دار الإمارة .. ولم تكن القلعة قد سلمت بعد ، فأمر بضربها بالمدافع فسلمت .. ثم استمر الجيش يلاحق « عثمان » وهو يتقهقر نحو الشمال حتى امتدت الفتوح إلى حدود « حلب » .
وحيث يقول « الجبرتي » وهو يصف شعور النصر (١) :

« ووردت البشائر بذلك فنودى بالزينة فزينت مصر وبولاق ومصر العتيقة زينة عظيمة ثلاثة أيام بلياليها وتفاخروا في ذلك إلى الغاية وعملت وقدرات وأحمال قناديل وشموع بالأسواق وسائر الجهات وعملوا ولائم ومغانى وآلات .. الخ !! » وكانت هذه هي قمة المجد التي وصل إليها « على بك » وأصبحت مصر والشام والحجاز كلها في يده ولقب « بالكبير » لكثرة انتصاراته .

ولكن الزمان لا يدوم على حال ! وكما يقول « شوقي » :
عادت أغاني العرس رجع نواح ونعيت بين معالم الأفراح
ففي وسط مجالي الأفراح هذه حلت الكارثة ؛ وما كان لها من
سبب إلا الخيانة . فإن قائد « على بك » الأول وساعده الأيمن ومملوكه
الذي تربى في نعمته : « محمد بك أبو الذهب » هو الذي خانته واقلب عليه . وما أصدق المثل العربي : « يؤتى الخدر من مأمنه » !

الخاتمة :

ونحمل الحوادث بعد ذلك فنقول : « إن أبا الذهب » قرر خجاة ، وبدون علم سيده ، الانسحاب بجيشه والعودة إلى مصر — تنفيذاً — فيما يظهر — لاتفاقية جرت بينه وبين العثمانيين الذين منوه بعود طائلة وبدلوا له الأموال الكثيرة ، فأراد « على بك » أن يحبط مؤامراته فدبر لنفيه أو اغتياله فهرب هذا إلى الصعيد ؛ وبعد فترة عاد بجيشه فتغلب على أتباع « على بك » ودخل القاهرة فاضطر على بك إلى الفرار إلى الشام ، وهناك قضى عام ١٧٧٢ منفياً بعد العدة لتكوين جيش جديد يعود به ليسترد مجده الضائع وحقه المختصب . وأعانه حلفاؤه الشيخ ظاهر العمر والروس فعاد في أبريل سنة ١٧٧٣ ؛ وهناك في سهل « الصالحية » قضى على ما بقي من آماله فسقط جريحاً ، وحمل إلى منزل مملوكه بالعاصمة فمات بعد بضعة أيام . وختمت بذلك الرواية ذات الفصول المسرحية والوقائع المفاجئة ، وأسدل الستار على هذه المساة !

وتعاقبت الحوادث بعد ذلك : فتوفي السلطان « مصطفى الثالث » بعد بضعة أشهر وتولى أخوه السلطان عبد الحميد الأول (يناير سنة ١٧٧٤) ؛ ثم عقدت معاهدة « قينارجة » في يونيو سنة ١٧٧٤ وبذلك انتهت الحرب واستطاعت الدولة حينئذ أن تتفرغ لشئونها الداخلية — وحين ابتدأ عهد السلام عقب هذه المعاهدة كان « أبو الذهب » هو

الحاكم المسيطر في مصر ، وبجانبه وال عثماني لا عمل له ؛ وكان الشيخ ظاهر
العمر لا يزال في الشام .

وسنرى ماذا يكون من أمرهما وأمر الدولة ؟

وماذا سيكون مصير العلاقات بينها وبين روسيا ؟

وكيف ستتطور قضية الحرب والسلام ؟

والأم ستؤول الأحوال في مصر ؟

وموعداً لبيان هذا كله في الفصل التالي .

الفصل الثالث

من معاهدة « قينارجة » إلى « الحملة الفرنسية »

وجدت كل من « تركيا » « وروسيا » في فترة السلام التي أعقبت عقد « المعاهدة » والتي امتدت — بالرغم من الاضطرابات التي حدثت في السنوات الأخيرة — حتى بلغت نحو ثلاث عشرة سنة فرصة ثمينة للتفرغ لمعالجة مشاكليها الداخلية : فوجهت روسيا عنايتها نحو « بولندة » ، وأرادت تصفية علاقاتها مع دول أوروبا الوسطى والشمالية ؛ وولت « تركيا » وجهها شطر مصر ، والشام ، والعراق .

الشيخ « ظاهر العمر » — ود أبو الذهب ،

وكانت مصر قد خلصت « لمحمد بك أبي الذهب » — بعد الانتهاء من أمر « علي بك ؛ وأصبح هو الحاكم المطلق في البلاد . ولم يكن للوالى العثماني : « خليل باشا » ، الذي حضر بعد موت علي بك بشهر واحد من سلطة سوى التوقيع باسمه على الأوراق ، وهو في الواقع أشبه بمحجور عليه — كما أن الشيخ « ظاهر العمر » كان لا يزال بالشام وقد استطاع

أن يثبت أقدامه ، ويصمد لجميع العواصف التي مرت به ، والتي كانت تهدد باحتياحه ؛ ولا سيما بعد انسحاب « أبي الذهب » بجيشه وتركه له وحيداً في الميدان — ذلك العمل الغادر الذي لا تجيزه أبداً قواعد الحرب ولا مبادئ الشرف في المعاملات الإنسانية ! وحين أراد والى « دمشق » أن يتتبع تلك الفرصة ويطوقه وحده ، ثم يمضى في هجومه حتى يفتح « عكا » ، وكان كل شيء يشير إلى أن هذه الخطوة لا بد أن تنتهى بالنجاح — استطاع الشيخ ظاهر بمساعدة ولديه أن يفلت من بين براثنه ، ويتنزع النصر من المزميمة ؛ ثم كر بجيشه على « الدرور » حلفاء والى الذين كانوا يساعدونه ففرق جموعهم واستولى على بلادهم .

وفي أحد المواقف العصبية ، وكان ذلك عام ١٧٧٢ — كما أشرنا إلى ذلك من قبل — اضطر أن يستدعى أسطول « روسيا » ؛ فجاء وضرب بقنايله مدينتي « صيدا » ، وبيروت » وبذلك أنقذ الشيخ من موقف حرج . وظهر للدولة حينئذ أنها لا تستطيع أن تقاومه وهى مشغولة بحرب طاحنة مع عدو قوى كروسيا ، فيئست من أمره ، وتركته لشأنه حتى تنتهى الحرب . وكان مركزه موطئاً : فقد كان محبوباً مؤيداً من السكان ؛ إذ كان يسير فيهم بسياسة العدل . وامتد سلطانه حتى شمل أكثر أقاليم فلسطين ، وجزءاً من أراضي لبنان : فكان في حوزته « صيدا » و« عكا » و« حيفا » و« نابلس » و« أربد » و« صفد » و« يافا » و« الرملة » : ، كما كان في يده أكثر القلاع والأماكن الحصينة في شمال فلسطين ، فلم يكن

من السهل زحزحته عنها .

سياسة « التفرقة » :

فلما وضعت الحرب أوزارها ، وجدت الدولة أنها لا بد أن تعتمد — أولاً — إلى التخلص من هذا العدو القوى : الذى كان يتهدهدها بالاستيلاء على ولاية الشام كلها ؛ والذى ظل يناصبها العداء نحو سبع سنوات ، ومنع عنها الجزية طوال هذه المدة ؛ ودخل فى حلف مع « على بك الكبير » ؛ واستدعاه لمحاربته فى الشام ؛ وفاوض روسيا واستعان بأسطولها ، وساعدها أثناء سنى الحرب . ورأت أن خير وسيلة لمقاومته ثم القضاء عليه أن لا تنازله بنفسها ، بل تسلط عليه أحد أتباعها . وكان « أبو الذهب » يتظاهر بالولاء لها ، ويفكر فى الوصول إلى مطامع لم يتمكن « على بك » نفسه من الحصول عليها . فوجدت فيه أداة طيعة لتنفيذ أغراضها ، وأثارت الخصومة القديمة بينه وبين الظاهر ؛ وأغرته بتنصيبه والياً على مصر والشام معاً — بعد التخلص من هذا الخصم المشترك .

وفى الحقيقة لم تكن « الدولة » تثق « بأبى الذهب » نفسه : فقد عرفت فيه الخيانة وعدم الوفاء لمن كان أقرب الناس إليه ، وهو سيده ؛ وكانت تدرك غرضه الخفى : وهو أن يحتفظ بعلاقته الصورية معها حتى يحين الوقت المناسب فيعلن استقلاله بمصر ، ويسير فى نفس الخطة التى سلكها سلفه من قبل — بدليل أنه أبقى الوالى محجوراً عليه واستأثر

هو بتصرف كل الأمور لنفسه . ولكن لم يكن من بأس في أن تجاريه ، وتظهر له الثقة والتأييد ، حتى تنتفع بجهوده وتستغل مطامعه في سبيل تحقيق أغراضها ، حتى إذا فرغت من القضاء على عدوها الأول ، استطاعت أن تلتفت إليه ، وتركز كل جهودها نحوه لتقضى عليه هو الآخر .

وقد كانت هذه سياسة قديمة لها ، أو أصلا من الأصول التي تعتمد عليها في إدارة ولاياتها ، والاحتفاظ بها دائما في قبضة يدها — وهي سياسة « التفرقة » وإيقاع الخلاف والشقاق بين الأتباع والطوائف ، وتسليط أعدائها بعضهم على بعض . وكان الماليك جهلاء لا يحسنون السياسة ، ولا يدركون أساليبها ومراميها الخفية ، وإنما كانوا رجال حرب تتحكم فيهم غرائزهم وتستبد بهم مطامعهم ، ويحبون التفاخر والتعظيم فيندفعون إلى أغراضهم دون أن يروا الشرك المنسوب لهم وراء ذلك — كما حدث لعلى بك الكبير .

الحملة على الشام

وقد قبل أبو الذهب بك عروض الدولة وأصاخ لوعودها ، وأخذ يستعد لإرسال حملة كبيرة إلى الشام يقضى بها على الشيخ « ظاهر » وأتباعه ، ويمحو كل أثر لدولته .

وفي عام ١٧٧٥ كان قد أعمل استعداداه ، وبدأت الحملة تتحرك نحو الشام عن طريق البر هذه المرة . وكانت هذه ثاني حملة كبيرة تتوجه نحو الشام من مصر في مدى خمس سنوات ؛ ولكن الأولى

كانت مؤازرة أهل الشام ضد العثمانيين ، وهذه لمحاربة أهل الشام وإعادتهم إلى حكم العثمانيين . ولهذا كان طريق الأولى معبداً سهلاً وكان الأهالي يساعدونها ؛ أما هذه فقد لقيت معارضة كبيرة من الأهالي واضطر قائدها « أبو الذهب » إلى ارتكاب أفظع الجرائم الوحشية ، للانتقام من معارضيه الذين وقفوا في وجهه ودافعوا عن بلادهم ببسالة ! وندع « الجبرتي » وكان من معاصري هذه الحوادث يصف لنا ذلك فيقول :

« ... ولم يزل في سيره حتى وصل إلى جهة « غزة » وارتجت البلاد لوروده ... وتحصن أهل يافا بها ... وتحصن الظاهر عمر بeka ، فلما وصل إلى يافا حاصرها وضيق على أهلها وامتنعوا هم أيضاً عليه وحاربوه وحاربهم ... ورمى عليهم بالمدافع والمكاحل والقنابر عدة أيام وليالي ؛ فكانوا يصعدون إلى أعلى السور ويسبون المصريين وأميرهم سباً قبيحاً . فلم يزلوا بالحرب عليها حتى ثقبوا أسوارها ... وملكوها عنوة ونهبوها . وقبضوا على أهلها وربطوهم في الجبال ... وسبوا النساء والصبيان وقتلوا منهم مقتلة عظيمة ثم جمعوا الأسرى ... وأعملوا فيهم السيف وقتلواهم عن آخرهم لم يميزوا بين الشريف والنصراني واليهودي والعالم والجاهل ، ولا بين الظالم والمظلوم ، وربما عوقب من لا جنى ! وبنوا من رؤوس القتلى عدة صوامع ووجوها باردة تنسف عليها الأتربة والرياح والزواجر !! » ^(١) ثم ارتحل عنها طالباً « عكا » . فأى مجرزة هذه ، وأى فظاعة لا تعرف قانوناً للحرب ولا تراعى أى مبدأ

من مبادئ الإنسانية ؟ !

وكانت من نتيجة ذلك أن الظاهر عمر أخلى « عكا » ورحل عنها أهلها ، فدخلها محمد أبو الذهب بدون مانع ؛ وخضعت له باقي البلاد . وأرسل إلى الباب العالي بالخبر فجاء المرسوم بتعيينه والياً على مصر والشام . ولكن القدر أراد غير هذا : ففي الصباح ذاع الخبر بموته فجأة ! وأخذ الناس يتعجبون ، ويتلون قوله تعالى : « حتى إذا فرحوا بما أوتوا أخذناهم بغتة فإذا هم مبلسون ! » وأعادوه إلى مصر جثة هامدة .. وساروا به وأمام نعشه مجامر العنبر والعود سترأ على رأخته ... ثم دفنوه في مدرسته التي بناها بجوار الأزهر . وكانت هذه خاتمته !

نهاية الظاهر :

وانتهت الدولة هكذا — بدون عناء — من هذا المنافس الخطير ، الذي كان لا بد أن يسبب لها متاعب كثيرة في المستقبل . ولكن بقي « الظاهر » ، وكان هو الغرض الأول من هذا الهجوم ، فرأت أن لامناص من من أن تأخذ المهمة على عاتقها هي نفسها . وحينئذ كلفت القبطان : « حسن باشا الجزائري » رجلها الأول وقائد أساطيلها ، والرجل الذي ألقاها من الخطر خلال الحرب الماضية — بالقيام لمهاجمة الظاهر من البحر ؛ وقد أصبح هذا ممكناً بعد عقد المعاهدة ، وانسحاب الأسطول الروسي ، فجاء « القبطان » في نفس العام : ١٧٧٥ وأرسي أسطوله أمام « عكا » ثم

كاتب والى دمشق : « محمد باشا العظم » و « أحمد باشا الجزائر » : محافظ
السواحل الشامية ، وأمرهما بالاستعداد لتطويق الظاهر من جهة البر .
وبت الجواسيس فانتشروا بين عسكر الظاهر يرشونهم بالأموال ، ويقنعونهم
بعدم شرعية مقاتلة السلطان . ثم أرسل إلى الشيخ « ظاهر » يطلب منه
دفع الجزية المتأخرة لمدة سبع سنوات ، فاستشار خازنه إبراهيم الصباغ ،
وكانت أمواله كلها تحت يده ، وكان هذا يهودياً ، فأشار عليه بعدم الدفع .
فأمر قائد الأسطول بضرب « عكا » ، وظلت مراكبه تضربها أربعة
أيام ، وانخذل جند الظاهر عن القتال معه . فلم يجد بدا من الخروج من
« عكا » ، وبينما هو يتأهب للرحيل إذ اغتاله أحد جنده ، من المغاربة ،
فخرق قتيلاً ! فدخل « حسن باشا » « عكا » واستولى على أمواله وكانت تقدر
بعدد كبير . وبعد أن احتفظ لنفسه بجانب منها أرسل الباقي إلى الدولة .
وهكذا انتهت حياة هذا الرجل الذى ظل يتحدى الدولة سبع سنوات
دون أن تقدر عليه . وكان محور الحوادث والوقائع فى بلاد الشرق العربى
طوال هذه المدة .

العراق :

وفى نفس هذا العام — ١٧٧٥ — أرسلت الدولة حملة أخرى كبيرة
بقيادة « مصطفى باشا » حاكم الرقة ، وثانية بقيادة « عابدى باشا »
والى كوتاهية لاسترداد العراق من أيدي « المالك » الذين صاروا

يكونون حكومة شبه مستقلة ... ولكن تفصيل هذا سيكون في الفصل التالي إذ أنه لا يمكن فهم حوادث منعزلة دون أن تعرف صلتها. يمجى الأمور قبلها وبعدها ، كما أننا في نفس الفصل سنعود أيضاً إلى التحدث عن أحوال الشام ، لنبين أصل الظاهر ونشأته ، ونوع الحكم الذي كان سائداً قبل مجيئه وبعده إلى نهاية القرن . ولكن يكفي أن نقول هنا إن العراق ظل شاغلاً للدولة منذ هذا العام : ١٧٧٥ إلى عام ١٧٨٠. إذ أن حملتها لاسترداده لم تلاقى النجاح ، ثم أغار « الفرس » على العراق واحتلوا « البصرة » في سنة ١٧٧٦ وظلوا محتلين لها أربع سنوات . ولم تستقر الأمور في البصرة والعراق إلا بعد أن عين « سليمان باشا الكبير » والياً على بغداد وكان حكمه أزهر فترة في عهد المماليك . ولكننا ندع هذا كله الآن لنعود إلى مجرى الحوادث الأصلية في مركز الدولة .

نقض المعاهدة وسياسة العدوان

قلنا في فاتحة هذا الفصل إن فترة من السلام أعقبت عقد المعاهدة فأعطت كلا من الدولتين : « روسيا » و « تركيا » فرصة ثمينة لمعالجة مشاكلها الداخلية ، وقد رأينا أثر ذلك — ولكن « كاترين » ما كانت لتتخلى عن مطامعها ، أو ترجع عن تحقيق أغراضها التي عينها لها سلفها « بطرس الأكبر » ، والتي أصبحت أهم غايات السياسة الخارجية لروسيا . فرأت بعد حين أن تستأنف نشاطها وأن تحول فترة السلم هذه إلى جهاد خفي

يوصلها إلى تنفيذ ما ربهها ، دون حاجة إلى إعلان حرب . فأخذت كعهدنا في الماضي تبث الدسائس في ولايات البلقان — مستعينة هذه المرة بما خولته لها المعاهدة السابقة : من أن لها « حق حماية المسيحيين » رعايا الدولة — ووجهت عناية خاصة إلى شبه جزيرة « القرم » ، التي كفلت المعاهدة استقلالها فأصبحت بذلك بعيدة عن نفوذ الدولة . وكان كل ههما أن توجد لها قواعد في شمال البحر الأسود ؛ بل أن تستولى على الشاطئ كله .

وظهر في عالم السياسة الأوروبية عامل جديد شجعها على المضي في تنفيذ مشروعاتها : وهو أن مقاليد الأمور في « النمسا » آلت في عام ١٧٨٠ إلى يد الامبراطور « جوزيف الثاني » وكان رجلاً نشيطاً ، قوى الرغبة في الإصلاح ، غيوراً على مصالح الامبراطورية ، ويتوق إلى إعادة مجد آل « هابسبرج » . فعقدت « كاترين » معه حلفاً سرياً يقتضى أن تتعاون دولتهما وتتحدا ضد تركيا إذا قامت حرب بينها وبين إحداهما ؛ واتفقا على أن يقيما دولة من ولايتي « الأفلاق » « والبغدان » تحت حماية روسيا ، وأن تأخذ النمسا بلاد الصرب — والبوسنة — والهرسك .

احتلال شبه جزيرة « القرم » :

وتنفيذاً لهذا الاتفاق أخذت « كاترين » تتحرش بتركيا ، فحشدت جيشاً يبلغ عدده سبعين ألف جندي تحت قيادة الجنرال « بوتسكين » على حدود شبه جزيرة « القرم » . وسعت إلى إحداث حرب أهلية بين فريقين يتنافسان

على حكم الولاية ، ثم التمت العذر في هذا الشقاق ، وأعطت الأمر لجندها بالزحف ، فدخل الجيش واحتل الولاية . وكان ذلك في عام ١٧٨٣ — وبذلك نقضت « كاترين » معاهدة « قينارجه » التي كانت أعلنت أنها معاهدة أبدية للصدقة ، وكان قد نص فيها على وجوب احترام استقلال « القرم » . ولكن كاترين آثرت أن تستعمل القوة على أن تلتزم بكلمة الشرف ، أو تراعى مبادئ القانون الدولي .

معاهدة « القسطنطينية » :

أرادت الدولة أن تعلن الحرب فأقنعتها فرنسا بأن ذلك لا يكون في مصلحتها ، وأفضت إليها نبأ التحالف السرى بين « كاترين » والامبراطور « جوزيف » . وأشارت عليها الدول التي تدعى صداقتها بالانصراف عن ذلك ، خشية أن يؤدي دخولها الحرب إلى خسارة أكثر مما فقدت ، ونصحتها بالرضا بالأمر الواقع . فلم تجد بدا من النزول عند رأيهم ، ودلت على رغبتها في صون السلم واستعدادها للتضحية في سبيله ، ولو بضمن غال . وفي معاهدة « القسطنطينية » التي عقدت في العام التالي — ١٧٨٤ — اعترفت بضم إقليم « القرم » وبعض البلاد المجاورة له إلى روسيا ، وظنت أنها قد اشترت سلامتها بذلك التنازل — ولكن الدول ذات المطامع لا تقنع بما تنال . فهي نهمة يقوى شهوتها الطعام وتحسب التنازل ضعفاً .

الحرب الثانية في عهد « كاترين »

لم تعتبر « كاترين » ذلك إلا خطوة تقربها من الوصول إلى مطامع جديدة ، وأخذت في الاستعداد للحرب : فبنت داراً لصناعة السفن في ميناء « كرزون » ، وحولت « سباستبول » إلى قاعدة حرية منيعة ، وأنشأت عمارة بحرية من الطراز الأول في البحر الأسود ، وظلت كدأبها على اتصال بعناصر الشعب والفوضى في بلاد البلقان . ثم أرسلت جيوشها إلى حدود إقليم « جورجيا » في بلاد القوقاز ، وأعلنت وضعه تحت حمايتها — توطئة لاحتلاله كما فعلت بالقرم . ثم كللت ذلك بأن خرجت في موكب حافل ومعها حليفها الإمبراطور « جوزيف » لزيارة هذه الأقاليم ، المنضمة إلى مملكتها حديثاً في الجنوب ، فنصبت لها الزينات ، وأقيمت أقواس النصر ، وكتب على إحداها : « الطريق إلى يزنطة ! » إشارة إلى أنها عن قريب ستكون في « القسطنطينية » . فكان في هذا كله الإثارة الكافية لخواطر الدولة ، وهاج الشعب وطالب بأن يوضع حد لهذا التطاول فأرسلت الدولة إنذاراً إلى روسيا تعجزها فيه بمطالب معينة . ولما لم يصل الرد سحنت سفيرها بالقلعة وأعلنت الحرب عليها فوراً ، فبدأت في أغسطس سنة ١٧٨٧ .

كانت هذه هي الحرب الثانية في عهد « كاترين » ؛ وهي الحرب

الخامسة بين الدولتين في نفس القرن . وأهدافها النهائية جميعا واحدة — وإن تعددت الأسباب المباشرة .

وقد أرسلت الدولة ، فاستدعت القبطان « حسن باشا الجزائري » من مصر ، وكان في بعثة حربية هناك — على ما سيحيى ذكره — ووكلت إليه مهمة الدفاع . وأما « كاترين » فأمرت الجنرال « بوتسكين » أن يزحف بجيشه نحو « أوتشاكوف » (أوزى — باللغة التركية) وهي مدينة هامة في الجنوب ذات موقع حربي ممتاز ؛ فتقدم إليها وحاصرها مدة ثم تمكن من فتحها عنوة ، في نوفمبر سنة ١٧٨٨ . وكانت النمسا قد أعلنت الحرب أيضا على الدولة — عملا بالاتفاقية السرية التي أشرنا إليها ، ونشطت لمساعدة حليفها . فحاول الإمبراطور « جوزيف » أن يفتح مدينة « بلغراد » ولكنه رد عنها بخسارة فادحة ، وسجل الجيش العثماني عليه انتصارات باهرة ! فاضطر أن يعود إلى « فينا » تاركا قيادة جيشه إلى « لودن » . وظهر كأن الحرب قد يطول أمدها ولن تصل إلى نتيجة حاسمة .

ولكن الأحوال تبدلت في العام التالي : إذ توفي السلطان « عبد الحميد الأول » في أبريل سنة ١٧٨٩ ، وخلفه ابن أخيه السلطان « سليم الثالث » ؛ ثم قرر الجيشان « الروسي » و « النمساوي » أن يوحدوا القيادة ، وخطط الهجوم ، فتمكنوا بهذا التعاون من فتح مدينة « بندر » الحصينة في سبتمبر سنة ١٧٨٩ — وكانت مفتاحا لما وراءها : فاحتل الروس ولايات الأفلاق والبغدان ولسارايا ، ودخل النمساويون مدينة

« بلغراد » ، ووضعوا أيديهم على بلاد « الصرب » . ولو استمر هذا الاتحاد لفقدت الدولة أكثر أملاكها ! ولكن تغيرت الأمور مرة أخرى فتوفي الإمبراطور « جوزيف » في فبراير سنة ١٧٩٠ ، وخلفه أخوه الإمبراطور « ليوبولد » الثاني فلم تكن له رغبة قوية في الحرب . وكانت « الثورة الفرنسية » قد اندلعت نيرانها في العام السابق — ١٧٨٩ — وأخذت تهدد التيجان والنظم الإقطاعية في أوروبا ، فرأى أن لا بد من التفرغ لها .

وحينئذ تدخلت بعض الدول بشكل حاسم وأعربت عن رغبتها في إنهاء الحرب فرضيت النمسا وأمضت شروط صلح ابتدائية في سبتمبر سنة ١٧٩٠ صارت معاهدة نهائية في أغسطس سنة ١٧٩١ ، وهي معاهدة « سستوا » . وقد تنازلت فيها للدولة العثمانية عن كل الأقاليم التي فتحها ولم تطلب في نظير ذلك إلا أن تمنح بعض امتيازات دينية وتجارية .

« الحلف الثلاثي »

هذا ما كان من شأن النمسا . أما روسيا فقد أبت إلا أن تواصل القتال ، بعد انسحاب حليفها . وكان قد تكون ضدها أثناء الحرب — نتيجة لخطتها العدوانية — « الحلف الثلاثي » من الدول البحرية الثلاث : « إنجلترا » و « هولندة » و « بروسيا » . إذ أن سياسة هذه الدول قد تركزت بالنسبة إلى « المسألة الشرقية » ، وأصبحت لها أهداف ثابتة

بفضل مساعي « وليم بت » : الوزير الإنجليزي الشهير ، الذي وضع لإنجلترا ما أصبح يعرف منذ ذلك الوقت « بالسياسة التقليدية » . وهي تتلخص : في أنها سياسة الوقوف في وجه مطامع « روسيا » ، ووجوب المحافظة على « الدولة العثمانية » وأملا كما لتظل حاجزاً قوياً يمنع تقدمها نحو الشرق أو الجنوب .

وكان لهذه الدول الثلاث مصلحة مشتركة في أن تمنع روسيا من أن تحرز أى تفوق بحرى بعد ما أصبحت لها قواعد حربية على شواطئ البحر الأسود والبطليق . وهى دول تجارية تريد أن تحافظ على سيادتها في البحار وعلى أسواقها التجارية . ولإنجلترا المصلحة الكبرى ، في أن تبقى روسيا بعيدة عن مناطق نفوذها في الشرق الأوسط ، وممتلكاتها في آسيا ، وإمبراطوريتها في الهند . كما أن التوسع الروسى كان يخل بالتوازن الأوروبى ويهدد بعض الدول بفقدان استقلالها .

فأعلنت هذه الدول — متضامنة — معارضتها لروسيا ، وعرضت وساطتها ، لتنهى النزاع — أولاً — بالطرق السلمية ، فلم تكثر روسيا بذلك . ومضت في سياسة العدوان . وإذا انفردت في الميدان كان لا يزال هناك أمل في أن تركيا تستطيع أن تصمد أمامها وتصد عنها غاياتها ؛ ولكن هذا الأمل قد تبدد حينما دخل القائد « سواروف » مدينة « إسماعيل ^(١) »

(١) مات القبطان « حسن باشا » ، رجل الدولة الشهير في هذا العصر ، أثناء حصار مدينة « إسماعيل » خلال صيف سنة ١٧٩٠ .

— وهى أهم ثغر على دلتا « الدانوب » ، ومفتاح السهول الواقعة وراءه ، إلى جبال البلقان — وذلك فى ديسمبر سنة ١٧٩٠ . وقد ارتكب عند دخوله من الفطائع والأعمال الوحشية ما تقشعر منه الأبدان ، ولم يرحم النساء ولا الأطفال ، حتى إن أخبار هذه الفطائع حينما وصلت إلى « الأستانة » هاج الشعب وطالب بإعدام القائد الذى كان مكلفاً بحمايتها ، فأمر السلطان بقتله ! وظهر جليلاً للدول حينئذ مدى الخطر الذى تتعرض له تركيا من استمرار القتال ، فضاعفت جهودها لى تحمل روسيا على قبول الصلح ، ولما منعت هددتها بإعلان الحرب عليها فعلا — فخافت عاقبة ذلك ولم تبدأ من الإذعان . وبعد مفاوضات ، عقدت معاهدة « ياسى » فى يناير سنة ١٧٩٢ ؛ وكان الجو الدولى كله قد تغير على العموم بعد هبوب « الثورة الفرنسية » ، وأخذت أنظار الدول تتحول إلى علاج المشاكل الناجمة عن الموقف الجديد .

وأهم ما ورد فى هذه المعاهدة : أنها أيدت جميع الشروط السابقة فى معاهدة « قينارجة » — وزادت عليها : أن اعترفت تركيا بضم شبه جزيرة « القرم » وكذلك إقليم « كوبان » نهائياً إلى روسيا ، وبالتنازل عن مدينة أوزى أو « أوتشاكوف » وعن الأراضى الواقعة بين نهري « بوج » و « الدينيستر » — بحيث يصبح هذا النهر الأخير هو الحد الفاصل بين المملكتين . وهكذا كان ختام « الدور الأول » للمسألة الشرقية ، ونهاية الحرب بينهما فى هذا القرن .

مصر إلى الحملة الفرنسية

بعد أن خلا المسرح من « على بك الكبير » عام ١٧٧٣ تم « محمد بك أبي الذهب » في عام ١٧٧٥ آل الأمر إلى أتباعهما من المماليك . وقد أصبحوا حينئذ شيعتين : « علوية » ينسبون إلى الأول ، و « محمدية » ينسبون إلى الثاني . وعلى رأس الفريق الأول : « إسماعيل بك » وعلى رأس الآخر : « إبراهيم بك ومراد بك » — وهذه هي الشخصيات الثلاث الكبيرة التي تدور حولها الحوادث في السنوات القادمة .

إسماعيل بك — إبراهيم ، ومراد بك :

وربما كان المتوقع أن تتول رئاسة مصر إلى « إسماعيل بك » ، لأنه كان أقدمهم عهداً وأطولهم مدة في الإمارة : فهو كان مملوكاً « لإبراهيم كئخدا » ، مولى على بك الكبير نفسه وباقي الأمراء . وقد رقا على بك وخلع عليه رتبة « الصنجدية » ، وزوجه بنت سيده « هانم » عام ١٧٦١ باحتفال كبير أقيم في « بركة الفيل » كان من عجائب الحوادث في ذلك العصر . وكان هو القائد الذي أرسل لمحاربة أولاد « حبيب » ، فانتصر عليهم وعرب الهنادى في موقعة بالبحيرة ، وقضى على نفوذهم . كما كان قائد الحملة

الأولى التي توجهت لغزو « الشام » ، ثم خرج على سيده حين وقع النزاع بينه وبين أبي الذهب ، وانضم إلى الأخير ، وظل معه إلى أن مات .
ولكن عصبية « إبراهيم بك » كانت أغلب ، وشوكته أقوى : لأنه كان كبير أتباع أبي الذهب ، على رأس « الحمدية » الذين كانوا مستأثرين بالأمر ، مستندين إلى جاه سيدهم ، ناسبين لأنفسهم الفضل في انتصاراته .
وقد كان أميراً لاجج ، ثم عينه سيده نائباً عنه في إمارة مصر حين خرج في حملته الثانية لغزو الشام ، فكان هو أمير البلاد حين جاء الخبر بوفاته . وأيده الجند العائد من الميدان وفي طليعتهم « مراد بك » . وكان هذا في مطلع شبابه ، قوى الطموح فياض الحيوية كثير الجرأة . فاتفق الإثنان على أن يتقاسما حكم مصر : على أن يكون الأول « شيخ البلد » وزعيم القوم ، ويكون الثاني هو الحاكم الفعلي المشرف على إدارة الشؤون . وبهذا التعاون استطاعا أن يتغلبا على « إسماعيل بك » ، ويقصياه عن الحكم ، ويخضعا شيعة « العلوية » .

وهكذا استقرت لها الأمور في عامي ١٧٧٥ و ١٧٧٦ . وكان والي مصر إذ ذاك يدعى « محمد باشا عزت » ، وقد اعترف بالأمر الواقع — أو لعله كان لا يملك له دفعا . وعلى كل فكانت العلاقات بالدولة العثمانية قد استؤنفت ، ولو في صورة ظاهرية . وأصبح من حقها — كما كان الشأن — أن تطالب بحصتها من المال أو الجند ، ومن أمثلة ذلك ما حدث في أواخر عام ١٧٧٦ : إذ أنه — كما يقول الجبرتي — : ورد « أغا » من الديار

الرومية يطلب عساكر لسفر العجم ، فاجتمع الأمراء وتشاوروا في ذلك ، فاتفق رأيهم على إحضار « إبراهيم بك طنان » من الحملة ، وقلدوه إمارة ذلك^(١) .

نزاع وقتال :

وقد أثر « إسماعيل بك » أن يعتكف في منزله كمن يعتزل السياسة ، وقصر همه على التمتع بما كانت تغله عليه أملاكه وأراضيه الواسعة . ولكن « مراد بك » ظل لا يأمن جانبه ، وفي الوقت ذاته كان يطمع في الاستيلاء على ثروته . فأخذ يضيق عليه الخناق ، وصادر بعض أمواله . وأخيراً في خلال عام ١٧٧٧ دبر مؤامرة لقتله ! فلما علم بهذا « إسماعيل بك » ترك القاهرة إلى جهة « العادلية » وهناك انضم إليه كثير من الأمراء الذين ثاروا من أجله . ثم عادوا فاقتحموا أبواب « القاهرة » و بعد أن قاتلوا في شوارعها معارك دموية وصلوا إلى القلعة . فاضطر الخليفة « إبراهيم بك » « و مراد بك » إلى النزول ، وفرا إلى جهة الصعيد .

وكان يمكن أن تقف الأمور عند هذا الحد : فقد أصبح « إسماعيل بك » شيخاً للبلد ، وأقره الوالي في إمارته . وعين كبير أتباعه وهو « حسن بك الجداوى » حاكماً على « جرجا » . ولم تفلح محاولات الهاربين للعودة

(١) الجبرتي ج ٢ ص ٨ . وكانت المناسبة لهذا إغارة الفرس على العراق ، كما سبقت الإشارة إليه . ولكن يبدو من سير الحوادث أن هذه الحملة قد تعطلت لسبب ما ، فلم تسافر .

إلى العاصمة . ولكن ، كما حدث غير مرة في تاريخ الممالك في هذا العصر ، كانت الخيانة هي العامل الأكبر في تقويض صرح المجد ، وخيبة الآمال . فإن « حسن بك الجداوى » خان ولى نعمته وانضم إلى الثائرين . وحينئذ لم يستطع « إسماعيل بك » أن يحتفظ بمركزه ، فغادر القطر كله وتوجه إلى الشام . وبعد قليل نشب الخلاف أيضاً بين « مراد بك » و « الجداوى » فاضطر هذا إلى الفرار واستقر به المقام أخيراً فى الصعيد .

انتصار « المحمدية » :

و حينئذ خلا الجو للشرىكين ، ولم يعد هناك ما يخشيه ، فظلا يحكمان البلاد مدة تزيد على سبع سنوات — بلا انقطاع : من هذا العام ١٧٧٨ إلى منتصف عام ١٧٨٦ . و بانتصارهما ظهرت دولة « المحمدية » ، واختفت الشيعة العلوية . ثم انحسم النزاع أخيراً بعقد الصلح : إذ اتفق « مراد بك » مع « الجداوى » و « إسماعيل بك » — وكان هذا قد عاد بعد عامين ، إلى الصعيد — على أن يأخذ الأول « قنا » و « قوص » وأعمالهما ويأخذ الثانى « إخميم » وأعمالها ويكفاهما نهائياً عن أطماعهما ومزاعمهما السياسية .

حكم جائر :

وقد كانت هذه الفترة التى تفرد فيها « إبراهيم بك » و « مراد بك » بالحكم المطلق من أسوأ الفترات فى تاريخ مصر . فقد كانت مثالا للحكم المستبد الغاشم الذى لا يرفع أى حق من حقوق الأمة ، ولا يرقب فى الرعية

إلا ولا ذمة ، ولا ينظر للحكم إلا على أنه وسيلة لجلب المغنم للمتسلطين .
 وكان « مراد بك » عسوقاً ظالماً ، شرهاً في جمع المال ، لا يخاط قلبه أى
 رحمة للضعفاء أو البائسين . فقامى الناس من ألوان العسف والجور ما لا يفي
 بحقه الوصف . ولا تجد في أحداث هذا العهد إلا ضروباً من الفساد
 والمظالم . وكانت الطبيعة تشارك الحاكمين أحياناً في إنزال البلاء بالناس —
 كأنما كانت تحتج عليهم أن لا يثوروا بظلمهم : فكان عام ٧٩ عام وباء ،
 وكان عام ٨٣ عام هبوط فى النيل ، وكان عام ٨٤ عام مجاعة وقحط ، وكان
 عام ٨٥ عام طاعون . وكانت الأعوام كلها أعوام جور وغلاء ومصادرة
 وسلب للحقوق وفوضى ومنع للسبل وإخافة للبرى .

نفوذ العلماء :

ولم يكن للشعب من يلجأ إليه وسط هذه الكوارث إلا ممثلى عقيدته
 الروحية . فكان رجال الدين هم الواسطة بينه وبين حكامه الجائرين .
 وكثيراً ما كان تدخلهم يؤدى إلى رفع الغبن ، أو تخفيف حدة الظلم ، أو
 منع الفتن . وكان نفوذ العلماء فى ذلك الوقت عالياً ، وكلمتهم مسموعة ،
 وأمرهم مطاعاً . لأنهم كانوا يقولون الحق ولا يخافون فى الله لومة لأئمة .
 وهذه هى الصفحة المضيئة وسط هذا الكتاب المظلم .

ومن أسماء العلماء البارزين فى هذا العهد : الشيخ أحمد العروسى شيخ
 الجامع الأزهر ، والسيد محمد أفندى البكرى ، نقيب الأشراف . والشيخ أحمد

الدردير ، والشيخ محمد الأمير — من كبار العلماء . ولكن وساطتهم هذه لم تكن تجدى في تغيير روح العصر ، أو تبديل طبيعة الأشياء . فما كان ينتج عنها من أثر حسن إنما كان أثراً مؤقتاً ، ثم يعود كل شئ إلى ما كان عليه .

موقف الدولة :

ولعل « الدولة » لم تكن تكثر بما ينزل بالبلاد من هذه الحن ، لولا أن العدوان جاوز حده حتى طغى على حقوقها : فقد قطع « الأمراء » عنها الجزية في السنوات الأخيرة ، ولم يعودوا يعبأون بما يصل إليهم من أوامر . وعزلوا الولاة العثمانيين ثلاث مرات في خلال هذه الفترة ، ومنعوا إرسال غلال الحرمين ، ونهبوا العطايا المرصودة للبلاد المقدسة . فأرسل شريف مكة — وهو الشريف سرور — يشكوهم إلى السلطان ، وكثر اعتداء العرب من جراء ذلك على قوافل الحجاج : فكان يقتل منهم في كل عام عدد كبير وتنهب الأمتعة وتؤسر النساء والأولاد . وبلغت شكايات الناس واحتجاج العلماء أخيراً مسامع « الدولة » ، فرأت أن لا بد من القيام بعمل حاسم وأن تضع حداً لهذا الحكم الغاشم . وحينئذ ندبت رجلها الأول « القبطان حسن باشا » على رأس حملة كبيرة ليقضى على هذين الخارجين الذين استأثرا بحكم مصر ، ويرسل رأسيهما إلى « الأستانة » فيجعل منهما عبرة للأجيال !

بعثة القبطان « حسن باشا »

وصل « حسن باشا » إلى ثغر « الإسكندرية » يوم الخميس ١٠ من رمضان سنة ١٢٠٠ هـ (وهو يوافق يولييه سنة ١٧٨٦ م) . فبينا فرح أهل مصر بمقدمه فرحاً عظيماً وقع الرعب في قلوب المماليك ، وأحسوا بقرب زوال دولتهم . فاستقر رأيهم على إرسال وفد من العلماء يتوسط لديه من أجلهم ، وينقل إليه رغبتهم في إعلان توبتهم ، والرجوع عن أفعالهم ، وامتنالهم لأوامر السلطان . فسافر الوفد واجتمع به ثلاث مرات في « رشيد » ، وتباحثوا معه في الموقف . وكان الوفد مؤلفاً من المشايخ : أحمد العروسي ، ومحمد الأمير ، ومحمد الحريري — فكان مما قاله لهم : « لا تخشوا من شيء ! فإن أول ما أوصاني مولانا السلطان أوصاني بالرعية . . ! » ثم وجه إليهم الكلام قائلاً : « كيف ترضون أن يملككم « مملوكان كافران » ، وترضونهم حكماً عليكم يسومونكم بالعذاب والظلم ^(١) ؟ » وقد عاد الوفد وأخبر بما حصل ، فأيقن المماليك أنه آت حربيهم واستخلاص البلاد من أيديهم .

وقد رأى « حسن باشا » — بادية ذى بدء — أن يتقرب إلى الشعب ، فكتب وهو لا يزال في « رشيد » عدة منشورات أرسلها إلى

(١) الجبرتي ج ٢ ص ١١٠ .

مشايخ البلاد ورؤساء العربان ، يمنهم فيها بالأمانى ، ويعدهم بتخفيض الضرائب ورفع الظلم ، ويعدد ما سى الممالك ! . وكان من بين هذه المكتوبات « فرمان » أرسل إلى « أولاد حبيب » بدعوة يقول فيه : « إنه بلغ حضرة مولانا السلطان ما هو واقع بالقطر المصرى من الجور والظلم للفقراء ، وكافة الناس . وأن سبب هذا خائنو الدين : إبراهيم بك ومراد بك . فتعينا بخط شريف من مولانا السلطان بعساكر منصوره بحراً لرفع الظلم والإيقاع الانتقام^(١) ! » . ثم وجه إليهم الدعوة لمقابلته ، وطلب منهم التأييد .

والواقع أن الشعب قد استبشر بقدوم « الباشا » وعلق عليه كثيراً من الآمال . وكما يعبر مؤرخ هذا العصر : نظر إليه الناس كأنه « المهدي المنتظر » أو المنقذ الأعظم « ولومات فى الإسكندرية أو رشيد لهلك عليه أهل الإقليم أسفا . وبنوا على قبره مزاراً ، وقبة ، وضريحاً يقصد للزيارة ! »^(٢) .

وبعد شهر وصل إلى « القاهرة » فاستقبل استقبالاً حافلاً . وكان المماليك قد حاولوا أن يوقفوا زحفه عند « فوه » فجردوا حملة تحت قيادة « مراد بك » ولكنها انقضت من الملح قبل أن تحدث أى موقعة ؛ وفى فترة الانتظار طلع العلماء فانضموا إلى الوالى بالقلعة ، والتف الناس حول « البيرق » الذى نصبه « بياض العزب » ، وأعرضوا عن المماليك .

(١) الجبرتي ج ٢ ص ١٠٩ .

(٢) الجبرتي ج ٢ ص ١٤٧ .

وحيث لم يجد هؤلاء بداً من الفرار ، فهرب إبراهيم بك ومراد بك إلى الصعيد .

ولكن ما أبعد الفرق بين الواقع والآمال ! فإن أول ما رأى الناس من « حسن باشا » أنه أمر بمصادرة كل ما ترك المماليك من أموال وأمتعة واتهاب دورهم ، وأخذ نساءهم وجواريتهم فباعها أو فرقها على العساكر ، وحبس زوجة « إبراهيم بك » متهماً بإيها بإخفاء أموال زوجها ، وطالب السيد البكرى بالودائع التي كانت عنده « لمراد بك » فسلمها إليه . وقد ذهب العلماء يشفعون عنده للنساء ، ولأموه بشدة لبيع الحرائر وأمهات الأولاد لأن في هذا مخالفة للشرع !

وبعد قليل حضرت الجنود البرية تحت قيادة « عابدى باشا » فانضموا إلى إخوانهم : « القليوبجية » أى البحرية . وضرى هؤلاء وهؤلاء على الشعب : فأخذوا ينهبون أموال التجار ، ويفرضون أنفسهم على أصحاب الحرف ، ويعتدون على النساء ، ويستبيحون بقتل الأفراد ، فثارت ثورة الشعب ووقعت المصادمات بين أهالى « بولاق » و « الحسينية » وبين الجند ؛ وكان هؤلاء خليطاً قد جلبوا من كل فج ! ما بين أكراد ، ودروز ، ولاوند ، ومتاوله ، وأرتنود . الخ .

ثم شرع « القبطان » فى إرسال التجاريد والمراكب وراء الزعماء الفارين ، فالتحم جنده بهم فى عدة مواقع ولكنها كلها لم تكن حاسمة : إذ أثر هؤلاء إتباع خطة التقهقر أو الانسحاب حتى امتد خط القتال إلى

« إسنا » ، فكان هذا عبئاً على الجند العثمانيين . ولما انخفضت مياه النيل لم تستطع السفن أن تتقدم فاضطرت إلى التوقف أو العودة ، وحينئذ عاد المماليك فاحتلوا المناطق التي كانوا أدخلوها حتى وصلوا إلى « جرجا » ثم « المنيا » .

لم ينجح « حسن باشا » إذن في تحقيق الغرض الأول من مهمته وهو القضاء على المماليك . فقد لبث هؤلاء معتصمين بالصعيد ، يترقبون الفرصة لمحاولة العودة إلى العاصمة . وكان طول أجل الحرب يعني تضاعف النفقات واستمرار حالة القلق ، واختلال الأمن ، وغلاء الأسعار — نتيجة انقطاع ورود الغلال من الصعيد ، ولوجود جيش أجنبي يشارك الشعب في آقواته . ثم لما نفذت الأموال التي جمعها « حسن باشا » من مصادرة ثروات « المماليك » لم يبق أمامه إلا الشعب . وكانت الضرائب التي تجبي منه تسمى بأسماء مختلفة : منها « الصيفية » و « الشتوية » و « الفردية » و « الكشوفية » فبدلاً من أن يخففها أو يحذف بعضاً منها كما وعد بذلك إذا به يثبته ويؤكدها . ثم يزيد عليها ضريبة جديدة أسمها : « رفع المظالم » أو « التحرير » ! فزاد هذا من سخط الناس وتمنوا زوال أيامه ، وتبين لهم أنهم لم ينجحوا من هذه البعثة إلا الضرر ، وأنهم كانوا حين استجاروا من المماليك بالعثمانيين « كالمستجير من الرمضاء بالنار » !

استدعاؤه :

ولم تلبث الحرب أن نشبت بين الدولة العلية وروسيا (صيف سنة ١٧٨٧) وهى الحرب الثانية فى عهد « كاترين » التى تحدثنا عنها فيما سبق . فاضطرت الدولة بعد قليل أن تستدعى القبطان « حسن باشا » من مصر ليشارك فى مهمة الدفاع . فغادر « القاهرة » فى أواخر ذلك العام ^(١) ، بعد أن أقام نحو عام ونصف . وترك وراءه « عابدى باشا » والياً على مصر و « إسماعيل بك » شيخاً للبلد ، و « الجداوى بك » أميراً على الحج وكان قد استدعاهما عند حضوره وخلع عليهما الخلع الثمينة ، وأعادهما إلى مناصبهما .

السنوات الأخيرة :

أصبح « إسماعيل بك » — بوصفه « شيخ البلد » وكبير الأمراء الموالين للسلطان — هو الحاكم الفعلى للبلاد بعد سفر « حسن باشا » . وقد لبث فى الحكم ثلاث سنوات (١٧٨٨ — ١٧٩١) لم تر مصر فى أثنائها خيراً : فقد استمرت الأحوال السيئة التى ذكرنا . وظل الشعب يقاسى فى وقت واحد : غلاء الأسعار ، وحدث المجاعة ، وعدوان الجند ، ودفع الضرائب غير المشروعة . وارتفعت شكوى الطوائف ؛ وكثر تردد العلماء للوساطة بين الحكام والرعية سعياً فى تخفيف المظالم .

(١) ذكرنا من قبل أن « حسن باشا » مات أثناء هذه الحرب عام ١٧٩٠ .

وكان الناس في حالة قلق دائم ، لاقترب هجوم الزعماء المنفيين في الصعيد ؛ وتنتشر الأراجيف كل يوم بوقوع هذا الهجوم . وليس لإسماعيل بك هم إلباء الحصون ، وإقامة الأسوار — دون أن يخرج فيلتقي معهم في موقعة حاسمة ، ويريح الناس من هذا العذاب . وختمت هذه الكوارث بانتشار « الطاعون الكبير » في أوائل عام ١٧٩١ ، ففنى فيه من سكان مصر ما لا يحصى حتى « كانوا يحفرون الحفر ويلقون الناس فيها ^(١) » — ومات فيه « إسماعيل بك » وكثير من الأمراء والجنود .

وحينئذ أصبح الطريق ممهداً لعودة الثأرين بالصعيد . وكان الناس قد ملوا هذه الحياة المضطربة ، ورغبوا في نوع من الاستقرار ، وودوا لو تخلصوا من حالة القلق وإن بقى الظلم . فاتصل العلماء وقادة الرأي بالشركيين : « إبراهيم بك ، ومراد بك » واتفقوا على حضورها إلى « القاهرة » ، فدخلوا العاصمة بدون قتال . وسعى في هذه الوساطة « السيد عمر مكرم » : من علماء أسيوط ووجهائها . وهكذا عاد الزعيان ، أو كما نعتهم « حسن باشا » : « الملوكان الكافران » — إلى حكم البلاد ، مرة أخرى . واستمر حكمهما سبع سنوات : (١٧٩١ — ١٧٩٨) جنت البلاد أثناءها شيئاً من الهدوء والسكينة — لانتفاء حالة الحرب ، وعودة البلاد إلى وحدتها ، وانقطاع أسباب المنازعة ؛ كما استراحت من شر الجنود العثمانية إذ صدر الأمر بجلائهم ، فلم يبق منهم أحد . ولكن طبيعة الحاكمين لم

(١) الجبتي ج ٢ ص ١٩١ .

تتغير : فبعودتهما عاد الجور والأثرة ، والطمع في الاستيلاء على أموال الغير ، والاستبداد . واستأثر « مراد بك » بإقليم الجيزة بأكملها ، وبني لنفسه قصراً ، وأقام فيه . ولما ثقلت على الشعب وطأة الظلم رفع صوته بالاحتجاج . وقامت ثورة بزعامة الشيخ « عبدالله الشرقاوى » في عام ١٧٩٤ ، طالب فيها بإلغاء كثير من الضرائب ، والاقتصار على حكم الشرع . وخضع الحاكم مؤقتاً ؛ ولكن حينما هدأت الأحوال عاد كل شيء إلى ما كان عليه .

وهكذا كان الشعب في هذه السنوات في حالة حيرة وقلق . وهو في يأس تام من المماليك والعثمانيين معاً . وهو يحس بالظلم ويتلمس الخلاص ولكن لا يدرى السبيل إليه . وفي نفسه ثورة كامنة وغیظ مكتوم . وقد تكونت زعامته الشعبية ولكن تنقصها الوسائل المادية . ولم يكن أحد يستطيع أن يتنبأ كيف تنتهى هذه الأحوال .

ولكن القدر كان يرسم لمصر طريق النجاة ، ويقدر أن تكون بداية النهاية على يد رجل لم يرد ذكره في الأذهان : رجل يأتي من الآفاق البعيدة فيدمر دولة المماليك ، ويصب عليهم جام الغضب — كأنه ينتقم منهم لما أذاقوا البلاد من ألوان البؤس والعذاب . ثم يوقد جذوة الكامنة في قلب مصر فتشتعل مضيئة وهاجة ، لتبهر لها سبيل مستقبلها الحديث . هذا الرجل هو « نابليون » ، الذى كأنما خلق ليصنع التاريخ أينما حل . وقد وفد على رأس « الحملة الفرنسية » التى نزلت بشواطئ البلاد خلال صيف سنة ١٧٩٨ م .

الفصل الرابع

الشام - العراق

١ - الشام

في الوقت الذي كان يحكم مصر فيه إبراهيم بك ومراد بك ، كان يحكم إقليما كبيرا من الشام : « أحمد باشا الجزائر » ؛ وأصله : أحمد بك بشناق — « نسبة إلى البوسنة » ^(١) — من مماليك على بك الكبير بمصر . كما كان يحكم العراق : « حسن باشا » ، ثم « سليمان باشا الكبير » — وهما من أفراد أسرة « المماليك » الذين حكموا العراق منذ منتصف القرن الثامن عشر . ولذا فإنه يصح أن نطلق على هذا العصر « عصر المماليك » . وهو دليل على أن هذه البلاد في ذاك العهد كانت تعيش في أعماق العصور الوسطى . وإن اتفاق هذه الظاهرة في الأقطار الثلاثة في وقت واحد ليسهـد بتجانس العوامل التي دعت إلى وجودها ، كما يشير إلى أن شيئا في طبيعة ذلك العصر كان لا يد أن يؤدي إلى هذه النتيجة .

كان ظهور أحمد باشا الجزائر في عام ١٧٧٥ ، حين عينه القبطان

(١) إقليم من أقاليم « الصرب » — بلاد يوجوسلافيا الآن —

« حسن باشا الجزائري » — كما قدمنا — والياً على « عكا » بعد التغلب على الشيخ « ظاهر العمر » وقتله . وقد كان وراء ظهوره وتوصله إلى هذا المنصب ثم بقاءه في الولاية نحو ثلاثين سنة ، وهو محور للحوادث ، قصة عجبية مملأى بالمغامرات والمفاجئات . ولكننا نترك بيان هذه القصة حتى نعرف شيئاً عن تاريخ بلاد الشام قبيل ظهوره ، وطبيعة النظام السياسي الذي كانت محكومة به ، ونذكر العوامل التي مهدت لقيام هاتين الشخصيتين القويتين ، اللتين ظلتا تشرقان على توجيه الحوادث في الشام خلال نصف قرن ؛ وهما « الظاهر » و « الجزائر » .

منذ الفتح العثماني :

فقدت الشام عنصر الوحدة منذ فتحها على يد السلطان « سليم الأول » في القرن السادس عشر : فقد قسمها الفاتح إلى ثلاثة أقسام — زيد عليها قسم جديد في القرن التالي ، فصار عددها أربعاً . وهي في هذا خالفت مصر التي كان يشرف عليها وال واحد من القلعة .

وهذه الأقسام أو الولايات هي :

(١) « حلب » : وتتبعها مدن سوريا الشمالية ؛ وموقعها التجاري هام لأنها تقع على ملتقى الطرق : بين آسيا الصغرى ، والشام ، والجزيرة ، والعراق .
(٢) « طرابلس » : وتتبعها بعض المدن الساحلية ، وجزء من شمال لبنان ، والبلاد الداخلية .

(٣) « صيدا » : وهي الولاية الجديدة التي زيدت في القرن السابع عشر .

ويتبعها « جبل لبنان » و بلاد وادى التيم ، والبقاع . وجزء من شمال فلسطين .
وقد انتقلت قاعدتها في القرن الثامن عشر إلى « عكا » .

(٤) ثم ولاية « دمشق » أو الشام : وهى الولاية الرئيسية
أو الكبرى . وتتبعها ألوية كثيرة أهمها : ألوية القدس . وغزة . ونابلس .
فهذه هى ولايات الشام فى العهد العثمانى . وكان يعين عليها أربعة
ولاة . وهذا أحد العوامل التى جعلت تاريخ الشام يسلك طريقا مختلفا عن
الذى سلكه تاريخ مصر — مضافا إليه عاملان آخران : « أولهما » قرب
الولاية من مركز الدولة الرئيسى فى آسيا الصغرى والأستانة ، مما جعل
الاتصال بينهما سهلا . « وثانيهما » : تنوع عناصر السكان من شمال
الشام إلى جنوبه . فبينهم : دروز ، ومتولة ، ونصيرية ، وقيسية ويمينية ،
وعرب بدو — إلى جانب الكتلة السنية المتوطنة . وفيهم الأديان الثلاثة :
الإسلام ، والمسيحية ، واليهودية . ولكن إذا اختلف التاريخان فى الجزئيات
والتفاصيل وتنوع الوقائع وبعض الاتجاهات الفرعية فإن الروح التى كانت
تدفعهما فى هذا العهد العثمانى واحدة . والنتائج التى وصلا إليها متقاربة
أو متشابهة .

المميزات العامة :

وتاريخ الشام من وجهته العامة لا يختلف عن تاريخ أية ولاية عثمانية
من حيث علاقة التبعية بالدولة ، وأهداف السياسة ، وأسلوب الإدارة .

فالغرض الأساسي من الحكم : هو الاستغلال وجباية الأموال ، وانتظام إرسالها إلى الأستانة في مواعيدها المقررة . والولاية تعطى بطريق « الالتزام » فيتعهد الوالي بأن يدفع مقادير معينة من المال ، ثم تطلق يده ليتسلط على الشعب بالطريقة التي يراها حتى يجمع ما تعهد بأن يوفى به ، ويحصل على ما تسول له أطاعه أن يستحوذ عليه لنفسه . والولاية يوفدون في تسلسل مطرد حتى ليتوالى على دمشق نحو خمسين ، وعلى حلب نحو سبعين والياً — في قرن واحد . وكان الجند مصدراً للشعب ومنبعاً للفن والفوضى : فيعتدون على الأهالي ، أو تقع الحروب بينهم وبين الوالي ، أو بين الطائفتين القويتين منهم وهما طائفتا : الانكشارية ، والدالاتية (الأكراد) . وكان هذا كله يعود بالوبال والأضرار على الشعب .

غيز أن الظاهرة التي تميز بها تاريخ الشام هي : استقلال كثير من الأسر أو الأمراء في المناطق التي يتمتعون فيها بالنفوذ : فنجد « آل جبار » في سلمية . وهم شيوخ العرب ما بين الرقة ، وحلب . « وآل الحرفوش » — وهم رافضة — في بعلبك . « وآل معن » في لبنان ، ثم يخلفهم « آل شهاب » . وفي طرابلس « آل حماده » . والأمير « ابن طرباي » الحارثي في جبل عجلون . و « ابن فروخ » في نابلس . والأمير « أحمد بن رضوان » في غزة . ولهذا فإن الحكم العثماني لم يكن يتجاوز المدن الكبيرة ، وأما في الداخل فالنافذ هو حكم الأمراء ومشايخ العرب .

والظاهرة الثانية ، وهي متعلقة بالأولى : هي أن الحرب كانت لا تهدأ

بين « والى دمشق » وبين هذه المناطق المستقلة ، أو بين بعضها والبعض الآخر. ولم تسكد الحروب تنقطع، على توالى القرون، بينه وبين « الدروز » — تحت زعامة آل معن ثم آل شهاب — حتى لقد نجح أحدهم فى إعلان استقلاله : وهو الأمير « فخر الدين المعنى » الثانى الذى ظهر فى القرن السابع عشر (١٥٨٣ — ١٦٣٥) ويلقبه الإفرنج ببطل استقلال سوريا . ولكن هذه الحروب لم تكن تنتهى إلى نتيجة حاسمة ، ولم تكن على نطاق واسع . وكانت طبيعة البلاد وصفات السكان تساعد على بقاء الاستقلال .

القرن الثامن عشر

وهكذا ظلت الأحوال حتى جاء القرن الثامن عشر . فكان أهم ما تميز به : هو انقراض بيت آل معن، بموت الأمير أحمد بن معن (١٦٩٥) دون أن يعقب ولداً . وانتخاب الأمير « بشير الشهابى » فى مكانه . وبه ظهر شأن القيسية على اليمنية . وقد خلفه فى خلال هذا القرن الأمراء : حيدر الشهابى ، فلعلم ، فيوسف ، ثم الأمير « بشير الشهابى الثانى » الذى اشتهر أمره .

وتميز القرن أيضاً بظهور آل العظم — حكاما وولاة على الشام : فتداولوا فى أكثر سنيه ولايات « طرابلس » ، و « صيدا » ، و « دمشق » . وكان منهم : « إسماعيل باشا العظم » ، و « سليمان باشا العظم » ، و « أسعد باشا

العظم» أذى بقى والياً على «دمشق» أربع عشرة سنة (١٧٤٣ - ١٧٥٧). ثم «محمد باشا العظم» (١٧٧١ - ١٧٨٣) وهو الذى عاصر الظاهر والجزار. وقد كان هؤلاء خدماً للدولة؛ ولكن كان منهم من جرى على نسق الولاة العثمانيين، ومنهم من كانت سيرته حسنة فأزهرت البلاد فى عهده، وأصابها فيه شىء من الخير. على أن حوادث النصف الثانى من القرن الثامن عشر تكاد تكون دائرة حول هاتين الشخصيتين: وهما الظاهر والجزار. وقد أوضحنا فى سابق علاقات الأول «بالدولة» ومصر، فى عهده: على بك الكبير ومحمد بك أبى الذهب. وبقى أن نذكر هنا نشأته — ثم ننقل إلى الحديث عن الجزار.

الظاهر وعثمان باشا الصادق :

فى أواسط القرن السابع عشر هاجر رجل يدعى «زيدان»، وهو أحد شيوخ العرب، من الحجاز إلى شمال فلسطين. واختار الإقامة بقرية «العرابة» من أعمال «نابلس». وكان له ولد يدعى: «عمر» ولعمر ولدان: هما «ظاهر» و «سعد»^(١). وقد اشتهر «زيدان» هذا وعرف بالشجاعة لما قام به من الأعمال التى استحوذ بها على إعجاب أهل قريته. ومنها قيادته لهم للقضاء على جماعة من «الدروز» فى قرية مجاورة؛ ثم ألف منهم جيشاً يغزو به أصحاب النفوذ وأصبح أحد الأمراء المتغلبة فى منطقته. ولما كبر «ظاهر» كفله سكان

(١) «خطط الشام»: محمد كرد على بك ٢ ص ٣٠٠

« العرابية » لدى والى « صيدا » ليلتزم الجباية ، فبقى هكذا سنين عدة حتى تمت ثروته وامتد نفوذه . ثم صادق مشايخ « المتأولة » وهم طائفة من الشيعة فى منطقة « صور » ، وصاهرهم وزوج منهم أبناءه حتى صاروا أسرة واحدة ، وأيدوه حتى أجبر والى « صيدا » على أن يولىه حاكماً على « عكا » فجعلها قاعدة له وشرع يحصن أسوارها ، وعمر أيضاً قلعتى « طبرية » و « صفد » ؛ ثم وزع أولاده الستة على جهات صفد ، والناصرية ، ودير حنا ، وطبرية ، ومرج ابن عامر ، وجبل عجلون . وأطاعه رؤساء العرب ، وسار فى الناس سيرة حسنة .

ولما قامت الحرب فى عام ١٧٦٨ بين الدولة العلية وروسيا كما ذكرنا وجد فيها فرصة للتخلص من « عثمان باشا » الكرجى أو « الصادق » ، الذى كان والياً على « دمشق » . و « عثمان باشا » هذا أصله : مولى لأسعد باشا « العظم » . ولما اغتيل سيده فى ظروف غامضة ، تطوع بأن أرشد رجال الدولة إلى خزانته ، وسلمهم قائمة بأمواله وجدت مطابقة للواقع فلقبوه « بالصادق » واشتهر بهذا الاسم ؛ وحينئذ عينته الدولة والياً على « دمشق » مكان سيده . فلبث والياً عليها إحدى عشرة سنة (١٧٦٠ — ١٧٧١) فى الوقت الذى تقلب فيه على « حلب » عشرة ولادة .

وكان رجلاً ظالماً أرهق الرعية بطلب الأموال ، فثار عليه أهل « الرملة » ، و « يافا » و « غزة » ، وراسلوا « على بك الكبير » أمير مصر

والشيخ «ظاهر» وطلبوا حمايتهما. كما كان يضطهد، هو وولده — وكانا في نفس الوقت واليين على «صيدا» و «طرابلس» — رعية الشيخ ظاهر؛ ويحرضون عليه أمراء وادي الشوف من «الدروز» و «آل شهاب». فقامت الحرب بين الفريقين — على نحو ما فصلنا فيما سبق — ولا نعود لذكر وقائعها. وقد عرفنا ما انتهت إليه من انكسار «عثمان باشا»، ثم عزله. وقد بقي الظاهر قوياً مسيطراً — ما بقيت الحرب. ثم بعد انتهائها أرسلت إليه الدولة «القبطان حسن باشا» على نحو ما مر ذكره؛ فبعد مصرعه عين في مكانه: «أحمد باشا الجزار».

أحمد باشا الجزار

كان الجزار غريباً عن البلاد — فلم يستطع كما فعل الشيخ ظاهر أن يعتمد على جيش من الأهالي. وقاومه أهل «لبنان» منذ البداية، بزعمه الأمير «يوسف الشهابي» واعتبروه عدواً لهم. فاضطر أن يحذو حذو المماليك بمصر. وكون جيشاً من الأرقاء، وسار في الشام أيضاً سيرة المماليك: من اتباع سياسة القهر والظلم واتهاب الأموال وإذلال الأحرار. وكان فوق ذلك سفاكاً للدماء — فاستحق لقبه الجزار.

نشأته :

وقد أطلق عليه هذا اللقب حين كان «كاشفاً»^(١) على إقليم البحيرة،

(١) الكاشف: أشبه بمدير الإقليم.

من أقاليم مصر ، فقتل خلقاً كثيراً . وهو في الأصل أحد مماليك « على بك الكبير » . ويدل اسمه الأول : « أحمد بك بشناق » على أنه ينتمى إلى بلاد « البوسنة » ، في ولاية « الصرب » . وقد ظل يرتقى في الوظائف حتى وصل إلى هذا المنصب . ثم صار — شأنه شأن محمد بك أبى الذهب وإسماعيل بك — في الصف الأول من أتباع « على بك » .

و بعد أن استولى سيده على القاهرة في سنة ١٧٦٧ بعد التغلب على خصومه أراد أن يغتال شريكه « صالح بك القاسمى » الذى أعانه على النصر — فلم يرض « أحمد بك بشناق » عن هذه المؤامرة ، لأن صالح بك كان صديقاً له ؛ فغضب عليه مولاه . واضطر حينئذ إلى الهرب وذهب إلى بلاد الروم . ثم بعد حين عاد عن طريق البحر إلى « أدرنة » . ثم توجه إلى البحيرة وانضم إلى عرب « الهنادى » و « سويلم بن حبيب » ، فلما وجه على بك حملته عليهم بقيادة إسماعيل بك سنة ١٧٦٩ — كما ذكرنا — حارب في صف « الهنادى » . ولكن الدائرة دارت عليهم ، فاخفى عقب الموقعة ولم يظهر بعد ذلك إلا في بلاد الشام .

وقد زج بنفسه في سياسيات الشام ؛ ووفد على الأمير « يوسف الشهابى » فأكرمه وأعانه . وانضم إلى أعداء الظاهر وساعد العثمانيين في بعض الحروب ضده ، حتى اكتسب ثقتهم . وأخيراً حين جاء « القبطان » وتعلب على الظاهر عهد إليه بولاية « صيدا » في عام ١٧٧٥ . وقد لبث

مقياً في « عكا » لمناعة موقعها وتحصينها . ثم نقل إليها قاعدة الولاية نهائياً في عام ١٧٧٨ — حيث بقيت العاصمة حتى خلفتها « بيروت » في القرن التالي .

طبيعته :

ونشأة الجزار هذه تدل على طبيعته : فهو رجل مغامر — من هؤلاء الأرقاء الذين يطمحون إلى الجد ، ليعوضوا النقص الذي يشعرون به . جندي جريء ، ربي على الخشونة وطبع على القسوة . وهو جاهل شره ، ضيق الأفق ، أثر إلى أبعد حدود الأثرة . وهو مع ذلك ينطوى على دهاء يستعمله للوصول إلى مآربه : بإيقاع الفتن بين رؤساء البلاد وأعيانها ليلهيهم عنه ؛ وإسكان سورة الباب العالي بالرشا والهدايا ، والتظاهر بالخضوع وهو يبطن الغدر والاستئثار بكل شيء . وفي هذه الطبيعة ما يفسر كل أعماله .

أعماله :

وقد صادر أملاك آل « شهاب » في بيروت ، وأزال حكمهم عنها . وأخرج الفرنج أيضاً واستولى على أموالهم . وزاد المغارم والمكوس على لبنان . وفرض السخرة ثلاثة أيام في الأسبوع لبناء أسوار عكا . وأثار التعصب بين المسلمين والموارنة . واضطهد المسيحيين والإسرائيليين ، طمعاً في انتهاب أموالهم . وغزل الأمير « يوسف الشهابي » من إمارة لبنان في سنة ١٧٨٨ . ثم أمر بقتله بعد أن لجأ إلى حماه في عام ١٧٩٠ مع أنه هو الذي أكرم وفادته حين جاء إلى الشام بأئساً ! وعين مكانه الأمير « بشير الشهابي »

الذى سيكون له شأن فيما بعد فى عهد محمد على . ولا يحصى عدد من قتلهم ظلاماً . وقيل إنه أمر قبيل وفاته بإغراق كل من كانوا فى سجنه ! وبالجملة كان عهده أسوأ العهود فى تاريخ الشام . وقد أضيفت إليه ولاية « دمشق » مرتين . فصار سيد البلاد كلها فعمت مظالمه وفاضت شروره .

وهو إنما يذكر فى التاريخ لوقوفه فى وجه « نابليون » — حين سار من مصر قاصداً فتح بلاد الشام عام ١٧٩٩ فعجز عن الاستيلاء على « عكا » وكانت هذه نقطة تحول فى تاريخه . وهو ولا شك له فضل كبير فى هذا . ولكن يجب أن نذكر إلى جانب ذلك العوامل الأخرى : وهى أن هذه المدينة لها شهرة قديمة منذ عهد الصليبيين من حيث مناعة الموقع؛ كما أن الشيخ ظاهر كان له فضل فى ترميم حصونها و بناء أسوارها . وكان الفضل الأكبر لمساعدة الأسطول الإنجليزى تحت قيادة السير « سدن سميث » ، الذى ظل يهدد مواصلات الفرنسيين على طول الساحل . على أن عمل نابليون لم يكن أكثر من مغامرة بدون استعداد ، ومع انقطاع الصلة بينه وبين دولته فى فرنسا .

وإذا كان انتصار نابليون فى مصر قد أدى إلى خضد شوكة المماليك فاستيقظ الشعب وبدأ يتحرك ، فإن فشله فى الشام قد أدى إلى بقاء حكم المماليك — فاستمر الجزار فى سطوته إلى عام ١٨٠٤ ؛ ثم بعد وفاته خلفه مماليك من أتباعه ساروا على نفس النهج . وكان هذا أحد العوامل التى جعلت النهضة فى الشام تتأخر عن أختها فى مصر .

٢ — العراق

شارك العراق غيره من الولايات التي كانت خاضعة للحكم العثماني في كل الصفات التي كان يتميز بها هذا الحكم — فلا حاجة إذن لوصف ما آل إليه أمره : من سوء الإدارة ، أو اختلال الأمن ، أو توطد الفقر ، أو انتشار الجهل . ولكن موقع العراق الجغرافي كان له أثر كبير في توجيه تاريخه ، فطبعه بطابع خاص . وكثيراً ما لاحظ المؤرخون ما للموقع الجغرافي من أهمية تزيد أو تنقص بحسب تأثير العوامل الأخرى . حتى إنه ليتردد على ألسنتهم أحياناً قولهم : « إن الجغرافيا تحكم التاريخ » .

الموقع الجغرافي وآثاره :

فإذا نظرنا إلى العراق نجد أنه يتاخذه من الجهة الشرقية : بلاد فارس ؛ ومن الغرب : جزيرة العرب ؛ وفي الجنوب : الخليج الفارسي ؛ وفي الشمال : المناطق الجبلية ، التي تنتهي إلى بلاد أرمينية والقوقاز . فهذه الحدود تنطوي على العوامل الأربعة التي تؤثر في تاريخ العراق ، وتوجهه وجهته المعينة . وهذه العوامل هي : « أولاً » التهديد الفارسي من جهة الشرق . « ثانياً » الاتصال بجزيرة العرب وطبيعة البدو « ثالثاً » النفوذ الأجنبي في الجنوب . « رابعاً » تنوع الأجناس ووعورة المنطقة في الشمال . وفيما يتعلق بصلته العراق بالدولة العثمانية كان هناك عاملان آخران — هما في الأصل نتيجتان

لهذه العوامل ذاتها : « أولهما » عدم توحد المذهب في العراق ، كما هو الحال في الشام أو مصر مثلاً ؛ بل توجد قوتان متعادلتان هما : السنية والشيعة . « وثانيهما » : بعد الولاية عن مركز الدولة . فهذه هي العوامل التي تشرح تاريخ العراق .

الخطوط الرئيسية :

واخطوط الرئيسية لتاريخ العراق قبل العصر الذي نريد أن نتحدث عنه هي : أولاً احتلال الفرس له في عهد الشاه « إسماعيل الصفوي » عام ١٥٠٨ ، فأصبح العراق جزءاً من الدولة « الصفوية » التي أحيت مذهب الشيعة وجددت قوة فارس . ثم فتحه الأتراك العثمانيون ، وهم سنيون . ودخل السلطان سليمان القانوني بغداد عام ١٥٣٤ . وكان السلطان « سليم الأول » قد مهد لهذا الفتح بانتصاره على الشاه « إسماعيل » في موقعة « جالديران » عام ١٥١٤ ، واحتلاله ديار بكر وكردستان .

ثم عاد العراق إلى فارس عام ١٦٢٠ ، في عهد « الشاه عباس الكبير » ، على إثر حادثة بكير آغا أو « السوباشي » أي : رئيس الشرطة ببغداد ، وهو أحد الجنود الانكشارية . وكان قد أعلن عصيانه على الدولة وأرسل فاستدعى « الشاه » . وظل العراق ميداناً لمواقع عديدة بين الدولتين ظهر فيها اسم القائد : « حافظ أحمد باشا » . ثم حضر السلطان « مراد الرابع » بنفسه وفتح « بغداد » للمرة الثانية عام ١٦٣٨ ، وأعادها لحكم الأتراك العثمانيين .

وبعد حوالي قرن من بدء هذا الحادث — أى فى عام ١٧٢٢ ، صار العراق معرضاً مرة أخرى للخطر من جراء زحف السلطان « محمود الأفغانى » الذى ظهر فجأة واستولى على فارس ، وقضى على الدولة الصفوية . ثم زاد الخطر بظهور المغامر الجرىء : « نادر شاه » الذى استرد بلاد الفرس من الأفغان ، وتقدم لحصار « بغداد » نفسها عام ١٧٣٣ فكادت تسقط فى يده ، لولا دفاع « عثمان باشا طوبال » أى : « الأعرج » — عنها ؛ ثم ولى وجهه نحو الشمال وأراد أن يستولى على « الموصل » ، فدافع عنها « حسين باشا الجليلى » . وظلت الحرب دائرة بين « الفرس » و« الترك » فلم يرتفع الخطر إلا حين قتل الشاه غيلة ، عام ١٧٤٧ . وهكذا منيت العراق فى ثلاثة قرون باحتلال الفرس لها ثلاث مرات .

حسن باشا « والمالِك »

وكان والى « بغداد » أثناء هذه الحرب الأخيرة هو : « حسن باشا » (١٧٠٤ — ١٧٢٤) ، ثم ابنه « أحمد باشا » (١٧٢٤ — ١٧٤٧) — وهما اللذان وقع عليهما عبء الدفاع عن العراق ضد جيوش الفرس والأفغان . فجاهدا أحسن الجهاد ؛ واستطاع « حسن باشا » أن يضم أقاليم واسعة إلى العراق من بلاد فارس . وبذل « أحمد باشا » كل جهوده لإحياء مشروعات « نادرشاه » ، وكان له فضل كبير فى إنقاذ بغداد .

ويعتبر عهد « حسن باشا » بدء حقبة جديدة في تاريخ العراق :
ففيه لأول مرة نعت الولاية بصفة الاستقرار في الحكم بعد أن كان الولاة
يتعاقبون في تتابع مطرد ؛ وهو مؤسس أسرة « المماليك » الذين سيئول
إليهم حكم البلاد منذ منتصف القرن الثامن عشر . وسيبقى الحكم في بيته
قراية مائة وثلاثين عاما لأن المماليك هم أتباعه وينسبون إليه .

وقد رأى أن يكون هذا الجيش من المماليك ليؤلف منهم حرسه
الخاص ؛ وليكن لسلطته في العراق فلا يستطيع الباب العالي أن يعزله
إذا شاء ، وليقضى على نفوذ الانكشارية . وكان العراق في الواقع في حاجة
إلى جيش قوى مدرب تدريباً حسناً ، مجبول على الطاعة ، ليدفع عنه الخطر
الذي كان يهدده من حين إلى آخر من جهة الشرق . وأيضاً ليقاوم النزعات
الاستقلالية لقبائل البدو أو « العشائر » ، التي كانت تتمتع بسلطان محلي
ولا تريد أن تعترف بالحكومة المركزية الموحدة وما تطالب به من حقوق
— إلا مضطرة . وهذه إحدى الظواهر الكبرى المميزة لتاريخ العراق .

سليمان أبو ديمة

وكان هؤلاء المماليك يجلبون في الغالب من إقليم « جورجيا » في بلاد
القوقاز . ويمتازون بقوة الأجسام ، ومضاء الإرادة ، ووفرة النشاط — وإن
كانوا ناقصي المعرفة ، ضيق الأفق ، قساة القلوب .

وقد وضع لهم « حسن باشا » نظاماً دقيقاً للتربية والتدريب . وتبعه

ابنه « أحمد باشا » ، فأكثر من شرائهم ووزع عليهم الوظائف المدنية أيضاً إلى جانب وظائفهم الحربية . ومن اشتهر في عهده : « سليمان باشا » الذى لقب « أبى ليلة » ، لكثرة غاراته المفاجئة على قبائل البدو فى جوف الليل . وقد عرف بالشجاعة وسهر على حراسة الأمن ، وأصبح اسمه مرهوباً فى جميع أنحاء البلاد . وارتقى حتى صار « كخيا » أى نائباً « لأحمد باشا » وعاونوه فى كل حروبه . وقد زوجه بابنته « عدليه هانم » فى عام ١٧٣٢ ؛ وصار هو الحاكم الفعلى قرابة خمسة عشر عاماً فى حياة سيده وصهره . فلما مات فى عام ١٧٤٧ كان هو الوارث الطبيعى له ، وطالب المماليك وهم شيعة بأن يولى عليهم . فتردد الباب العالى قليلاً ثم لم يجد بداً من إجابة الطلب فصدر الأمر بتعيينه والياً على بغداد سنة ١٧٥٠ . ومن ذاك الوقت لم يخرج العراق عن سلطة المماليك حتى عام ١٨٣٠ .

فترة انتقال :

وأشهرهم على الإطلاق هو « سليمان باشا الكبير » الذى ولى عام ١٧٨٠ ، وبقى فى الحكم اثنين وعشرين عاماً . وفى الفترة التى تخللت ما بين توليته هذا العام ووفاته سليمان الأول عام ١٧٦٢ — تداول على العراق عدد من المماليك ؛ وهم على الترتيب : « على باشا : ٦٢ — ٦٤ » فعمر باشا : « ٦٤ — ٧٥ » «عبدالله باشا : « ٧٥ — ٧٧ » فحسن باشا : « ٧٧ — ٨٠ » . وكانوا جميعاً وكلاء لسليمان « أبى ليلة » .

ولم يحدث أثناء هذه الفترة من الحوادث الهامة إلا محاولة « الدولة العثمانية » استرداد العراق من أيدي المماليك (١٧٧٥) ؛ واحتلال الفرس للبصرة (١٧٧٦) ؛ أما الأولى فقد أخفقت : إذ أرسلت الدولة بعد انتهائها من الحرب الأولى مع كاترين وعقد معاهدة « قينارجة » حلفتين : الأولى بقيادة « مصطفى باشا » حاكم الرقة ، والأخرى تحت قيادة « عابدى باشا » والى كوتاهية . فأما « مصطفى » فلم يفلح إلا فى القضاء على « عمر باشا » ، ولكنه عكف بعدئذ على ملاذه وشهواته ، فاستعاد المماليك سلطتهم ؛ وحينئذ استدعته الدولة وأمرت بإعدامه . وأما « عابدى باشا » فلم يمكنه المماليك من الحكم إلا أسبوعاً ؛ ثم آل الأمر كله اليهم وحينئذ اعترفت الدولة بالأمر الواقع وأقرت ولاية « عبد الله باشا » .

وأما ما كان من شأن الفرس : فقد غزوا العراق عام ١٧٧٤ ، ووجهوا حملتهم نحو البصرة . ولكنها قاومتهم مقاومة عنيفة بزعامة « متسلمها » سليمان آغا ، ولم تدعن إلا بعد أن استنفدت كل مؤناتها وذخائرها ، سنة ١٧٧٦ ؛ وأخذ « سليمان » أسيراً ، فبقى فى الأسر فى شيراز أربع سنوات ، إلى أن عرفت الدولة أنه لن ينقذ الموقف وينجى البلاد من الفوضى غيره فاستدعته — وكان قد أطلق سراحه بواسطة أخى « الشاه » . وانتهت الحرب بعد أن ذقت البصرة أثناء فترة الاحتلال هذه من الأهوال مالا يوصف : من السخرة ، وانتهاب الأموال ، والمجاعة ، والوباء . فكان هذا المنقذ هو سليمان « آغا » أو : « سليمان باشا الكبير »

سليمان باشا الكبير

ويعتبر عهد « سليمان باشا » العصر الذهبي لحكم الماليك . وكان ذا شخصية قوية وماض مجيد . ويمتاز بصفات عالية من حيث الخلق والفهم وحسن التدبير — فنجح في إقامة الحكم على دعائم ثابتة . وساد الأمن في عهده وعم الرخاء وأزهرت التجارة . وقد سجل له التاريخ شهادتين من ممثلي دولتين أجنبيتين : أحدهما « فرنسي » والآخر « انجليزي » ، وكلاهما شهد له بصفات التسامح والرغبة في الإصلاح ، والعطف على الفقراء . وكل هذه الصفات تجعله مغايراً لمعاصريه من الماليك وهم : « الجزائر باشا » في الشام و « إبراهيم » و « مراد بك » في مصر : فقد كان هؤلاء طغاة ، لا هم لهم إلا ابتزاز الأموال والاعتداء على الحريات ، بينما اشتهر « سليمان » بالعدل والرحمة وسياسة التعقل على قدر ما كان يسمح له به فهمه في مثل هذا العصر المتأخر .

الماليك في العراق ومصر :

وعلى العموم كان الماليك في العراق خيراً من ممالك مصر : فلم يكونوا مثلهم منعزلين عن الشعب كل الانعزال ؛ ولم يكونوا يخلون — أو بعضهم على الأقل — من نزعة انسانية ؛ ويألفون النظام والطاعة ؛ ويفهمون الإصلاح على نحو ما : فيؤمنون السبل ، ويحفرون القنوات ، ويشيدون الأسوار ، ويصلحون الجسور ، ويشجعون التجارة ، ويبنّون المساجد ، ومع هذا فلا يحدون بأساً من معاملة الأوربيين . ولو أتيتهم ظروف

ملائمة لأدخلوا بعض الإصلاحات الحديثة . أما « ممالك مصر » فكانوا جهلاء مغرورين يتقاتلون على المناصب والسيادة ، لا يكونون وحدة وإنما كل فرد يسعى لمصلحة نفسه . وكثر بينهم الغدر وتعددت الحوادث . ولا يلقون بالا إلى التجارة أو يفكرون في إصلاح ، ولا ينظرون إلى العالم الخارجى وراء حدود مصر .

عشائر العراق :

ولا تتم الصورة التي نرسمها للعراق قبل أن نذكر إلى جانب حكمائه هؤلاء كلمة عن القبائل التي كان لها السلطان الأكبر في ريف العراق وعلى حدوده ، وكانت علاقاتهم مع الممالك أو الولاة العثمانيين تكون الشطر الأعظم من سياسة العراق الداخلية . فقد كانت منتشرة في أراضى العراق قبائل عربية محتفظة بطبيعة البدو، تتراوح حياتها بين المرعى والزراعة وينتقلون من مكان إلى مكان . ويأنفون من الخضوع للسلطان . ومن أسماء هذه القبائل أو « العشائر » : « بنولام » ، و « حويزة » ، و « مخيسن » ، على حدود فارس . وعلى امتداد الدجلة : « زبيد » ؛ و « ربيعة » ، و « بنولام » . أيضاً ، و « ابو محمد » . وفي حوض الفرات : « عبيد » ، و « الخزاعل » ، « والمتفق » . وفي شط البصرة : « كعب » . وفي الشمال : « شمن » وغيرهم . وهذه من أكبر الظواهر في حياة العراق ؛ وهي تلقي الضوء على طبيعته وتكوين سكانه ، ومن العوامل التي تتحكم في تقدمه الاجتماعى وتطوره الاقتصادى .

وفي عهد « سليمان الكبير » أخذت القبائل نسبياً إلى السكينة ، وكان له من بين رؤسائها أصدقاء . ومن الزعماء الذين اشتهروا في عهده : الشيخ « ثويني » شيخ « المنتفق » ، ومنافسه الشيخ « ثامر » ، والشيخ « حمد الحمود » شيخ « الخزاعل » ، والحاج « سليمان الشاوي » شيخ « عبيد » . ولكن لم يكن من المستطاع تغيير الطبيعة : فكل من هؤلاء ثار بدوره على الوالي . ومن الوقائع المذكورة ما حدث بين جنود « سليمان » و « حمد الحمود » إذ لجأ هذا إلى قطع الجسور وإغراق الأرض بالفيضان فأعجز الحملة التي وجهت إليه ، ونال من الوقت ما تمكن به من الفرار إلى الصحراء .

واتفقت هذه العشائر الثلاث مرة على احتلال البصرة — وكان ذلك عام ١٧٨٥ — وحاولوا إقامة حكومة عربية ، وأرسلوا إلى الدولة يطلبون الموافقة . ولكن « سليمان » تغلب عليهم بمعونة الأمراء « الأكراد » من الشمال وأجلاهم عنها عام : (١٧٨٧) .

البصرة : وبالرغم من هذه الحوادث ، وهي قليلة بالنسبة لما وقع في العهود الأخرى ، فإن عهد سليمان يعتبر عهد هدوء واستقرار . وقد تقدم فيه العمران ونشطت التجارة . ومن الحقائق التي تسجل لما كان لها من أثر تاريخي : أن في عهده أصبح لشركة الهند الشرقية التي كان مقرها « بمباي » مصنع أي وكالة تجارية في « البصرة » وممثل دائم يقيم بالمدينة . وكان على علاقات طيبة مع الوالي وحصل منه على امتيازات تجارية . وبذلك أخذ

النفوذ « الإنجليزي » يحل محل النفوذ « الفرنسي » أو « الهولندي » أو « البرتغالي » . وهذه الحقيقة تشير إلى ما كان للبصرة من أهمية تجارية لموقعها الممتاز على ملتقى الطرق : بين الشرق الأوسط ، وأوروبا ، والهند والشرق الأقصى — مما جعلها ميداناً للتنافس الدولي منذ بدء العصور الحديثة إلى القرن الحالى .

النظام القديم :

وقد بقى « سليمان » إلى عام ١٨٠٢ ؛ وعند وفاته ارتدت البلاد ثانية إلى الفوضى . وهذه إحدى طبائع « النظام الفردى » الذى يتوقف فيه كل شىء على الفرد . على أن ما يذكر فى عهده من حسنات وما ينسب إليه من أعمال إنما هى أمور نسبية بالقياس إلى ما كان قبله وما حدث بعده من فوضى ، وما كان فى عصره من قسوة وظلم . أما فى حقيقتها فهى أعمال جزئية تتعلق بالظواهر : فالروح التى تسود الحكومة كانت هى الروح القديمة . وكان الوالى محدود الفكر والغاية . وذلك لأن العراق لم يخرج بعد من العصور الوسطى ، وظل نظامه إقطاعياً ، ولم تتغير الصفات التى تلازم كل ولاية عثمانية . على أنه إذا كانت مصر قد تيقظت لحياة جديدة بقدوم نابليون ، واهتزت الشام بوقوفه على أسوارها — فإن العراق لموقعه الجغرافى قد ظل بعيداً عن هذه الحوادث ، ولم يتأثر بها . ولهذا فإنه كان آخر ولاية تخرج من الظلام ؟

الفصل الخامس

الانتقال من العصور الوسطى

طبيعة العصر :

تتبعنا في الفصول السابقة تاريخ الشرق العربي والخلافة العثمانية إلى السنوات النهائية من القرن الثامن عشر: فتتبعنا تاريخ مصر إلى عام ١٧٩٨ وهو عام « الحملة الفرنسية » ونهاية عهد « إبراهيم ، ومراد بك » ؛ وتاريخ الشام إلى عام ١٧٩٩ وفيه ارتد « نابليون » عن أسوار « عكا » ، واستمر « الجزائر » حاكما عليها ؛ و بقيت « دمشق » ولاية عثمانية . وتاريخ « العراق » إلى نهاية القرن وكان حكم المماليك في ذروته والوالي على بغداد هو « سليمان باشا الكبير » . ووصلنا بتاريخ الدولة العثمانية إلى معاهدة « ياسي » في عام ١٧٩٢ . ولم يحدث بعدها حادث إلى موت « كاترين » عام ١٧٩٦ — وبذلك ختمت حقبة في تاريخ « المسألة الشرقية » . فإذا أعدنا النظر إلى هذا العصر ألفينا هذه الظاهرة العجيبة : وهي أن السيادة فيه كانت للماليك . ويمكن أن يشمل هذا الحكم تركيا أيضاً ، لأن جيش « الانكشارية » الذي كان مصدر قوتها وعماد سلطانها إنما كان يؤلف

من صغار المالك^(١).

وتفسير هذه الظاهرة لا يحتاج إلى عناء : لأن حكومة ذلك العصر إنما كانت تقوم على القوة . فليس للأمة فيها اختيار — إلا إن كان مجرد الرضا بالواقع . وليس هناك رأى عام ؛ والمسألة أصبحت مقارعة السيف بالسيف : فالجال فيها لكل مغامر وكل ثائر وكل غادر مادام يستطيع أن يؤلف جيشاً . وكيف يؤلف هذا الجيش ؟ يشتريه بالمال من سوق « الرقيق » . وهذه السوق حرة مفتوحة مباحة للجميع ليس لها حدود ؛ بل تشمل العالم بأسره . ثم إذا وصل هؤلاء المالك إلى منصة الحكم كونوا من أنفسهم جماعة ، وأثبتوا لهم حقوقاً ، ووضعوا لهم تقاليد ، فإذا بهم يؤلفون طبقة أرستقراطية حربية تتمتع بكل خيرات البلد ، وتستعبد الأمة ، وتشق عصا الطاعة على السلطة الشرعية وهي السلطة المركزية للدولة .

في الاقطار المختلفة :

وكانت نواة المالك موجودة في مصر منذ رأى السلطان « سليم » — كخطة من خطط السياسة العملية — أن يستبق فروعهم ليحفظ التوازن بين قوى الهيئة الحاكمة . ولكن هذا التوازن قد اختل في القرن الثامن عشر :

(١) معنى كلمة « الانكشارية » : « العسكر الجديد » . وقد أسس هذا الجيش السلطان « أورخان » (١٣٢٦ — ١٣٥٩) بن السلطان « عثمان » ، الذي تنسب إليه الدولة . وكانت طريقة تأليفه أن يؤخذ صغار الأسرى من المسيحيين ، فيربوا تربية خاصة ويدربوا على كل فنون الحرب ، ويلقنوا مبادئ الإسلام ، ثم يصيروا ملكاً للدولة تستخدمهم في حروبها الكثيرة . وانتهى الأمر بهم إلى أن صاروا هم المسيطرين على الدولة .

إذ ازدادت قوة المماليك وكثر عددهم ، وكانوا يطعمون دائماً بدماء جديدة .
 ووجدت بينهم روح تضامنية ضد الوالى العثماني وقواته فسلبوا منه كل السلطة .
 وبلغت دولتهم ذروتها — كما فصلنا فيما سبق — فى عهد « على بك الكبير »
 إذ حاول أن يعلن استقلال مصر ، ويعيد عهد « الظاهر بيبرس »
 أو « السلطان قلاوون » .

أما أسرة المماليك فى العراق : فقد أنشئت ، بادية ذى بدء ، لظروف
 مماثلة فى مطلع هذا القرن . بفضل الوالى العثماني : « حسن باشا » ثم
 ابنه « أحمد باشا » — كما بينا فيما مضى — ولما مات هذا الأخير بدون
 وارث أصبحوا هم الورثة الطبيعيين ؛ وكانوا هم العصبة أولى القوة ، فانتقلت
 إليهم السيادة السياسية نتيجة للسيادة الحربية . وقد ظلت أسرهم تحكم
 العراق نحو قرن .

أما فى الشام : فلم ينجح المماليك نجاحاً مماثلاً ، وذلك لقرب الولاية من
 مركز الدولة فكان من السهل إرسال الجنود « الانكشارية » إليها .
 وكانت القوة العثمانية أظهر فى « دمشق » منها فى « القاهرة » أو « بغداد » .
 كما أن طبيعة الشام الجبلية ، واحتفاظ أهلها بروحهم العسكرية ، جعل من
 الممكن تكوين جيوش إقليمية من أهلها — فأغنت عن وجود المماليك .
 ولكن الحرب ظلت سجالات بينهم وبين والى « دمشق » . وقد استطاعوا
 أن يتغلبوا عليه مرتين : الأولى فى عهد الأمير « نحر الدين المعنى » الثانى ،
 والثانية فى عهد « الظاهر عمر » . ولكن محاولتين لم تكلا بالنجاح لأن

الشام كانت مفتوحة دائماً من البر والبحر لورود قوات عثمانية جديدة .
وفي الربع الأخير من القرن الثامن عشر ، تمكن « الجزائر » من إنشاء
جيش خاص من المماليك على غرار جيوش مصر و بغداد ، لأنه كان غريباً
عن البلاد لا يستطيع الاعتماد على قوة من أهلها . ولكنه لم يستطع الوصول
إلى السلطان المطلق ، لنفس الأسباب التي ذكرنا . وكان يضطر ، من أجل أن
يحتفظ بملكه ، إلى استدامة رضا « الباب العالي » عن طريق الرشا والهدايا .
ورأت الدولة من ناحيتها في وجوده قوة نافعة تحفظ بها التوازن ضد الأمراء
الوطنيين . وقد برهن على فائدته الكبرى حين جعل من « عكا » حصناً
منيعاً أوقف زحف نابليون ، فدفع عن الدولة أيضاً هذا الخطر الداهم . وقد
بقيت الولاية في يده ، ثم أيدى أتباعه من المماليك ، حتى فكر « محمد علي »
في إرسال ابنه « إبراهيم » لغزو الشام .

تميزات العصور الوسطى :

على أن هذه الظاهرة التي تحدثنا عنها والتي تسوغ أن يقال عن هذا
العصر إنه « عصر المماليك » ، إنما هي إحدى الصفات أو البراهين التي
تؤيد الحكم العام : وهو أن هذا العصر في روحه ودوافعه وغاياته إنما كان
أحد « العصور الوسطى » ؛ أو هو — لكي نحدد مكانه في تاريخ الشرق
العربي أو الأوسط — الدور الأخير الذي تمثلت فيه كل مظاهر هذه العصور
التي اصطلاح المؤرخون على تسميتها بهذا الاسم . ويلزم إذن أن نورد تعريفاً

يبين الخصائص الذاتية التي تتميز بها تلك العصور .

فمن الناحية السياسية يمكن أن تعرف العصور الوسطى بأنها : هي تلك التي تكون علاقة الحاكم فيها بالحكوم علاقة معكوسة : أى أن يكون الحاكم هو الأصل والأمة هي التبع ؛ وتكون غاية الحكم : إسعاد الحاكم لا الأمة : فعلى الأمة أن تشقى وتكدح فى سبيل توفير سعادة حاكمها — أو قاهرها والمتسلط عليها . والقاعدة التي يقوم عليها نظام الحكم — أو الفوضى التي تسمى « نظام حكم » — هي القوة ، لا الرضا ولا الاختيار . فالأمة — بالجملة — كم مهملة ، أو قطعان من الغنم يسوقها راعيها : فلا حق لها فى أى شأن من الشؤون التي تتعلق بها . وإذن فلا إرادة لها وليس هناك رأى عام . والحاكم مطلق التصرف له أن يفعل ما يشاء ولا يسأل عما يفعل .

ويترتب على ذلك أن تكون حرية الفرد مهددة : فيمكن أن يسجن أو يعتقل بدون محاكمة أو تحقيق ؛ ولا حد للمدة التي يقضيها فى السجن فقد يهمل وينسى أمره . وليست هناك هيئة يمكن أن يلجأ إليها لتنصفه من المعتدى أو الظالم .

ومن الناحية الاقتصادية : يفرض الحاكم ما يشاء من الضرائب ؛ ولا هيئة هناك تمثل الأمة يتحتم أن يؤخذ رأيها فى تقريرها . وإذا لم تدفع الأموال المفروضة فله أن يرسل رجاله أو أعوانه لجبايتها بطريق التعذيب أو المصادرة أو الجلد أو أى وسيلة من وسائل القهر . وقد يغتصب الأرض

ويطرد المالك ، أو يضطره إلى المهجرة .

وليس هناك تفكير في زيادة وسائل الإنتاج أو تنمية الثروة : فالتفكير كله محصور في الأخذ لا في الإعطاء . وإذا حدث شيء من ذلك ، ووضعت أى فكرة للإصلاح موضع التنفيذ فيكون ذلك لمنفعة الحاكم لا المحكوم . هو بالجملة فليس على الحكومة واجبات مقررّة ولا حدود لحقوقها .

العوامل المخففة :

فهذه كانت حال الشرق العربي خلال العهود التي رزح فيها تحت الحكم العثماني : سواء أكان تحت ولاية الاتراك أو حكم « المالك » . وكل ما كان يخفف من وطأة هذا الحكم الجائر هو : أولاً ؛ الشعور الديني ، أى الخوف من تجاوز حدود الشريعة ؛ أو على الأقل مخالفة أحكامها جهاراً ، أو انتهاك حرمتها بدون تأويل . وكان الشعب يلجأ إلى العلماء أى رجال الدين ليدفعوا عن حقوقه ، أو على وجه التحديد ليخففوا من حدة الظلم : فكانوا هم الزعماء الطبيعيين : وكان الدين من العوامل المناصرة للامة خلال هذه العصور المظلمة .

ولم يكن الحكم على العموم يغفلون مراعاة هذه الناحية : بل كثيراً ما كانوا يعمدون إلى إرضاء الشعب وتملق عواطفه الدينية : عن طريق إنشاء المساجد ، ورصد الأوقاف ، أو بناء السبل والمدارس ، وإقامة الشعائر وتيسير أمور الحج .

وكان من العوامل في تخفيف الظلم أيضاً : تمكن بعض الأمراء أو رؤساء العشائر من الانفصال عن الدولة ، وإقامة حكم « ذاتي » يحل فيه عرف العشيرة أو حكم الشيوخ محل أوامر الولاية . وكان في هذا ضمان لحرية الأفراد الذين ينضون تحت لواء جماعة واحدة ، وإن كان من الوجهة المالية يستبدل الظلم العام بظلم محلي . والواقع أن احتفاظ العراق بعشائره والشام بشيوخه وظهور بعض الزعماء في أقاليم مصر كان أمراً تقتضيه طبيعة العصر ، وكان نوعاً من المقاومة « الوطنية » أو « القومية » ضد الاستبداد « العثماني » أو « المملوكي » . وهو وإن كان ينطوي أيضاً على ظلم ويعد من مظاهر الفوضى — كان يوفر لبعض الأفراد والطوائف شيئاً من الحرية والكرامة . والفوضى أحياناً خير من الظلم المنظم !

الانتقال كان تدريجياً :

فهذه إذن هي خصائص العصر الذي يصح أن يقال عنه بحق حين يراد وصف طبيعته العامة — : إنه « عصر المماليك » ، أو ذروة « العصور الوسطى » . وقد كان يوشك أن يبلغ غايته في السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر . وما كان يمكن أن يمتد به الأجل إلى أبعد من ذلك : فقد جرت أحداث عالمية وظهرت عوامل داخلية كان لا بد أن تحكم عليه بالانتهاء ، وسنأخذ بعد قليل في شرح هذه العوامل والأحداث ونبين ما كان لها من أثر .

غير أننا قبل ذلك ينبغي أن نقرر حقيقة هامة : وهى أن هذا الانتقال كان تدريجياً ، واستغرق مدة طويلة : فإذا قيل إن هنا كانت نهاية العصور الوسطى فليس معنى ذلك أن كل مظاهرها قد اختفت ، أو أن ذلك قد تم دفعة واحدة . وإنما المراد أن روحاً جديدة قد سرت فى الأفق ومبادئ جديدة أعلنت للناس وأخذت الشعوب — أوقادتها — يحاولون تحقيقها فلم تعد الروح القديمة إذن متمثلة بكامل معانيها . بل بدأ النفور منها ، أو الثورة عليها ؛ وحدث تحول أو اتجاه كان لابد أن يؤدى بالشرق إلى « العصور الحديثة » .

غير أن النجاح فى تحقيق ذلك كان دونه أهوال وشدائد : فقد كانت تعترضه عقبات كثيرة ؛ وكان لابد من أن ينتشر الوعى بهذه المبادئ حتى تتكون قوة من رأى العام . وكانت أنانية الحكام تتغلب على مصلحة الشعوب ، ويفكرون فى مصلحة أنفسهم وكسب المجد الشخصى قبل أن يفكروا فى ترقية الشعب أو توفير سعادته . وكثيراً ما بدأ الإصلاح بالحكومة لا الأمة . وكان يظن أن تقوية الجيش مع بقاء الشعب فى ضعفه وفقره كفيلة بتحقيق كل المطالب والآمال . ولذا فإن الصراع بين القديم والجديد قد استمر ، وإن كانت النتيجة مؤكدة ومعروفة سلفاً : وهى أن العصر الحديث سينتصر أو هو قد انتصر فعلاً بإدراك الناس له واتجاههم نحوه ، وتحولهم إليه . وستظهر هذه النتيجة جلية مقطوعاً بها حوالى منتصف القرن التاسع عشر ، فيكون دور الانتقال قد استغرق نحو نصف قرن .

ومع ذلك فستبقى مظاهر من العصر القديم تتخلل حياة الناس في العصر الحديث . وقد تحدث نكسة ترد الشرق إلى أعماق العصور الوسطى . ولا يمكن أن يقال حتى اليوم إن كل مظاهر هذه العصور قد اختفت من حياته .

والآن نأخذ في شرح عوامل الانتقال وما ترتب عليها من نتائج :
فالعامل الأول هو :

الحركة الوهابية

وهي حركة عربية صرف نشأت في قلب جزيرة العرب . وإذا كان تاريخ نشأتها يرجع إلى أواسط القرن الثامن عشر فإنها لم تصبح قوة يهاب خطرها إلا منذ عام ١٧٩٠ بعد أن تم الاستيلاء على نجد ، ثم أخذت تدق على أبواب الأقطار المجاورة : وهي العراق والشام والأحساء والحجاز وعمان . ولم تصبح قوة « دولية » تنذر بنتائج دينية وسياسية خطيرة ، وتكاد تهدد بقلب النظام القائم في العالم العثماني كله — إلا خلال العقد الأول من القرن التاسع عشر . أما قبل ذلك فكانت حركة محصورة داخل حدود الجزيرة : « محلية » لا يكاد العالم الخارجي يعرف أنباءها ، أو يدرك حقيقة مبادئها .

مؤسس الدعوة :

ومؤسس هذه الدعوة هو : « محمد بن عبد الوهاب » . ولد في بلدة « العيينة » من إقليم العارض بنجد عام ١٧٠٣ — وتلقى العلم في موطنه ؛ ثم رحل في سبيل الدراسة والمعرفة إلى المدينة ، ومكة ، والأحساء ، والبصرة وبغداد ، ودمشق — وقيل فارس أيضاً ؛ فاكسب من سياحاته العديدة علماً غزيراً وخبرة واسعة . ووقف على أحوال العالم الإسلامي ، ثم قارن بين ما آلت إليه حاله وما كونه في ذهنه من أفكار عن المثل الدينية الصحيحة ، فكانت نتيجة ذلك هذا المذهب الجديد الذي عرف به وحمل اسمه ، وكان سبباً في خلق هذه الحركة الإصلاحية الخطيرة . وقد توفي في سنة ١٧٨٧ .

حقيقة المذهب :

والمذهب الوهابي ليس « مذهباً » بالمعنى الصحيح : فهو لا يعدو أن يكون « تفسيراً » أو وجهة نظر معينة في فهم بعض نواحي الدين الإسلامي . وهو لا يخرج في مجموعه عن حدود المذاهب السنية المعترف بها . فالوهابيون يتبعون في فروع الأحكام : أى في الفقه : مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، وفي العقائد : مذهب أهل السنة ، وبخاصة كما قررها وفسرها الإمام السني العلامة : « ابن تيمية » . « وابن تيمية » هو الأستاذ المباشر لابن عبد الوهاب — وإن فصل بينهما أربعة قرون : فقد قرأ كتبه وتأثر كل التأثر بتعاليمه ؛ ولم تكن دعوته في حقيقتها إلا تجديداً لآرائه ، وتحقيقاً لمبادئه .

المبادئ الأساسية :

وجوهر الدعوة الوهابية ، أو المبادئ الأساسية التي تدعو إليها هي : تنقية معنى التوحيد من كل شوائب الشرك : ظاهره وخفيه ، وإخلاص الدين لله وحده . ويتفرع على ذلك إنكار الشفاعة والوسيلة في هذه الحياة الدنيا . ويعد من خفي الشرك : اعتقاد أن الموتى لهم تصرف ، أو أنهم ينفعون أو يضررون ، والالتجاء إليهم والاستغاثة بهم ، وتعظيم قبورهم وبناء الأضرحة والقباب عليها . ومما يدخل في هذا الباب أيضاً : عدم الغلو في تمجيد الرسول بما يخرج عن حدود الطبيعة البشرية وتحديد معنى « الرسالة » التي كلف بإبلاغها .

ثم هم يحاربون كل أنواع المنكرات . وينبذون كل البدع التي دخلت في العصور المتأخرة ، وليست من الدين في شيء . ويعلنون عدم مشروعية المكوس والمظالم التي يفرضها الولاة . ويدعون إلى إبطال التعامل بالربا ويحرمون شرب الدخان ، ويشيرون على كل مظاهر الترف التي تؤذن بالانحلال ، وتتنافى مع معاني الرجولة .

ومن حيث مصادر العقيدة : يرون الرجوع إلى مذهب السلف في فهم الدين وتفسير آيات القرآن وأحاديث الرسول . فهم في الحقيقة ينادون بالرجوع بالدين إلى مذهب البساطة أو الفطرة . ويكرهون التعقيدات التي أدخلها « المتكلمون » ، و « الفلاسفة » ، و « الصوفية » . ومن أجل ذلك فهم يعتبرون الكتاب والسنة هما دستور الشريعة الوحيد ، ولا يقرون الالتجاء إلى غيرها .

ويذهبون إلى أن باب « الاجتهاد » مفتوح . وأن لكل مسلم الحق في أن « يجتهد » لفهم دينه ، وعليه أن يعد نفسه ليكون أهلاً لذلك .

ثم هم يرون ضرورة القيام بواجب « الجهاد » . ولكنهم في نفس الوقت يتوسعون في معنى « الكفر » : فيرون أن العقيدة وحدها لا تكفي للحكم لصاحبها بالإيمان ، وأنها يجب أن تكون معززة بالعمل . وأن على كل عمل يتضمن أى معنى من معانى الشرك — ولو عن غير قصد من صاحبه — يفسد عقيدته ولا يجوز أن يعد فاعله مؤمناً . وبناء على ذلك يمكن أن تندرج طوائف كبيرة من المسلمين تحت هذا الحكم ، فيكونوا ممن تجب محاربتهم أو إعلان الجهاد ضدهم .

موجز تاريخ الحركة :

أما موجز تاريخ الحركة : فهو أن الشيخ « محمد بن عبد الوهاب » بعد أن استقر به النوى في بلده ، قام يدعو إلى مذهبه . فاضطهده أميرها ، وهو من « آل معمر » بإيعاز من رئيس « بنى خالد » فى الأحساء — فاضطر إلى الهجرة . وقدم إلى « الدرعية » فلقبه أميرها : « محمد بن سعود » فاعتنق مذهبه ، وتعاهد الرجلان على أن يعملوا معاً لنصرة هذا الدين الحق . وكانت هذه الهجرة حوالى سنة ١٧٤٠ . وقد أوفى « ابن سعود » بعهده فظل يجاهد من أجل الفكرة حتى مات سنة ١٧٦٦ ؛ فخلفه ابنه : « عبدالعزيز » .

ويحسن أن نشير هنا إلى أن «ابن سعود» كان قبل وفود الشيخ عليه أميراً كغيره من أمراء العرب : أي سأمير «بنى خالد» بالأحساء أو «المنتفق» في العراق ، أو «معمر» في العمينة أو «شمر» في الشمال أو غيرهم . ولكن أراد الله له الفتح والعلبة بقبول هذه الدعوة . وقد رأى «عبد العزيز» أن يوطد الدعوة في موطنها أولاً : فعمل على ضم إقليم «نجد» ، وأخذ يرسل الرسل لنشر الدعوة بين قبائل العرب ، وفي العراق والحجاز .

وحوالى عام ١٧٩٠ أصبحت الدولة السعودية أقوى دولة في قلب الجزيرة ، وبدأت تتطلع إلى الفتح والانسياح عبر الحدود : ففي عام ١٧٩٣ تغلب عبد العزيز على «الأحساء» وأزال بنى خالد عنها . وظل يرسل الغارات تلو الغارات لغزو ضواحي العراق والشام . فأخذت عشائر العراق — ووالى بغداد أيضاً وهو «سليمان باشا الكبير» — تحس بالخطر من جانب الصحراء . وكذلك الشريف «غالب» بن الشريف مساعد : أمير مكة والحجاز . وبعث السلطان نفسه من «الأستانة» يحث واليه على بغداد للاستعداد لمحاربة هذا الخطر .

فبدأت هذه القوات تتحرك : ففي عام ١٧٩٧ جرد «ثويني» شيخ «المنتفق» حملة اجتاز بها حدود «الأحساء» ، وكاد يستولى على معظم مدنها ؛ ولكن عبداً زنجياً من حاشيته اغتاله في الطريق ، فنفرت الحملة شذر مذر . وفي نفس السنة قام «غالب» بحملة من جهته فهزم شر هزيمة ، واضطر إلى التراجع وعقد الهدنة — على أن يأذن لآل «سعود» والوهابيين بالحج ، وتظاهر

بإطاعة أوامرهم . وفي العام التالي : ١٧٩٨ نهض « سليمان باشا » إلى بغداد نفسه
لحل العبد : فأرسل حملة كبيرة تحت قيادة وكيله : علي باشا « السكخيا »
ولكنها لاقت الأهوال في الصحراء : من العواصف والظما والجوع
وغارات البدو المفاجئة . فأجبر على التقهقر ، ورضى من الغنيمة بالأياب .
واكتفى بعقد هدنة « شفوية » بينه وبين الأمير « سعود » بن عبد العزيز
كان أهم شروطها الإذن للعراقيين بالحج ؛ ثم عاد إلى بغداد سنة ١٧٩٩ .
وفي عام ١٨٠٠ تمكن عبد العزيز من بسط نفوذه على « البحرين » ؛
وتوجه سعود في نفس العام إلى « مكة » لأداء فريضة الحج . وهكذا حين
بدأ القرن التاسع عشر كانت الدولة السعودية قوة هائلة . وأخذ الولاة في
أطراف الجزيرة يوجسون خيفة من أمرها ، ويتوقعون شراً من تقدمها .
وفي عام ١٨٠١ وقعت هذه الحادثة المؤسفة : وهي إغارة « الوهابيين » على
« كربلاء » ، واتباه ما في ضريح « الحسين » من الهدايا والنفائس
وقتل عدد من الأنفس . فكان لهذه الحادثة دوى كبير في جميع أنحاء
العراق ، وفي دوائر الشيعة ، وفي العالم الإسلامي قاطبة . وكانت الدعوة ضد
الوهابيين نشيطة وقوية — فأتى هذا الحادث فزاد في شعور الكراهية والعداوة
ضدهم . وفي عام ١٨٠٣ تمكن « عبد العزيز » من فتح مكة ؛ غير أن فرخته
لم تتم : فقد اغتاله بعد أشهر قليلة أحد رجال الشيعة من الفرس ، انتقاماً
لما فعله بكر بلاء !

وحينئذ تولى ابنه : « سعود » . وكان هو العضد الأيمن لأبيه في
حياته ، وعلى يديه تم أكثر الفتح ، ويعتد أكبر رجال هذه الأسرة ؛

وفي عهده بلغت الدعوة الوهابية أوجها ، والدولة السعودية ذروتها : فأعاد الكرة على مكة سنة ١٨٠٥ ودخلها منتصراً ، ثم استولى على المدينة أيضاً ، فصار سيد الحجاز كله . وهكذا أصبح خادم « الحرمين الشريفين » بدل سلطان « الأستانة » ، والمتحكم في كل قبائل الحج التي ترد من جميع نواحي العالم الإسلامي . وصار معظم الجزيرة العربية الآن في قبضته . ولم يبق إلا أن يتطلع لوثبة أخرى خارج حدودها : في العراق أو في الشام . فهذا هو موجز تاريخ الحركة الوهابية — منذ بدء قيامها إلى نجاحها ، في هذا الدور الأول .

التقدير والأثر التاريخي :

والحكم العام على هذه الحركة : هو أنها حركة دينية إصلاحية ؛ ولكن أخذ عليها أنها سعت إلى تحقيق أغراضها بعنف ، واعتمدت على القوة العسكرية وحدها ، ولم تحاول أن تجتذب قلوب الناس ، ولم تعبأ بأصول السياسة أو قواعد « الدبلوماسية » . وكان طابعها التعصب : فلا تعترف بوجهة نظر الغير ، ولا تقبل معه مساومة ولا مفاوضة . وتشدت في فهم الدين : فضيقت معنى « الإيمان » بحيث يخرج منه عدد كبير من المسلمين — ومن ثم تجب محاربتهم وتستحل دماؤهم وأموالهم . ثم هي حركة محدودة الأفق : ركزت كل جهودها في ناحية خاصة من الدين ، وتركت كثيراً من الأصول والمسائل التي لا تقل عنها ، بل تفوقها في الأهمية . وفي مقاومتها للبدع على اختلاف أنواعها كان لا بد أن تنبذ كثيراً من الوسائل التي تؤدي إلى رقي الحضارة وتقدم العمران . ولم يكن القائمون بها

أ كفاء - لو أتيح لهم النجاح إلى حد أن يحكموا العالم الإسلامي - لأن يجاروا النهضة الحديثة في ميدان الصناعة والاختراع .

ولكنها مع هذا كله ، وفي حدودها المعينة ، كانت نهضة أخلاقية شاملة ، ووثبة روحية جريئة . ودعوة إلى الدين الحق والإصلاح . وقد أيقظت العقول الراقدة ، وحركت المشاعر الخاملة ؛ ودعت إلى إعادة النظر في الدين : لتصفية العقيدة ، وتحرير الإيمان ، وتطهير العقول من الخرافات والأوهام . وقد احتوت على مبدئين ، كان لهما أكبر الأثر في تطور العالم الإسلامي وتقدمه : وهما الدعوة إلى الرجوع إلى مذهب السلف مع الاعتماد على الكتاب والسنة ؛ وتقرير مبدأ الاجتهاد . فكان هذان المبدآن أساساً لنهضة فلسفية روحية . والواقع أن كل حركات الإصلاح التي ظهرت في الشرق ، في القرن التاسع عشر ، كانت مدينة للدعوة الوهابية بتقرير هذه الأصول . ويمكن تحديد الصلة بينها أيضاً وبين كل من هذه الحركات : إما عن طريق الاقتباس ، أو المحاكاة ، أو مجرد التأثير . وإذا آثرنا التعبير السياسي : فإن هذه الحركة كانت « ثورة » على الاستبداد ؛ وصوت احتجاج على الضعف والانحلال ، الذي آلت إليه حال العالم الإسلامي حينئذ . وأول تحدٍ لخلافة « آل عثمان » . وأول حركة « عربية » تحريرية لرفع نير السيادة التركية : فهي في القرن التاسع عشر تقابل الثورة العربية الكبرى في القرن العشرين - غير أن الأولى كان طابعها دينياً ، والأخيرة طابعها سياسياً .

والآن ننقل إلى العامل الثاني من عوامل الانتقال ، وهو :

الإصلاح في تركيا

كانت «الدولة العثمانية» تجتاز دوراً من أخطر أدوار حياتها حين صعد السلطان «سليم الثالث»^(١) ليستوى على عرش الخلافة في مكان عمه السلطان «عبد الحميد الأول» في أبريل سنة ١٧٨٩. فقد كانت الحرب لا تزال دائرة الرحي بين تركيا وروسيا. وكانت كفة الأخيرة هي الراجحة، واستطاعت أن تفتح كثيراً من البلاد. كما ارتكب قوادها عند دخولهم بعض المدن من الفظائع والأعمال الوحشية ما أهاج نائرة الرأي العام بالأستانة، وما أرادوا به إذلال الدولة، وإثبات ضعفها وعجزها عن حماية رعاياها^(٢). فكانت هذه التجربة القاسية أولى ما شاهد السلطان في السنوات المبكرة من حكمه. ثم لم تكن نهاية الحرب، ونجاة الدولة من الكوارث الخفيفة التي كانت تهددها، إلا بواسطة تدخل إنجلترا ودفاعها عن مصالحها، ونجاحها في تكوين «الحلف الثلاثي»؛ ثم إلى هبوب «الثورة الفرنسية» ذلك الحدث العالمي الذي شغل ساسة الدول وحلهم على تحويل انتباههم إلى الميدان الأوروبي : فلم تكن نجاحها إذن راجعة إلى فضيلتها الذاتية ولا إلى مقدرتها على الدفاع عن نفسها ضد هجوم الأعداء.

(١) هو ابن السلطان : «مصطفى الثالث» الذي مر ذكره في الفصلين الأول والثاني.

(٢) راجع الفصل الثالث صفحات : ٥١ و ٥٣ و ٥٤.

وخرجت الدولة من الحرب وقد أنهكت قواها — ولا سيما من الناحية المالية : بل أنهكتها الحروب العديدة التي شنتها عليها «روسيا» طوال هذا القرن ، والتي كانت هذه خامستها . وكان ضعف الدولة المالى — إلى جانب هذا السبب — راجعاً إلى نقص مواردها ، نتيجة لاستقلال الولايات بتغلب المالك أو الولاة عليها كإربنا — كما كان فى مقدمة الأسباب ذلك النظام الذى كان يعرف « بنظام الالتزام » الذى كان ينطوى على أفدح المظالم ، وكاد يؤدى بالبلاد إلى الخراب .

غير أن السر الأكبر فى الضعف الذى لحق بالدولة ، وما منيت به من هزائم ، وما تعرضت له من كوارث كان هو : « الجند الانكشارية » وما آل اليه حالهم من السوء : فإن هؤلاء الذين كانوا فى العهود السابقة مصدر قوة الدولة وأساس مجدها وعماد سلطانتها — أصبحوا هم سبب ضعفها وسر نكبتها . فقد تحولوا إلى هيئة ذات مصالح وتقاليد ، وفقدوا روحهم المعنوية ، وصاروا لا يخرجون للحرب إلا مكرهين ، وإذا أرسلوا إلى إقليم تسلموا على أهله فشاركوا الناس فى أقواتهم وانتهكوا حرمتهم . ثم تجاوزوا حدود وظيفتهم فصاروا يتدخلون فى أمور السياسة ، ويتحكمون فى تعيين الوزراء والولاة . كما أنهم كانوا مثال الجود والتأخير ومحاربون كل إصلاح ، ويقاومون سنة التطور حتى صارت أساليبهم عتيقة غير ملائمة لروح العصر ، ومعداتهم ناقصة لا تصلح لمقاومة الجيوش الحديثة ، المسلحة بأخر ما وصل إليه العلم . فهذه حال الدولة كما كانت عند نهاية الحرب الأخيرة فى عام ١٧٩٢ ،

وقد أدرك « السلطان » من الدروس التي وعها خلال هذه الحرب أن الدولة صارت غير قادرة على الدفاع عن نفسها وأنها بجالتها الراهنة لا تصلح للبقاء . وفي نفس الوقت كانت قد سرت في أوروبا والعالم روح جديدة وضعت حداً فاصلاً بين العالمين : القديم والحديث ، وكانت بمثابة إنذار لكل الدول المحافظة التي لا تخضع لسنة التطور . وهذه هي روح « الثورة الفرنسية » التي بدأت في نفس العام الذي تولى فيه السلطان الخلافة ؛ وخلقت أخطاراً لم تكن في الحسبان : فإن انتشار مبادئها في ولايات البلقان كان خطراً على كيان الدولة ووحدةها ، وكان لابد - عاجلاً أو آجلاً - أن تسرى هذه المبادئ إلى جميع البلاد التابعة لها . كما أن حملة نابليون على مصر جاءت ، بعد حين ، لتنبيه الدولة إلى مدى الخطر الكامن في نتائج هذه الثورة ، ولتثبت لها تفوق الروح الحديثة على النظم القديمة البالية .

فبتأثير هذه العوامل المختلفة ، وتحت ضغط الأخطار القديمة والحديثة التي أصبحت تهدد الدولة وجب على قادتها أن يفكروا في تدارك أمرها وإصلاح شئونها : فوضع « السلطان سليم » خطة وبدأ بتنفيذها . ولكن تفكيره لم يتجه بالطبع إلى تطبيق المبادئ السياسية أو الاجتماعية الحديثة . وإنما انحصر همه في « الإصلاح الحربي » ، الذي كانت « الثورة الفرنسية » قد قدمت له نموذجاً رائعاً^(١) . وكاد ينجح حقيقة في تجديد قوة الدولة وإعادة

(١) كان ذلك بفضل القادة الذين أنجبتهم الثورة من أمثال « ديمورييه » ، و « كارنو » ثم من بعدهما : « نابليون » وهؤلاء هم الذين وضعوا « فن الحرب الحديث » .

شبابها ، لولا ما قام في وجهه من عقبات . وتأخذ الآن في بيان خطته
ونرى ما صار إليه أمرها .

منهج الإصلاح :

عهد « السلطان » بتنفيذ خطته إلى القبطان « حسين باشا » ؛ وكان
هذا أحد شبان الأتراك الأذكياء ، الذين اطلعوا على أحوال أوروبا ووقفوا على
شئ من أسرار حضارتها . وقد وثق به السلطان ثقة تامة ، حتى قرب به إليه
وزوجه إحدى أخواته .

فكانت الأعمال التي قام بها : أنه شرع في إصلاح الثغور ، وبنى
القلاع الحصينة لمهايتها ، وأنشأ عدة مراكز بحرية على شاكله
أحدث السفن الفرنسية والإنجليزية ، وطهر البحار من القرصان لتسهيل
التجارة ، واستحضر عدداً كبيراً من مهرة المهندسين من السويد وفرنسا
لصب المدافع في مصانع الدولة ، وأصلح مدرسة « البحرية » ، ومدرسة
« الطوبجية » : المدفعية ، التي كان أسسها البارون دي توت الجري ،
وأمر بترجمة مؤلفات القائد « قوبان » من كبار رجال « لويس الرابع عشر »
ليتنفع بها تلامذتها ، وضم إلى هذه المدرسة مكتبة جمعت أهم ما كتب
في الرياضيات والفنون الحربية الحديثة .

ثم وضع نظاماً للمشاة ، وشرع في إنشاء « النظام الجديد » . وكون
الفرقة الأولى في عام ١٧٩٦ ووكل أمر تدريبها والإشراف عليها إلى

ضباط من الأجانب ؛ وكان الغرض من ذلك أن يحل هذا « النظام » محل الجيش القديم : أى « الانكشارية » فيكون من السهل بعد بضع سنوات إخضاعه أو إلغاؤه .

ولو سارت الأمور كما رسم « السلطان » ووزيره لتمكنا فى سنوات من تحقيق غرضهما ، وأصبح للدولة جيش مدرب على النظام الأوروبى الحديث تستطيع أن تدفع به كل الأخطار التى كانت تهددها ؛ بل تصبح به فى عداد الأمم الناهضة .

ولكنهما ما كادا يعميان فى تنفيذ مشروعاتهما حتى قامت فى وجههما المعارضة . وانضم بعض العلماء الذين يحاربون كل « مستحدث » ، وطوائف من رأى العام ، إلى رؤساء « الانكشارية » ؛ وأعلنوا أن هذا النظام يؤدى إلى « إدخال عوائد الإفرنج وسيادة الأجانب » فخشى السلطان العاقبة وأمر بإلغاء « النظام الجديد » . — إلا أن « حسين باشا » لم ييأس وأخذ فى تكوين فرقة خاصة : « غير رسمية » ينفق عليها من ماله الخاص ؛ وأعلن أن الانضمام إليها بالاختيار ، فأقبل الشبان على الالتحاق بها . ولما جاء « نابليون » لحصار « عكا » فى سنة ١٧٩٩ سار بهذه الفرقة واشترك فى الدفاع عنها — فأبلت بلاء حسناً وظهر تفوقها على غيرها من الجنود غير النظامية ، فلما عادت اقتنع السلطان بضرورة إعادة تشكيلها على نفقة الدولة ، وقرر استئناف المشروع ولكن على نطاق واسع .

فى السنوات الأولى من القرن « التاسع عشر » كان السلطان مشغولاً

بتكوين جيشه الجديد : فجعل « الأستانة » مركزه العام ، وبنى له ثكنات خاصة ، وأمر بأن تحول إليه الإقطاعات العسكرية التي تتول إلى الدولة بموت أصحابها ، وأمر بفصل المدفعية عن الجيش القديم وأن يعاد تنظيمها على النسق الأوروبي ، واستولى على « البحرية » . ثم أصدر أوامره إلى والى « القرمين » عبدالرحمن باشا ، وكان من مؤيدى الإصلاح ، بتدريب الجنود على النظام الحديث . وفى عام ١٨٠٤ قامت ثورة فى إقليم « الرومللى » فرأى السلطان أن يرسل بعض جنود الفرق الجديدة ليختبر مدى قوتها فنجحت نجاحاً باهراً فى إخماد الثورة بعد أن عجزت الجنود القديمة عن مقاومتها . فسر السلطان كثيراً لنجاح التجربة وعزم على أن يخطو خطوة أجراً : فى مارس سنة ١٨٠٥ أعلن التجنيد العام : وذلك بأن أصدر أمره إلى جميع الولاة فى تركيا أوروبا — بأن يجمعوا كل الشبان من سن الخامسة والعشرين لإلحاقهم بالجنودية وتدريبهم على النظام الجديد .

ثورة « الانكشارية » ١٨٠٥ — ١٨٠٧ :

حينئذ أيقن زعماء الانكشارية أن السلطان ميّت النية على القضاء عليهم ، فثاروا واعتصموا بمدينة « أدنة » . وأرسل السلطان فاستدعى « عبدالرحمن باشا » — والى القرمين — فحضر بجنوده المنتظمة ؛ وبعد أن قام باستعراض عسكري كبير بالأستانة توجه لمحاربة الثائرين فى أوائل سنة ١٨٠٦ . فعجز عن إخضاع المدينة ، وتبين حينئذ للسلطان أنه لا يستطيع

التغلب عليهم إلا بحرب أهلية ، وكانت الثورات منتشرة في بلاد البلقان ، فكان لابد من أن ينحني للعاصفة قليلا . وإذ ذاك أصدر أمره إلى «عبدالرحمن باشا» بالرجوع بجنوده إلى آسيا الصغرى ، وتظاهر بالعدول عن مشروعه . وليبرهن على ذلك عين «أغا» الانكشارية نفسه «صدرا أعظم» ، فسكنت الفتنة ولكن كل فريق ظل يتحين الفرصة بصاحبه .

وفي سبتمبر من هذا العام : ١٨٠٦ نشبت الحرب بين الدولة العلية وروسيا فوجد الثوار في هذا فرصتهم المنشودة . وانتظروا حتي تخرج الجنود «النظامية» إلى ميدان القتال . وبينما كان الجيش يتأهب لإخراج الأعداء من ولايتي «الأفلاق والبغدان» كانوا هم يعدون العدة لمهاجمة العاصمة . وأخيراً تمكنوا من احتلالها في مايو سنة ١٨٠٧ . وهناك في المكان المعروف باسم «آت ميدان» اجتمعوا ، وأتوا بقدر الانكشارية فصفوها أمامهم - وكانت هذه علامة العصيان - ثم قرئ عليهم أسماء جميع المؤيدين للنظام الجديد من الوزراء والقواد والأعيان ، فتنفرق الثائرون إلى منازلهم وقتلهم ثم أتوا برؤوسهم فوضعوها أمام القدور . . !

لم يملك السلطان إزاء هذه الثورة إلا أن يتراجع ...! فأصدر أمره على الفور بإلغاء النظام الجديد . ولكن الثائرين لم يكتفوا بذلك لعلمهم بأنه سيعود إلى تنفيذ مشروعه في وقت آخر ، فقررُوا عزله . وولوا مكانه السلطان «مصطفى الرابع» بن السلطان عبدالحميد الأول ، وبنوا قرار عزلهم على هذه الفتوى وهي : «أن كل سلطان يدخل نظمات الإفرنج وعوائدهم ،

ويجبر الرعية على اتباعها لا يكون صالحاً للملك^(١) . وهكذا انتهى حكم السلطان « سليم الثالث » في يونيه سنة ١٨٠٧ . ولكن الحوادث لم تنته عنده هذا الحد : ففي العام التالي : قتل السلطان « سليم » ، ثم السلطان « مصطفى » أيضاً ، كما قتل « صدر أعظم » من رجال الإصلاح ! وفي وسط هذا اللجج المضطرب تولى « السلطان محمود الثاني » الذي سيكون عهده فاصلاً في حياة « الدولة » .

وهكذا كانت خاتمة السلطان سليم وآماله : فقد دفع حياته ثمناً لهذه المحاولة الجريئة . ولكن جهوده لم تذهب سدى : فقد ترك وراءه مدرسة من الرجال ، حملوا لواء الإصلاح بعده . وقد عين لهم الغاية ، ودل على الطريق الذي ينتهجه من يخلفه . ولا شك أن أعماله كانت هي المهمة للسلطان محمود الثاني في تركيا ، ولمحمد علي أيضاً في مصر ؛ وقد حذا حذوه بعد أن انتفعا بتجاربه وأخطائه . فمكاته إذن في تاريخ الشرق لا تنكر وهي أنه كان أول من دعا إلى الإصلاح ؛ وفضله هو فضل الرائد أو الطليعة التي تضحي بنفسها أمام الجيش لتمهد الطريق إلى بلوغ الهدف ؟

(١) « تاريخ الدولة العلية » : لمحمد بك فريد . ص ١٩٤ .

الفصل السادس

الحملة الفرنسية والثورة القومية (*)

أسباب الحملة :

لا ترجع أسباب « الحملة الفرنسية » إلى أى حادث من الحوادث التى ذكرت فى الفصول السابقة : خاصة بتاريخ مصر ، أو الشرق العربى ، أو الدولة العثمانية . فليس للحملة أى صلة بتاريخ هذه البلاد ، قبل الوقت الذى وقعت فيه ؛ إذ أنها كانت حادثاً فجائياً لم تسبقه نذر أو تمهد له مقدمات . أو إذا اخترنا تعبيراً سياسياً قلنا : إنها كانت عدواناً صريحاً سافراً على بلد آمن — دون أى نزاع سابق ، أو استنارة ، أو مبرر ! وإنما توجد أسبابها فى الحوادث التى كانت تجرى فى أوروبا نفسها : فالحملة لم تكن إلا إحدى النتائج غير المتوقعة « للثورة الفرنسية » ؛ وهى متصلة أوثق الاتصال بالحروب التى نشأت بين دول الغرب بسبب هذه الثورة ؛ ثم هى — بوجه أخص — نتيجة مباشرة للحرب بين إنجلترا وفرنسا ، والنزاع الاستعمارى الذى كان قائماً بينهما . ومن هذه الوجهة وحدها يمكن فهم

(*) هذا هو العامل الثالث والأخير من عوامل الانتقال .

الحملة وتصور بواعثها ومقاصدها . وشرح الأحوال والظروف التي نشأت فيها أسبابها نشوءاً طبيعياً ينبغي إذن أن نرجع بالحوادث إلى عام ١٧٩٣ .

« التحالف الدولي الأول » :

ففي هذا العام تألف « التحالف الدولي الأول » من : إنجلترا ، والنمسا ، وبروسيا ، وأسبانيا — ضد فرنسا . وكانت أسباب تكون هذا التحالف هي : أولاً ، خطورة المبادئ التي أتت بها « الثورة » ومعارضتها للأسس التي بنيت عليها أنظمة الحكم في هذه الدول ، ثم إعلان فرنسا الحرب على النمسا وبروسيا في أبريل سنة ١٧٩٢ . ثم ما قرره « المؤتمر الوطني » في فرنسا (٢١ سبتمبر ١٧٩٢) ، من إلغاء « الملكية » وإقامة النظام « الجمهوري » . واحتلال جيوش « الثورة » للأراضي المنخفضة « بلجيكا » على إثر انتصارها في موقعة « جباب » (نوفمبر ١٧٩٢) ؛ وكانت إنجلترا لا تسمح أبداً بأن تحتل دولة معادية هذه البلاد لأنها تعتبرها خط دفاعها الأول ، ولما لها من أهمية تجارية وحرية كبيرة — وأخيراً محاكمة « لويس السادس عشر » وإعدامه (٢١ يناير ١٧٩٣) . فكانت هذه هي الأسباب التي دعت إلى تكون « التحالف » . وهذا التحالف هو السبب الأصيل الذي أدى — بعد ترتيب منطقي للحوادث — إلى « الحملة الفرنسية » على مصر ولو أنها لم تحدث إلا بعده بخمس سنوات .

وبيان ذلك : أن هذه الدول آلت على نفسها أن تحطم قوة فرنسا وتقتضى على الثورة ، وكان الأمل عندها كبيراً في أنها ستصل إلى تحقيق ذلك . وبعد أن تمكنت من أن تنزل بفرنسا عدة هزائم في أوائل عام ١٧٩٣ أخذ مدالحرب يتحول إلى صالح فرنسا . وفي خلال عامي : ١٧٩٤ و ٩٥ استطاعت أن تهزم الجيوش النمساوية ، وتحتل « هولندة » ، وتخط كل المحاولات التي حاولتها « إنجلترا » لإنزال الجنود أو المهاجرين إلى شواطئها . فإذا أصبحت جيوش الثورة على حدود ألمانيا قررت « بروسيا » أن تنسحب من الحرب ، وتم ذلك في صلح « باسل » (١٧٩٥) . ثم تبعها « أسبانيا » ، وكانت جيوشها قد دُفعت إلى ما وراء جبال « البرانس » متنازلة لفرنسا عن جزيرة « سان دومينجو » .

الحملة الإيطالية :

وحينئذ بقيت النمسا ، وإنجلترا . فقررت « حكومة الإدارة » التي كانت ألقت في فرنسا في ذلك الوقت أن توجه إلى « النمسا » جيشين : الأول عن طريق « الرين » ، والثاني عن طريق « إيطاليا » . وأعطت قيادة الثاني إلى القائد الناشئ : « نابليون بونابرت » . فقام « نابليون » بحملة على إيطاليا (أبريل ١٧٩٦) ؛ وكانت هذه الحروب بدء شهرته . وفي سماء « إيطاليا » لمع اسمه . إذ أنه بعد عام واحد استطاع أن يرغم « النمسا » على طلب الهدنة بعد أن هزمها في موقعتين كبيرتين :

الأولى في « لودي » (مايو ١٧٩٦) وعلى إثرها دخل « ميلانو » ؛
والثانية في « ريفولي » (يناير ١٧٩٧) واستولى عقبها على حصن
« ماتتوا » أمنع معقل للنمساويين . وأخيراً أجبرت النمسا على توقيع صلح
« كامبو فورميو » (أكتوبر ١٧٩٧) فتنازلت لنابليون عن إيطاليا
ما عدا « البندقية » ، وانسحبت هي الأخرى من الحرب .

النزاع بين إنجلترا وفرنسا :

فلم تبق حينئذ إلا « إنجلترا » ؛ وهي العدو الألد لفرنسا . وأصبح
ميدان الحرب مفتوحاً بين الدولتين ؛ وبينهما خصومة وتنازع يرجع
عهدهما إلى نحو قرنين من الزمان قبل ذلك : منشؤها المنافسة على الاستعمار
والتنافس في امتلاك أسواق التجارة ، وتكوين الامبراطوريات ، وكانت
إنجلترا قد انتزعت من فرنسا في أواسط القرن الثامن عشر : مستعمراتها في
كندا ، وأمريكا ، والهند . واعتزضت خط مواصلاتها إلى بلاد الشرق
الأقصى عن طريق رأس الرجاء الصالح . فبينهما إذن ثأر قديم وجرح لم يندمل
وإذا كانت حدة النزاع قد خفت قليلاً بسبب هزيمة إنجلترا على إثر حركة
« الاستقلال » الأمريكي ، فإن « الثورة » قد نكأت الجرح وأوقدت
نيران العداوة بينهما ، فاضطرم لهيبها وازدادت اشتعالاً .

أخذ رجال « حكومة الإدارة » يفكرون إذن : كيف السبيل إلى منازلة
« إنجلترا » ، وقد أصبحت وحيدة في الميدان — وأوروبا خاضعة لهم أو مهددة ؟

فلو أمكن تحطيم شوكتها أيضا لكانت « الثورة » قد حققت أغراضها وتم نجاحها . وشغل هذا الموضوع نفسه ذهن نابليون وهولا يزال مشغولا بحروبه في شمال إيطاليا ، وتبذلت الرسائل بينه وبين حكومته ، وبسطة المقترحات . ولكن إنجلترا دولة « بحرية » — ممتنعة فوق جزيرتها وراء البحار ووراء مدافع أسطولها ؛ وفرنسا دولة « برية » : تنفرد بالتفوق في البر بفضل جيشها المدرب ، وفرسانها ومدفيعتها . فأين إذن تختار ساحة القتال ؟ وكيف يكون الالتحام ؟ أو كما عبر أحد المؤرخين من الإنجليز : « كيف للأسد أن يفترس حوت البحر ؟ » .

وكان تفكير رجال « الإدارة » يتجه أولا إلى مهاجمة إنجلترا رأساً ، بإنزال جيش على أحد شواطئها متهيزين فرصة حركة التمرد التي ظهرت في الأسطول الانكليزي في خلال سنة ١٧٩٧ ؛ أو عن طريق « إيرلندة » التي نشبت فيها ثورة خطيرة من أجل استقلالها عام ١٧٩٨ . وفعلاً أرسلت فرنسا جيشاً لمعاونة الثوار . ولكن هذه الآراء لم تكن عملية لأن الثورات قد أخذت بعد وقت قصير ، كما أن عبور « المانش » كان مغامرة غير مضمونة النتائج وقد يؤدي الإخفاق فيها إلى كارثة لا يمكن تدارك آثارها .
نابليون والشرق :

أما « نابليون » فقد اتجه تفكيره إلى الشرق : إلى مصر . وأخذ يحلم بغزوها وهو في إيطاليا . وراسل رجال حكومته حتى أقنعهم بمشروعه . وكان نابليون يرمى من وراء فتحه لمصر إلى أغراض كبيرة :

فهو يريد أن ينشئ فيها « مستعمرة فرنسية » ، تضاهي مستعمرة « الهند » التي استأثرت بها إنجلترا . ويشرف على البحر الأبيض المتوسط فيجعل لدولته السيادة عليه . ويحفر قناة السويس فيصل بين البحرين ، ويبسط سيادة فرنسا أيضاً إلى الجنوب . ويوجد طريقاً للتجارة بينها وبين بلاد الشرق الأقصى بدلاً من طريق رأس الرجاء الذي لم تعد تستطيع الارتفاع به . ويقعد لإنجلترا على طريق الهند فيكون أقرب إليها منها . ويضم أقطار الشرق الأوسط إلى فرنسا ، ثم يواصل الفتح حتى يصل إلى « الهند » نفسها . وكانت « الهند » في هذا الوقت تعنى حياة إنجلترا : لأنها كانت الامبراطورية الجديدة التي أخذت تحل محل مستعمراتها التي فقدتها في « أمريكا » على إثر حرب الاستقلال ، وكانت مركز الثروة والتجارة للطبقات التجارية وأصحاب الأعمال بها .

فهذه هي الأغراض الكبيرة التي كان يرمى إليها نابليون . ومنها يتبين أنه كان يريد مهاجمة « إنجلترا » ، وأن الحملة على مصر كانت جزءاً من الحرب بين فرنسا وإنجلترا والتنازع الاستعماري الذي كان دائراً بينهما ^(١) . وإنما الذي جنى على مصر موقعها الجغرافي ، وصفاتها الممتازة ، وضعف الدفاع عنها . فذهبت ضحية هذا النزاع .

(١) عبر عن هذا المؤرخان : « جرات » و « تمبرلي » في كتابهما : "Europe in the Nineteenth Century" : P. 86 بقولهما :
« أنها إنجلترا التي هوجمت حقيقة حين أبحرت الحملة الفرنسية إلى مصر » .

بونابارته في (مصر)

وصل « نابليون » أو « بونابارته » — وهو الاسم الذي سيعرف به في مصر ، وبه يدعو « الجبتي » دائماً في حديثه عنه — على ظهر البارجة « أورينت » — أى « الشرق » — وهى إحدى بوارج الأسطول الفرنسى المكون من ٥٥ سفينة حربية : يقودها الأميرال « برويس » وتحرس ثلاثمائة سفينة أخرى ، تقل كلها نحو ٣٦,٠٠٠ مقاتل من خيرة جنود فرنسا المدربين فى ميادين الحرب فى إيطاليا — وصل نابليون بهذا الجيش وهذا الأسطول تجاه « الاسكندرية » فى يوم أول يوليه سنة ١٧٩٨^(١) (الموافق : ١٧ من المحرم سنة ١٢١٣ هـ) .

وأنزل جنوده فى مساء ذلك اليوم بجهة « العجمى » غرب الاسكندرية وزحف فى الساعات الأولى من الصباح على المدينة — وكان حاكما السيد « محمد كرىم » . وقد طير الخبر على جناح السرعة إلى ابراهيم بك ومراد بك زعيمى المماليك فى مصر — واستعدت المدينة للدفاع بكل ما كان لديها من معدات القتال وصعد الأهالى إلى الأسوار ، وقابلوا الجنود المهاجمين بكل

(١) أبحرت « الحملة » من طولون بفرنسا فى ١٩ مايو سنة ١٧٩٨ ، واستولت فى طريقها على « مالطة » فى ٩ يونية ، ثم غادرت « مالطة » فى ١٩ يونية فوصلت إلى الاسكندرية يوم أول يولية .

ما استطاعوا أن يدافعوا به حتى نفذت ذخيرتهم وكلت قواهم^(١). ولم يكونوا هم المسؤولين عن الدفاع، وإنما المسؤولية كانت واقعة على المماليك الذين كانوا يتمتعون بخيرات البلد، ثم على دولة آل عثمان التي كان أهل مصر يعترفون بتبعيةهم لسلطانها ويعتقدون أنهم يعيشون آمنين في حماه! ولكن أخيراً ماذا عسى تجدى الشجاعة والبسالة أمام المدافع وأساليب القتال الحديثة والجنود المدربين؟ فاضطرت المدينة إلى التسليم. وأصدر «نابليون» غداة وصوله منشوراً أراد به الدعاية وتهذئة الخواطر، كتبه أحد المستشرقين الذين صاحبوه بلغة ركيكة، وادعى فيه أشياء لا يصدقها عقل إنسان، فكان مما قال فيه:

«إن الفرنسيون هم أيضاً.. مسامون مخلصون!» وأنهم «في كل وقت صاروا.. مخلصين محيين لحضرة السلطان «العثماني» — أدام الله ملكه» ثم زعم أنه ما جاء إلا ليحارب «هذه الزمرة المماليك المجلوبين من بلاد الأبازة والجرأكسة.. يفسدون في الاقليم الحسن الأحسن الذي لا يوجد في

(١) كتب الجنرال «برتييه» (رئيس أركان حرب الحملة) في رسالة إلى وزارة الحربية الفرنسية بعد الموقعة يقول: «إن الأهالي دافعوا عن أسوار المدينة دفاع المستميت وقد أصيب في هذه الموقعة «الجنرال كليبر» بعار نار في جبهته: وأصيب الجنرال «مينو» بضربة حجر أسقطته من أعلى السور. وقتل «اللواء ماس» وضباط آخرون الخ»

وكتب الجنرال «مينو» إلى نابليون يقول: «إن الأهالي دافعوا عن المدينة بشجاعة كبيرة وثبات عظيم!»

(الرافعي: «تاريخ الحركة القومية» ج ١ ص ١٧٩).

كرة الأرض كلها . » ولكنه أنى إلا أن يعرف المصريون أيضاً مذاق « المدينة الحديثة » التي جلبها معه فقال في نفس المنشور بعد ذلك : « وأن كل قرية تقوم على العسكر الفرنسي تترك بالنار ! ^(١) »

ثم غادر « الاسكندرية » يوم ٧ يولية ، بعد أن عين الجنرال « كليبر » حاكماً عاماً عليها إذ أن جراحه كانت تعوقه عن مصاحبة الحملة . وأرسل كتيبة عن طريق البحر مع قطع الأسطول الخفيفة إلى « رشيد » فاحتلتها يوم ٦ ، ووصل هو إلى « الرحمانية » على النيل بعد أن اخترق إقليم البحيرة عن طريق دمنهور — في يوم ١٠ . فوافته الكتيبة والأسطول هناك بعد يومين . ولما التأم جمعهم أخذوا يستعدون لمقابلة الجيش الذي حضر مع « مراد بك » ووصل مع أسطوله إلى « شبراخيت » . فحدثت موقعة لم تدم طويلاً في يوم ١٣ يولية : سرعان ما ظهر فيها تفوق المدفعية الفرنسية على فرسان المماليك ، واحترق أسطول مراد لتدفيقه أصابت مستودع الذخائر ، وقتل قبطانه « خليل الكريدى » . فقرر الانسحاب إلى القاهرة ثم واصل نابليون السير نحو العاصمة على الجانب الغربى للنيل ، والجنود ينهبون القرى والمدن في طريقهم . وبعض العرب والأهالى المسلحين يتابعونهم فيقتضون على من تخلف منهم — حتى وصل الجيش أخيراً قرب « إمبابة » في يوم ٢٠ ، فترك القائد جنده ليستريح في ذلك اليوم استعداداً للموقعة الفاصلة التي كانت ستنبش في الغد .

(١) الرافى : « تاريخ الحركة القومية » ج ١ ص ٨٨ و « الجبرى » ج ٣ ص ٥

موقعة « امبابة » : ٢١ يولية ١٧٩٨ :

وكان المماليك فى بادىء الأمر حين وصل إليهم خبر قدوم « الحملة » قد استهانوا بها وظنوا — على حد ما عبر « الجبرتي » : « أنه إذا جاءت جميع الأفرنج لا يقفون فى مقابلتهم ، وأنهم يدوسونهم بخيولهم ^(١) . » ولكنهم بعد احتلال الاسكندرية وموقعة « شبراخيت » بدا لهم شىء آخر ! فأخذ الرعب يدب إلى قلوبهم والجزع يستولى على نفوسهم وسرت موجة الذعر إلى القاهرة على إثر عودة « مراد بك » مهزوماً . فنودى بالنفير العام فى يوم ١٧ ، وأقبل الناس فتعاونوا على شراء الأسلحة والمؤن وجمعوا كل ما أمكنهم أن يحصلوا عليه . وصعد السيد « عمر مكرم » نقيب الأشراف إلى القلعة فأنزل البيرق الكبير الذى أسمىه العامة « البيرق النبوى » وسار تتبعه الجماهير الغفيرة إلى « بولاق » .

وكانت الخطة التى وضعها المماليك للدفاع : هى أن يقف « إبراهيم بك » بجزء من الجيش على الساحل الشرقى عند « بولاق » — وهناك انضم إليه أغلب سكان القاهرة من الرجال القادرين على القتال . ويبقى « مراد بك » على الساحل الغربى بالجزء الأكبر من الجيش ومعه المدافع والفرسان ، وقد اتخذ قاعدته عند « امبابة » . وكان فى هذا تشبهاً للقوى وتوزيعاً للجهود . ولكن المماليك بلغ بهم الخوف أو الارتباك إلى حد أنهم لم يرسلوا طلائع

(١) الجبرتي : ج ٣ ص ٣ .

لتعرف : هل الجيش الزاحف آت من طريق البر الغربي أم الشرق ؟
 فظنوه قادمًا من البرين ، ووضعوا خطتهم على هذا النحو . ولكنه لم ينجح
 إلا عن طريق البر الغربي . . فكان نصيب « مراد بك » أن يتلقى
 الصدمة وأن يحمل عبء القتال وحده .

وفي اليوم التالي : ٢١ يولية جرت الموقعة ، فكان فيها التقاء العالم
 القديم بالعالم الحديث . وهذه الموقعة التاريخية هي التي تعرف عند المصريين
 باسم موقعة امبابة ويسمونها الفرنسيون « موقعة الأهرام » ؛ إذ كان ميدانها
 يمتد من النيل شمال « امبابة » إلى سفح الأهرام .

وكان الفرنسيون متفوقين على المماليك في العدد ، فكان هذا سببًا من
 أسباب نصرهم . ولكن الموقعة بعد هذا — كانت نصرا للنظام على الفوضى ،
 والمدفعية الحديثة على فروسية القرون الوسطى ، ولفن الحرب المعتمد على
 التنسيق والتعاون وبراعة القيادة — — وفقًا لخطة سابقة مرسومة — على
 الشجاعة الفطرية والبسالة الفردية . وقد أطبقت المربعات التي كونها نابليون
 على فرسان المماليك والمشاة المهاجمين فحصدتهم المدافع حصداً ! كما غرق في
 النهر عدد كبير . . وقتل من الأهلين الذين كانوا محصنين في امبابة بضعة
 آلاف . وحين عاين « مراد بك » الهزيمة فر بنفسه فذهب إلى قصره
 بالحيزة وجمع كل ما أمكن أن يجمعه وتوجه إلى الصعيد . كما أن « إبراهيم
 بك » حيث كان بالعدوة الآخرة حين أيقن من نبأ الهزيمة سارع بالفرار إلى
 الشرقية في طريقه إلى الشام . وهكذا انتهى حكم « الشريكين » الذي دام على مصر

تحو ربع قرن — باستثناء فترة قصيرة — ولم يقدر له مرة أخرى أن يعود.

أهميتها التاريخية :

ولا ريب أن لهذه الموقعة أهمية كبيرة من الوجهة التاريخية ، ولا سيما إذا نظر إلى الآثار البعيدة التي كانت ستتكشف عنها الحوادث في المستقبل فهي قد قضت على الممالك أو على الأقل حطمت شوكتهم وأطاحت بمجدهم : فظلوا مشردين أيام الحملة الفرنسية و بعد جلائها لم يستطيعوا أن يستعيدوا قوتهم أبداً . وإذا ذكرنا أن سيادة الممالك كانت هي الطابع المميز لحياة مصر في هذا القرن الذي أوشك أن ينتهي عرفنا إلى أى حد ينبغي أن تعتبر هذه الموقعة ختاماً للقرن الثامن عشر و بدءاً للقرن التاريخي الذي يليه . وما كان يمكن أن تتجه الحوادث وجهتها التي اتخذتها في السنوات القليلة الفاصلة بعد رحيل الفرنسيين ، لولا نجاحهم في هذه الموقعة وقضائهم على تلك الأرستقراطية الحربية التي استبدت بالبلاد ، وجثمت على صدرها زمناً ليس بالقصير . فقد أدى « نابليون » إذن خدمة كبيرة للشعب المصري — ولو أنها عن غير قصد — وكان هو يد القدر التي استخدمها لتخليص مصر من شر هذا السكابوس ، الذي كان يشل الحياة في البلاد ويكاد يخنق أنفاسها ! على أن هذا كله لا يعني أن الحملة كانت نعمة على البلاد من أى وجه آخر غير هذا الوجه . ففي نظير نجاحاتها من هذا الشر كان لا بد أن تقاسى محنة وأى محنة : كان عليها أن تعاني ظلم « الفرنسيين » ، وقد كان أكثر إيلاًماً وأشد

قسوة من ظلم المالك — إلا أن الذى هون أمره أنه لم يدم : فقد هبت البلاد
تقاومه منذ البداية ، وواتاها الحظ فى معاونة العوامل الدولية لها حتى أمكن
أن يزول عنها هو الآخر . فهذا هو الوضع الحقيقى للجملة وآثارها .

أداة الحكم :

دخل نابليون — أو بونابرتة الكبير ، كما كان يدعى — « القاهرة »
فى يوم ٢٤ يولية وسكن بقصر « محمد بك الألفى » ^(١) بالأزبكية . وكان
العلماء عقب موقعة « امبابة » وفرار « المالك » قد اجتمعوا بالجامع الأزهر
وقرروا أن يتصلوا به ليطالبوا الأمان لسكان القاهرة . فذهب إليه وفد منهم
فأعطاهم الأمان ، وكلهم فى إنشاء الديوان . وكان يفكر من أول يوم فى
إنجاد الأداة التى يستطيع بواسطتها أن يحكم البلاد . فصدر أمره فى يوم
٢٥ يولية بتأليف الديوان ، وفى يوم ٢٧ منه استدعى العلماء فاجتمعوا عنده ؛
وبعد تشاور تم الاتفاق على أن يتألف هذا الديوان من عشرة أشخاص
وهذه هى أسماؤهم :

الشيخ عبد الله الشرقاوى ^(٢) ، والشيخ خليل البكرى ، والشيخ
مصطفى الصاوى ، والشيخ سليمان الفيومى ، والشيخ محمد المهدي ، والشيخ

(١) مكان فندق (شبرد) الآن . (والألفى) من كبار أتباع « مراد بك » .

(٢) تولى مشيخة الجامع الأزهر عقب وفاة الشيخ أحمد العروسى سنة ١٧٩٣
وكان بمثابة الزعيم الرسمى لمصر .

موسى السرسى ، والشيخ مصطفى الدمنهورى ، والشيخ أحمد العريشى ،
والشيخ يوسف الشيرخيتى ، والشيخ محمد الدواخلى .

وكان أول عمل أنفذه الديوان أن قلدوا محمد أغا المسلمانى « أغات
مستحفظان » : محافظاً على القاهرة ، وعلى الشعراوى « واليا » على الشرطة ،
وحسن أغا محرم « أمين احتساب » — وكان هؤلاء من أبناء البيوتات
القديمة لهاليك الذين عرفوا بالتقوى والمسالمة . وقد أشار أهل الديوان بذلك
لأن العامة تألفهم وتطيع حكمهم . وجعلوا مقر الديوان بيت « قائد أغا »
بالأزبكية قرب الرويعى . وكان ما عملوه فى ثانى جلسة أن طلب إليهم
فرض ضريبة « سلفة » على التجار وأرباب الحرف ، مقدارها نصف مليون
ريال ، وشرعوا فى تحصيلها . وكان « نابليون » هو « سرعسكر » : قائد
الجيش وبمناوبة رئيس الدولة . والجنرال « ديبوى » قومندان القاهرة :
« الحاكم العسكرى العام » . وعينوا « برطلى » الرومى « كتخدا
مستحفظان » أى وكيل المحافظ ؛ وكان هذا « من أسافل نصارى الأروام
العسكرية القاطنين بمصر ، وكان من الطبعية عند « محمد بك الألفى » وله
حانوت بخط الموسيقى يبيع فيه القوارير الزجاج أيام البطالة .. »^(١)

فهذه هى الحكومة الجديدة التى ألفها نابليون . وينبى أن نذكر
أن نظام « الديوان » ليس جديداً ، وليس — خلافاً لما توهمه « الرافعى بك »

وهو المؤرخ القدير — شيئاً ابتكره دون أن تكون له سابقة . فقد عرفنا من دراستنا لتاريخ مصر في القرن الثامن عشر — والحكم صحيح من قبل ذلك أيضاً — أن « الديوان » كان دائماً موجوداً^(١) . وكان يمثل الأمة فيه العلماء والتجار والأعيان . وقد طرق أسماعنا أسماء : الشيخ أحمد العروسي والشيخ محمد الأمير والشيخ أحمد الدردير وأمثالهم . وكانت كلمتهم مسموعة ووساطتهم نافذة . وكثيراً ما أرغموا المماليك على تغيير سياسة لم يرتضوها أو عزل موظف ظهر منه البغي والعدوان .

فكيف يجوز للأستاذ الرافعي بك^(٢) إذن أن يزعم : « أن النظام الذي أنشأه « نابليون » في مصر كان نظاماً جديداً في الحكم » وأنه « قد أشرك العنصر الأهلي في إدارة الحكومة وهذا شيء جديد » أو أنه « كان نواة لنظام شوري لم تكن تعرفه البلاد من قبل » أو يتكلم عنه كأنه « نظام دستوري » وأن « نابليون كان متأثراً فيه . . بالأفكار والمبادئ الجديدة التي أوحى بها الثورة الفرنسية » ؟

فليس أبعد عن الحقيقة من أن تقرر هذه المزاعم . ومن الخطأ الجلي أن يقال عن هذا النظام إنه « شوري » أو « دستوري » . فالواقع أنه لم يكن فيه أي ظل للشوري ؛ وأن نابليون لم ينشئ هذا الديوان إلا ليتخذ منه أداة لتنفيذ مآربه ، أو وسيلة يتقرب بها إلى الشعب . وقد

(١) انظر ما كتبناه عن (نظام الحكم) : ص ٢١ .

(٢) الحركة القومية ١٠ ص ١٥٧ .

أصبح الديوان في العهد الجديد أسوأ مما كان من قبل : فقد كانت منزلة العلماء مرعية ، وشوراهم مصغى إليها — أما الآن فقد صارت تفرض عليهم الأوامر فرضاً ، ويوجهون كيفما يشاء الرؤساء ، وتذاع المنشورات على لسانهم . وهم أنفسهم عرضة للسجن والتعذيب . وقد أغلق نابليون الديوان ، ورتب في أعضائه كما أراد . فكان هو الحاكم المطلق أولاً وآخرأ ، وسلطة أتباعه هي النافذة . ولم يقبل الأعضاء الانتظام في الديوان إلا مرغمين ، ثم ليجنبوا الشعب — ما استطاعوا — بعض الشرور التي كان يدبرها له هؤلاء الدخلاء المستبدون ^(١) .

موقعة « بوقير » البحرية :

لم يكد نابليون يفرغ من تدبير هذه الشئون ، ويهنيء نفسه بنجاح مشروعه — حتى فاجأته الأحداث بشر كارثة كان يتمناها له عدو : فأفقدته طعم النصر وجعلته يرى الهزيمة ماثلة أمامه وهي تحرق فيه ببصر من حديد !

وذلك أنه في يوم أول « أغسطس » — أي بعد أسبوع واحد من

(١) على أن « الرافي بك » يعود بعد ذلك فيقرر الحقيقة غير ملاحظ ما بين تصريحاته من تناقض فيقول : « لم تخدع الأمة في حقيقة الأغراض التي كان يرى إليها نابليون » . « فالحملة الفرنسية قامت على أساس الفتح والاستعمار » . « إن نابليون لم يكن يقصد في الحقيقة إلا فتح مصر وإخضاعها » و « إنه كان يهزأ بجزية الأمم ويتخذ من الشعوب سلعة يساوم بها لتحقيقاً لأطماعه في الفتح والسلطان » . ص ١٥٩ .

دخوله « العاصمة » ، داهم الأدميرال « نلسون » : قائد البحرية الإنكليزية وكان يتعقب خطوات نابليون منذ علم بمغادرته « مالطه » ، متجها نحو الشرق — الأسطول الفرنسي الراسى فى مياه خليج « بوقير » . وبعد معركة استمر إطلاق المدافع فيها عشر ساعات ، من الخامسة مساء إلى الثالثة صباحاً — خرج الأسطول الفرنسي وقد حطم تحطياً ... قتل الأدميرال « برويس » ، ونسفت البارجة « أورينت » التى قدم عليها « نابليون » نسفاً ، وغرق أو قتل من البحارة الفرنسيين نحو خمسة آلاف ، ولم يبق من هذا الأسطول الهائل إلا أربع سفن فقط !

كان فى هذه الكارثة القضاء على آمال نابليون فى الشرق : فقد أصبح هو وجنوده منذ ذلك الوقت محصورين فى داخل حدود مصر لا تصل إليهم الأمداد ولا الذخائر من بلادهم ؛ بينما تستطيع إنجلترا أن تنقل الجيوش وتتصل بكل البلدان على شواطئ البحر الأبيض . فإذا كانت أغراضه الأساسية من الحملة أن يوجه إلى إنجلترا ضربة قاصمة ، وأن ينتزع منها السيادة على هذا البحر ، وأن يوجد قاعدة ثابتة يواصل منها الفتح إلى أن يصل إلى الهند — فإن هذه الآمال كلها قد نسفتها المدافع الانكليزية فى تلك الموقعة ! وقد عرفت إنجلترا حقاً كيف تنتقم لنفسها إنتقاماً مروعاً ! إلا أن نابليون وقد بدأ يشعر فى أعماق قلبه بالخيبة وبنهاية الحملة كان عليه أن يطيل أجلها بوسائل مصطنعة ؛ ولم يكن له من وسيلة إلا أن يزيد تسلطه على الشعب المصرى ، ويحاول أن يرغمه على أن يدفع ثمن

الهمزيمة التي حاقت به . ولكن الشعب يأبى أن يذل لهذا الظلم والاستبداد
 فيهب للدفاع عن نفسه ، وتتولد عن ذلك المقاومة فالثورة ؛ وهي التي سنأخذ
 في الحديث عنها .

المقاومة والثورة

مساوى حكم نابليون :

زعم نابليون أنه ما جاء إلا ليحارب المماليك . وقال في منشوره الذي
 وزعه غداة وصوله إلى الإسكندرية : « قولوا للمفترين إننى ما قدمت إليكم
 إلا لأخلص حكمكم من يد الظالمين ، وإننى أكثر من المماليك أعبد الله
 سبحانه وتعالى وأحترم نبيه والقرآن العظيم . . . ! » — إلى آخر هذه المزاعم !
 ولكنه لم يملك في مصر إلا قليلاً حتى تبين أنه جاء ليحارب المصريين
 أيضاً . وكانت كل أعماله تدل على ذلك :

كان من الأوامر الأولى التي أصدرها ، كما رأينا : « أن كل قرية
 تقوم على العساكر الفرنسية تحرق بالنار ! » وفي نفس الوقت ترك جنوده
 يعيشون في الأرض فساداً ، ويعتدون على الأهالي الوادعين . وكان أول عمل
 له بعد حضوره إلى القاهرة هو تعيين « برطلى » الرومى نائباً لمحافظة القاهرة
 فكان هو الحاكم الفعلى : لأنه معين من قبل السلطات الفرنسية ومحل ثقتهم
 وكان هذا — كما وصفه الجبرتي — « من أسافل الأروام » سى .

الخلق مشهوراً بالقسوة والفجور ، فكان تسليط هذا الأجنبي الوغد على أهل القاهرة من شر ما فعله بونابارته للتسكيل بالمصريين الذين أعلن أنه إنما جاء ليخلصهم من يد الظالمين ! و « برطلى » هذا أول « حكامدار » للعاصمة يعينه الاستعمار — من هذا الصنف الذى شهدت القاهرة من أضرابه كثيراً ، وقاست من أعماله وأعمال تابعيهم ما لا تزال تعاني آثاره إلى اليوم !

ولم يمض على « نابليون » فى القاهرة بضعة أيام حتى جمع الديوان وطلب منه فرض ضريبة أسمها « سلفة » على تجار العاصمة وأرباب الحرف بها مقدارها ٥٠٠.٠٠٠ ريال فقط ؛ وكان قبيل ذلك قد فرض على أهل الشجر غرامة حرية قدرها ١٥٠.٠٠٠ ثم رفعها إلى الضعف . ولم يكن هذا إلا « القطر » الذى يسبق انهمار « الغيث » : فبعد ذلك توالى طلب الضرائب والسلف ، وتعددت مقاديرها واختلفت مناسباتها . وفرضت على أهل الريف كما فرضت على المدن . ولم ينبج من ذلك حتى النساء : فقد أجبرت السيدة نفيسة « المرادية » زوجة مراد بك — وكانت من شهيرات النساء فى ذلك العصر ، وذات مكانة رفيعة فى المجتمع — على أن تدفع ما يزيد على ٤٠٠.٠٠٠ ريال . وأرغم غيرها من النساء على أن يفتدين أنفسهن بمبالغ أخرى ! وكانت البيوت تهاجم وتفتش باستمرار : بحجة البحث عن دقائن وخبايا ، أو إحراز أسلحة . وسلط الفرنسيون على الناس لهذا الغرض وجمع الضرائب نصارى الشوام والأروام ، وبعض الصيارفة من القبط الذين

رضوا أن يتعاونوا معهم، تساعدهم الجنود المسلحة — فكانوا أول من أثار
 النعرة الدينية ، وغرس بذور الخلاف بين أبناء الوطن الواحد !
 محكمة التسجيل :

ثم لما أعيتهم الحيل في جمع المال أنشأوا ما أسموه : « محكمة
 القضايا » أو « التسجيل » فجعلوا عدد قضاتها أو أعضائها اثني عشر :
 ستة من تجار المسلمين ، وستة من تجار القبط — على رأسهم : المعلم « ملطي
 القبطي » ^(١) . وكانت مهمة هذه المحكمة — ولم تكن في الحقيقة أكثر
 من لجنة أو إدارة — أن تلزم الناس بتسجيل ممتلكاتهم ، وأن يقدم كل
 واحد الحجة التي تثبت ملكيته : فمن وجد الحجة وجب عليه أن يدفع
 رسوم القيد ثم رسوم التثبيت ، ومن لم يجد — وربما كان هؤلاء أغلب
 الناس — أصبح للحكومة الحق في أن تصدر أملاكه وتضع يدها عليها ..
 وبدأت المحكمة عملها منذ منتصف « سبتمبر » فكانت من أكبر
 العوامل التي بعثت الاضطراب في حياة الناس الاقتصادية والاجتماعية ..

الديوان العام :

وقرر نابليون أن يعقد في يوم ٥ أكتوبر ما دعاه : « الديوان العام »
 وهو مجلس استدعى إليه أعضاء من الأقاليم . ولم يكن المراد منه أن يكون

(١) كان كاتباً عند « أيوب بك الدفتردار » : أحد زعماء المماليك من أتباع
 « مراد بك » وقد قتل في موقعة « إمبابية » .

نظاماً «برلمانياً» أو شورياً ، وإنما كان الغرض الحقيقي إعداد الرأى العام لفرض ضرائب جديدة وإيجاد أداة لتحصيلها . فبعد أن قرأ خطبة الافتتاح القاضى « ملطى القبطى » طلب انتخاب رئيس للديوان فتم انتخاب الشيخ « عبد الله الشرقاوى » بالأغلبية ، ولكنها كانت رئاسة صورية . وظل المجلس — بتوجيه ممثلى السلطات — يتناقش فى مسائل تشريعية وقضائية وأخيراً أصدر قراره الخطير : بفرض ضرائب عقارية على جميع الأملاك . ثم قسمت الأملاك إلى مراتب : عليا ووسطى ودنيا . واتخذت الاجراءات ، وعين المهندسون الذين سيقومون بمعاينة المنازل ، وربط الضرائب عليها . وكاد يتم تحقيق كل ذلك — لولا أن فوجئ الفرنسيون بقيام ثورة خطيرة .

ثورة ٢١ أكتوبر .

أدت هذه المظالم كلها ، وآخرها هذه الضريبة العقارية الجديدة — مضافة إلى مظالم وأسباب أخرى سنشير إليها بعد قليل — إلى انفجار ثورة وطنية خطيرة بالقاهرة فى يوم ٢١ أكتوبر سنة ١٧٩٨ (الموافق ١٠ من جمادى الأولى سنة ١٢١٣) . فكانت الثورة إعلاناً للسخط العام على الحكم الأجنبى ، وتعبيراً عن الشعور القومى ، وإنذاراً لنابليون بفشل سياسته وقرب نهايته .

وقد كان من بين الأسباب الأخرى : الاستيلاء على الأوقاف وقطع

الرواتب عن مستحقها ، والاعتداء على الحرية الشخصية ، وانتهاك حرمان المنازل ، وتجريد العاصمة من الأسلحة ، وتعريضها للهجوم باقتلاع أبواب الحارات والدروب ، واستبداد « برطامى » الظالم . كما كان فى مقدمة الأسباب : سياسة القمع والإرهاب إذ أصدر نابليون تعليماته لرجاله فى الأقاليم بالتنكيل بالزعماء الوطنيين ، وإخماد كل معارضة . وأمر هو فى القاهرة بإعدام السيد « محمد كرىم » حاكم الاسكندرية السابق الذى دافع عنها دفاع الأبطال حتى شهد له الفرنسيون أنفسهم بالشهامة والشجاعة — فلم تقبل فيه شفاعاة ، ونفذ فيه حكم الإعدام فى يوم ٦ سبتمبر إذ صعدوا به إلى القلعة « وكتفوه ورجلوه مشبوحاً وضربوا عليه بالبنادق كعادتهم فىمىن يقتلونه ثم قطعوا رأسه وطافوا بها^(١) . . . ! » كما قتل كثير غيره . على أن السبب الأول والأخير للثورة كان هو : الأنفة من الرضا بحكم الغاصب ، والشعور بالكرامة الوطنية . وهذا الشعور موجود منذ قدوم الحملة إلى البلاد ظهر فى هبة الاسكندرية للدفاع عن نفسها دون أى تدبير سابق ، كما ظهر فى احتشاد أهل القاهرة عند ساحل بولاق للاشتراك فى المعركة التى كان متوقعاً أن تحدث هناك — كما ظهر فى المقاومة المستمرة التى كانت تواجه بها الحملة أنى رحلت أو أقامت . وإذا كانت موقعة إمبابة قد انتهت بين « بونا برته » والماليك فإنه كان عليه أن يعد نفسه لخوض معارك عديدة

تنشب بينه وبين الأهالي ، العزل من السلاح ، كما توجه لفتح أحد الأقاليم فحدثت مواقع: في المنصورة ، والجمالية ، وفي طنطا ، ورشيد ، ودمهور ، وفي قرى صغيرة : كشباس عمير ، وسنباط ، والشعراء . وفي أغلب مدن الوجه القبلي . وكانت الاضطرابات تنتشر من مديرية إلى أخرى . وظهر زعماء المقاومة في كل مكان^(١) : كأبي شعير في المنوفية ، والشواربي في القليوبية ، ومصطفى العديسي في المنصورة ، وحسن طوبار في المنزلة وأمثالهم . وما ساموا للغاصب أبدا ما داموا على قيد الحياة .

وكان هذا الشعور الوطني نتيجة الروح الدينية القوية التي كانت من أظهر مميزات هذا العهد : إذ أن المسلم ودينه يغرس في نفسه معاني العزة والكرامة يأتي أن يدل لغير الله أو يخضع لحكم الأجنبي !

وقد نظر المصريون أول ما نظروا لقائد الحملة وجنوده على أنهم أبناء أولئك « الفرنسيين » الذين حاولوا أن يغزوا مصر أيام الحروب الصليبية ، فباءوا بالفشل . وأدت إحدى حملاتهم إلى أسر مليكهم وسجنه في « دار ابن لقمان » ! ولم تتغير هذه النظرة في جوهرها أثناء مقام الحملة بالرغم من اختلاف الأحوال في مصر عما كانت في ذلك العهد ، فظلوا ينادونهم

(١) قال المسيو « مارتان » أحد مهندسي الحملة : « بالرغم من احتلال الفرنسيين لعاصمة مصر فإنهم لم يستقر لهم قرار في البلاد ، وكان مركزهم فيها مزعزعا ومحفوفاً بالمتاعب ولم يترك الأهالي وسيلة لمقاومة السلطة الفرنسية إلا اتباعوها ؛ وقد ذهب كثير من الفرنسيين ضحية هذه المقاومة » : عن الرافي ص ١٦٠ .

بكل الوسائل ، وإن كانت ناقصة — حتى استطاعوا مثل أسلافهم أن يخرجوا الغاصب ، ولو بعد حين ، ويخلوه عن بلادهم .

وكانت « ثورة » القاهرة إحدى الثورات التي انبثت عن كل هذه المشاعر — كما كانت ثورتها الثانية التي سيأتى الحديث عنها .

واستعرت نيرانها في الأحياء الوطنية كالحسينية والجمالية والغورية ، وكان مركزها العام : « الجامع الأزهر » الذى اتخذ الثوار منه معقلهم الحصين وسدوا كل الطرق الموصلة إليه بالمتاريس . وقد بدأت الحركة فى فجر ذلك اليوم بمظاهرة كبيرة توجهت إلى بيت « القاضى » ، لتعلن الاحتجاج على فرض الضرائب الجديدة وغير ذلك من المظالم ، ولم تنقلب إلى ثورة دموية إلا حينما حضرت القوات الفرنسية واعتدى « برطمانى » على الأهالى بإطلاق الرصاص ؛ فهاجت الجموع المحتشدة ونشبت معركة عنيفة بينها وبين فرسان الفرنسيين أسفرت عن مقتل « الجنرال ديبوى » قومندان القاهرة !

ثم انتشرت الثورة فى جميع أنحاء العاصمة وهاجم الأهليون مخافر الفرنسيين وحاولوا الاستيلاء عليها وقتل من الفريقين عدد كبير ؛ كما قتل فى اليوم الثانى الكولونل « سلكوسكى » ياور نابليون فى إحدى المعارك وأوشك أن يفلت الزمام من يد القيادة الفرنسية . فلم ينقذ الموقف إلا أن أمر نابليون بنقل المدافع تحت جناح الظلام ونصبها على تلال المقطم المشرفة

على مرا كز الثورة فظلت تضربها ساعات متواصلة ، وأرادوا بصفة خاصة
 هدم الجامع الأزهر الذى كانت المجموع محتشدة فيه . ولكن أراد الله أن
 لا يمس بسوء . فبهذه الطريقة وحدها استطاعوا أن يسيطروا على الحالة .
 وتحت حماية المدافع نفذت الجنود إلى الأحياء الوطنية التى عجزت عن
 اقتحامها من قبل ، ودخلوا إلى الجامع الأزهر ور بطوا خيولهم بقبلته ، وعاثوا
 فيه « وكسروا القناديل وهشموا خزائن الطلبة ونهبوا ما وجدوه من المتاع ! »
 ثم لما هدأت الحال عمدوا إلى الانتقام من أهل القاهرة ، بدون تفريق ،
 وبصورة وحشية تدل على مبلغ ما وصل إليه هؤلاء الفاتحون من الحضارة
 والمدنية ! فقتلوا من أهل القاهرة — باعترافهم — ما يزيد على أربعة آلاف !
 وقبضوا على كثيرين وأعدموهم سرأ بالقلعة بدون محاكمة وبينهم
 عدد كبير من النساء ! وبحثوا عن زعماء الثورة فاتهموا خمسة من
 العلماء . وبعد أن حبسوهم أكثر من عشرة أيام وأجروا معهم محاكمة
 صورية حكموا عليهم بالإعدام ، فنفذوا هذا الحكم فى يوم ٤ نوفمبر
 سنة ١٧٩٨ . ويصف الجبرتى حادث استشهادهم فيقول : « وذهبوا بهم
 إلى بيت قائمقام بدرب الجماميز ... فلما وصلوا بهم هناك جردوهم من ثيابهم
 وصعدوا بهم إلى القلعة فسجنوهم إلى الصباح فأخرجوهم وقتلوهم بالبنادق
 وألقوهم من السور خلف القلعة . وتغيب حالهم عن أكثر الناس أياما^(١) .
 فهؤلاء هم شهداء الوطنية الأول وهذه هى أسماؤهم : « الشيخ سليمان الجوسقى

(١) ج ٣ ص ٢٩ . ونجد تراجمهم فى صفحتى : ٦١ و ٦٢ .

والشيخ أحمد الشرقاوى ، والشيخ عبد الوهاب الشبراوى ، والشيخ يوسف المصيلحى ، والشيخ إسماعيل البراوى » . وكانوا جميعاً من شباب مدرسى الأزهر .

فهذه هى الثورة الوطنية الأولى التى دلت على حيوية المصريين ونزعتهم القوية إلى الاستقلال واستعدادهم للتضحية بالأموال والأرواح . ولم يستطع الفرنسيون بعد ذلك أن يحكموهم إلا بالقلاع التى بنوها على التلال وسموها بأسماء قتلاهم فى هذه المعارك . ولم يجسر أى جندى أن يسير فى شوارع العاصمة إلا مسلحاً . وعرف نابليون أنه أمام شعب لا يقهر . وقد وطد العزم على مكلفته وإخراجه ، ولكن بقى أن تساعده العوامل الدولية والظروف الخارجية ؛ وهذه هى التى سنأخذ فى شرحها الآن .

الحرب مع الدولة العلية :

تردوت الدولة العلية فى بادىء الأمر لا تدرى ماذا تصنع بهذا العدوان المباغت ؛ ولكنها بعد ما زأت من هزيمة الفرنسيين وتحطيم أسطولهم فى موقعة « بوقير » ، واستعداد المصريين للمقاومة — بدا الطريق أمامها واضحاً للعمل . فأعلنت الحرب على نابليون فى ٢ سبتمبر سنة ١٧٩٨ ، وشرعت تعد جيشين : أحدهما يتوجه عن طريق البر من الشام . والثانى عن طريق البحر ، ونقطة تجمعه فى « رودس » . وفى ديسمبر من هذا العام : تألف « التحالف الدولى الثانى » : من تركيا ، وانجلترا ، والروسيا ، والنمسا ضد

فرنسا . وتقدم أحمد باشا الجزائر «والى» عكا فاحتل قلعة العريش فى ٢ يناير سنة ١٧٩٩ . حينئذ رأى نابليون أن لا يد أن يفاجئ أعداءه قبل أن يفاجئوه ، وكانت عقيدته دائماً : أن خير وسيلة للدفاع هى الهجوم .

فأعد حملته سريعاً فى أوائل هذا العام وغادر القاهرة فى يوم ١٠ فبراير ١٧٩٩ ، ومعه ١٣٠٠٠ مقاتل قاصداً إلى الشام . فبعد أن استرد قلعة العريش ، واحتل فى طريقه خان يونس ، فغزوه ، فالرملة ، فاللد — وصل إلى « يافا » فى ٣ مارس . وضرب عليها الحصار فدافعت حاميتها عنها دفاعاً مجيداً ، ولم تسلم إلا بعد أربعة أيام . وبعد أن أعطى أهلها عهد الأمان استعرض الأسرى وأمر بإعدامهم جميعاً رمياً بالرصاص : مخالفًا بذلك كل قوانين الحرب والإنسانية — فقتل منهم ثلاثة آلاف !

ثم استأنف السير حتى وصل إلى أسوار « عكا » . وكانت هذه المدينة مفتاح سوريا الشمالية ولبنان . فبذل كل ما فى وسعه واستخدم كل قواه ، وعادود الهجوم بعد الهجوم لكي يستولى على هذه المدينة ولكن خاب مسعاه . وكان ذلك راجعاً : إلى استبسال الأهالى فى الوقوف أمامه لما رأوا من وحشيته التى ظهرت عند استيلائه على يافا ، ولاستماتة الجزائر فى الدفاع وقوة عزيمته ، ولمناعه الموقع ، وللحصار الذى ضربه الأسطول الإنجليزى بقيادة السير سدنى سميث على الشواطئ ، فوقع فى يده أكثر المؤن والذخائر التى أرسلت إلى الجيش الفرنسى من مصر . فبعد حصار شهرين (من ١٩ مارس إلى ٢١ مايو) اضطر نابليون أن يرفع الحصار — وقد دفنت آماله فى فتح الشرق

تحت أسوار عكا — وعاد يجرر أذيال الخيبة إلى القاهرة فدخلها في ١٤ يولية. ولكن حانت له فرصة أخرى بعد شهر لكي يسترد هيئته : إذ أن الحملة التي تجمعت في « رودس » قد وصلت إلى شاطئ « بوقير » ونزلت إلى البر في ١٤ يولية بقيادة « مصطفى باشا » زعيم الانكشارية فأسرع نابليون إلى مهاجمتها وانتصر عليها في موقعة حاسمة في ٢٥ منه . ولم يبق من هذا الجيش إلا فلول لاذت بالنجاة مسرعة إلى السفن التي كانت تنتظر قرب الشاطئ . وكان من بين هذه الجنود : « محمد علي » الذي قدم مصر إذاك لأول مرة .

على أن نابليون رأى أن كل هذا لا يخفف من حرج مركزه ، وقد رأى أنه محاصر من جميع الجهات وأن الحملة مقضى عليها ؛ وقد علم أن الدولة العثمانية تعد جيشاً جديداً . وسمع أخباراً سيئة عن بلاده ، وهزيمتها أمام جيوش النمسا والروسيا — ف شعر إزاء هذا كله أنه إذا بقي في مصر فستكون قبراً له ! فقرر العودة إلى فرنسا سراً وغادر القطر في ٢٣ أغسطس ، فلم يصل إلى فرنسا إلا في يوم ٩ أكتوبر . وكان رجوعه هذا اعترافاً صريحاً بما منه بفشل حملته على مصر ، وأنه لم ينل منها شيئاً .

إلى نهاية الحملة :

لا يسعنا بعد عودة القائد ، واعترافه بفشل مشروعه على هذا النحو ، إلا أن نجمل الحوادث إلى نهاية الحملة : فقد أوصى نابليون خليفته أن يستعد

للجلاء إذا حصل على شروط مناسبة . ولما رأى « كليبر » وهو الذى خلفه أن جيشاً جديداً قد وصل تحت قيادة الصدر الأعظم : « يوسف ضيا باشا » دخل معه فى مفاوضات ، واتفقا على « هدنة العريش » فى ٢٤ يناير سنة ١٨٠٠ : التى تعهد الفرنسيون فيها بالجلاء فى مدى ثلاثة أشهر على أن يتقلوا إلى بلادهم فى سفن عثمانية . وأخذ فى تنفيذ هذه الاتفاقية حتى لم يبق على نهاية المدة إلا بضعة أيام فأرسل الانجليز إنذاراً إلى كبير الفرنسيين يخبرونهم أنهم لن يسمحوا لهم بالرحيل إلا إذا سلموا أنفسهم كأسرى بدون قيد ولا شرط . وكان هذا نقضاً للهدنة فصمم الفرنسيون على البقاء واستعدوا لمهاجمة الجيش العثمانى الذى كان قد وصل إلى « المطرية » .

وكانت القاهرة قد قامت على قدم وساق تطالب بالجلاء : ففى الوقت الذى كانت الموقعة ناشبة فيه بين الفرنسيين والعثمانيين فى « عين شمس » فى يوم ٢٠ مارس اضطربت القاهرة ناراَ بثورة جائحة أخطر من سابقتها اشترك فيها العلماء والتجار والاهالى وظهر كأن القاهرة قامت تتحدى الجيش الفرنسى وهى تتمثل بقول الشاعر :

إذا همَّ القى بين عينيهِ عزمه ونكَّب عن ذكر العواقب جانباً !
فبالرغم من هزيمة العثمانيين وتقهقرهم نحو بليس فالصاحية ، حتى جاوزوا الحدود استمرت الثورة فى القاهرة ٣٧ يوماً والاهالى يحاربون بكل ما تصل إليه أيديهم ، ولا يعبأون بما تصب عليهم مدافع الفرنسيين من قنابل ،

ولا بما يسقط بينهم من ضحايا ، ويرفضون أى مسعى للصلح . وقد أوجز الجبرتي وصف حالهم فى هذه العبارة : « ويقولون لا ترجع عن حربهم حتى نظفر بهم أو نموت عن آخرنا ! »^(١) . وإذا صرفنا النظر عما انتهت الثورة إليه من عواقب فإن المؤرخ لا يسعه إلا أن يسجل الحقيقة ويذكر هذه المهمة العالية ويتحدث عن تلك الروح الفدائية بكل فخر وإعجاب !

وقد كان زعماء الثورة من الشعب : السيد عمر مكرم النقيب السابق ، والسيد أحمد الحرقى كبير التجار ، والشيخ محمد السادات من كبار العلماء . ومعهم من المماليك : إبراهيم بك وحسن بك الجداوى ومحمد بك الألفى . ومن العثمانيين ناصف باشا ونصوح باشا . فقد اتحدت القوى الثلاث فى هذا الموقف على محاربة الفرنسيين ، ونسوا ما كان بينهم من خلاف ! وقد جاهدت « بولاق » فى هذه المواقع أعظم الجهاد ، وقدمت أكبر تضحية تحت زعامة بطلها الحاج « مصطفى البشتيل » فلم تسلم إلا بعد أن هاجمها الفرنسيون من كل جانب ، وهدموا مفازلها ، وأشعلوا فيها النيران !

وانتهت ثورة القاهرة الثانية هذه فى أواخر أبريل سنة ١٨٠٠ وتغلب الفرنسيون ، فى الظاهر — ولكن الشعب كان كالأسد الذى أثنى بالجراح وهو لا يزال متحفزا للوثوب والمقاومة ! واقلب الفرنسيون إلى الانتقام كما فعلوا عقب الثورة الأولى ، ولكن فى هذه المرة كأنما جن جنونهم

(١) ج ٣ ص ١٠٠ .

وقعدوا كل وعى أو تقدير لمبادئ العدل والانسانية : فقتلوا ، وسجنوا ، وعذبوا.. وفرضوا الغرامات الباهظة وخرّبوا الدور . وكان ممن وقع غضبهم عليه الشيخ محمد السادات فحبسه وضرّ به بالعصى في السجن ، صباحاً ومساءً وعذبوا أهله ، وصادروا أملاكه ! وهكذا خجّر « كليبر » وجاوز كل حد حتى سلط الله عليه « سليمان الحلبي » فاعتاله في قصر « الألفى بك » بالأزبكية في يوم ١٤ يونيه سنة ١٨٠٠ . و « سليمان » تاجر من حلب ولكنه كان طالباً بالأزهر قبل ثلاث سنوات . وكان هذا أول اغتيال سياسي له آثار خطيرة في تاريخ مصر الحديث .

فخلقه « مينو » — وعدل عن هذه السياسة الطاغية ؛ ولكنه استمر في فرض الغرامات وإرهاق الناس بالضرائب . ولم يحدث في بقية هذا العام حوادث مهمة إلى أن جمع العثمانيون والانجليز جموعهم وأعدوا عدتهم ، وقدموا لتوجيه الضربة القاصمة : فكان عام ١٨٠١ هو عام تسليم الفرنسيين . ففي ٨ مارس وصلت الحملة الانجليزية بقيادة السير « أبر كرومبي » ونزلت على شاطئ « بوقير » ثم التقت مع الفرنسيين في موقعة « كانوب » بالقرب من الاسكندرية (٢١ مارس) فهزم الفرنسيون ، واضطر « مينو » إلى الالتجاء إلى الاسكندرية فظل محاصراً بها منذ ذلك الوقت إلى يوم جلّائه . وفي ٢٥ من الشهر وصلت الحملة العثمانية^(١) بقيادة

(١) عندما علم الفرنسيون بقدم هذه الحملات حبسوا أعضاء الديوان والشيخ السادات أيضاً ، خوف أن يقوموا بثورة كالأولى .

القبطان « حسين باشا » ومعه ستة آلاف من خيرة جنده ^(١) ، وتقدم الجيش الانجليزى العثمانى المختلط فاحتل « رشيد » . وكان « أبر كرومى » قد قتل فى الموقعة السابقة وخلفه « هتشنسون » فبعد وصول العثمانيين قرر الزحف إلى القاهرة . واستولى الحلفاء فى طريقهم على الرحمانية (٩ مايو) بعد أن هزموا الحامية الفرنسية بها . وفى هذه الأثناء كان جيش عثمانى آخر يتقدم من طريق العريش ، بقيادة الوزير « يوسف باشا » واحتل الصاحية وهزم الفرنسيين شمال بليس . ثم التقت الجيوش جميعاً شمال القاهرة عند خط « إمبابة — منية الشيرج » وأعدوا الخطط لهاجمة العاصمة والاستيلاء عليها . فأدرك الجنرال « بليار » وهو الذى أنابه « مينو » عنه أن لا فائدة ترجى من المقاومة فبعد أن استشار معاونيه قرروا التسليم وفاوضوا الحلفاء على أن يجلو عن البلاد على مثل الشروط التى اتفق عليها فى معاهدة « العريش » . فوقعت إتفاقية الجلاء فى ٢٧ يونيه وجلا الفرنسيون نهائياً عن القاهرة فى يوم ١٤ يوليه . وأما « مينو » فقد استمر يقاوم فى « الاسكندرية » ولكنه اضطر أخيراً إلى أن ينهج منهج زميله فوقع معاهدة التسليم فى ٣١ أغسطس . ثم أخذت الجنود الفرنسية تجلو عن نهر الاسكندرية عائدة إلى بلادها فى خلال شهر سبتمبر من عام ١٨٠١ .

(١) كان من بين هذه الجنود : « محمدعلى » . وقد قدم مصر إذ ذاك للمرة الثانية وأقام بها منذ ذلك الحين .

وبذلك انتهت الحملة الفرنسية^(١).

صراع بين القوى :

عثمانيون ، ومماليك . وأرتوود

أصبحت مصر بعد جلاء الجنود الفرنسية ميداناً لصراع عنيف بين قوى ثلاث : العثمانيين ، والمماليك ، والأرتوود . وليس تاريخها في السنوات الأربع التالية : (١٨٠١ — ١٨٠٥) — وهى مرحلة انتقال في تاريخ البلاد — إلا تسجيلاً للحوادث التى نشأت عن هذا الصراع ، والأدوار التى مر بها حتى انتهى إلى نتيجة حاسمة ، بفضل تدخل قوة رابعة كانت من الوجهة المعنوية أكبر من هاته القوى جميعا : ألا وهى قوة الشعب . وينبغى أن نذكر الآن كلمة عن كل من هذه القوى ، ومدى ما كان بينها من علائق ، وماذا كان أمام كل منها من فرص للغلبة أو الهزيمة ، فى تلك اللحظة التاريخية : التى كانت البلاد تقف فيها فى مفترق الطرق بين عهدين .

(١) أحضر « نابليون » معه بعثة « علمية » ، مؤلفة من نحو ١٥٠ عالماً من نوابغ فرنسا فى مختلف العلوم والفنون . وقد لبثوا يدرسون أحوال البلاد ، ولكن لم يكن لهم أثر فى تاريخ مصر السياسى أو الفسكرى فى ذلك الوقت . ولذلك لم نجد موضعاً للحديث عنهم فى هذا الكتاب . وإنما كان الغرض من إحضارهم أن يعاونوا « نابليون » فى إنشاء « المستعمرة الفرنسية » ويذلوا له صعوبات الحرب ، وقد كان من أهم نتائج وجودهم وضع كتاب « وصف مصر » والعثور على « حجر رشيد » .

أما المماليك فكمنا ذكرنا كانوا هم الذين تلقوا الصدمة الأولى من الاحتلال . وقد كانوا الهدف الأول للحملة فأراد نابليون أن يقضى عليهم لأنهم كانوا يمثلون القوة الحربية الوحيدة في البلاد ؛ وقد نجح في تحقيق غرضه إلى حد كبير . وقد أبنا فيما سبق ما كان لموقعة « إمبابة » من أثر . ونزيد الآن أن الغالب صادر أملا كهـم واستولى على أموالهم ، فجردهم أيضا من قوتهم الاقتصادية . واضطر كثير منهم إلى هجر حياة الجنـدية ، واندمجوا في غمار الحياة العادية كأفراد من الشعب . وأما المحاربون فظلوا منقسمين فريقين : فريق بالشام تحت زعامة إبراهيم بك ؛ وفريق بالصعيد تحت قيادة مراد بك . وقد أخذ الأول ينحاز إلى جانب العثمانيين ، والثاني يهادن الفرنسيين ، وكاد أن يعقد حلفاً معهم . فحين قاربت الحملة على الانتهاء كان المماليك قد فقدوا وحدتهم ومزقت صفوفهم ، وضاعت هـيتهم وانحطت قواهم المعنوية .

ثم ظهر كأن الفدر يساعد أيضا في التعجيل بزوال دولتهم : ففي الطاعون الذى انتشر فى البلاد فى خلال عام ١٨٠١ مات « مراد بك » — وكان أخطر شخصية فيهم جميعا — ودفن بمسجد الشيخ العارف بسوهاج ؛ كما مات بغزة : إسماعيل بك الجداوى ، وعثمان بك طبل . وكانا زعيمى الحزب الآخر الذى كان يشايـع « إسماعيل بك » . ولم يكن موت « مراد بك » — فى هذا العام الأول من القرن التاسع عشر — حادثا عاديا يعنى وفاة فرد ، وإنما كان يرمز إلى زوال عهد بأسره :

يوما كان « قيس » هلكه هلك واحد

ولكنه بنيان قوم تهلدا !
والواقع أن مراد بك هو الذى كان يرجى أن يكون له الأثر الأكبر
في محاولة إعادة مجدهم وبناء دولتهم . وقد لبث محور الحوادث نحو ربع
قرن . وكان آخر المماليك الذين حكموا مصر حكما مطلقا كأنه أحد الأمراء
المستقلين أو الملوك .

وآلت الزعامة بعده إلى كبيرى أتباعه وهما : « محمد بك الألفى »
و « عثمان بك الطنبورجى » الشهير بالمرادى . وبعد مقتل الأخير خلفه
« عثمان بك البرديسى » . وكان معهما : « إبراهيم بك » . فهؤلاء كانوا
هم الزعماء في مطلع العهد الجديد . ولكن إبراهيم بك أصبح شيخاً كبيراً ،
ولم تكن له ، حتى منذ بداية عهده ، همة رفيقه الأول ولا حيويته . فغلب
عليه زعماء الشباب . ووقعت الفرقة بين الألفى والبرديسى لأن شخصيتيهما
كانتا متغايرتين تمام التغاير : فبينما كان الأول ذكياً واسع الخيال ، بعيد
النظر قوى الشخصية ، كان الآخر غشوما قصير النظر يغلب عليه التهور ،
و يمتلىء قلبه بالحسد والعجب . فأضمر الحقد لزميله ولم يرض أن يتعاون معه
خوف أن تكون له الزعامة عليه . فكانت هذه الفرقة بينهما سبباً في
ضياع ما بقى في أيديهما من قوة أو نفوذ .

وقد كان لا بد للماليك ، بعد انجلاء العاصفة ، من أن يحزموا أمرهم
ويحاولوا إعادة بناء ما تهدم . ولكن أعداءهم لم يتيحوا لهم الفرصة ،

فعاجلهم العثمانيون بضربات متتالية ، أرادوا بها أن يجهزوا على من بقى منهم ولم يتحرك الشعب لنصرتهم ، لأنه كان قد عرف فيهم أنهم قوم أفاقون . لا مبدأ لهم — بل هم مستعدون للتضحية به في سبيل تحقيق منافعهم الذاتية . وكانت روح العصر قد أخذت تتعارض مع وجودهم : إذ أنه في هذه الفترة ظهرت الحركة التي تدعو إلى إلغاء نظام الرق ؛ ووجدت الحركة صدى في جميع أنحاء العالم . فكان إلغاء هذا النظام — وهو الأساس الذي يعتمد عليه وجود طبقتهم — مؤديا لا محالة إلى انهيار هذه الطبقة ، ثم انعدامها .

وذلك — بينما أفاد العثمانيون من تطورات الحوادث التي أدت إلى إخراج الحملة ، فصار مركزهم قويا بعد الجلاء . وتمكنوا من أن يقدوا إلى البلاد بجيش كبير كان قد انتفع بحركة الإصلاح التي قام بها السلطان « سليم الثالث » على ما فصلنا فيما سبق — ولو أنه كان إصلاحا جزئيا . وأدرك الأتراك هذه الفرصة المتاحة لهم فسعوا إلى استغلالها . وكان يمكن أن ينتهى الأمر إلى تثبيت سلطانهم وبقاء حكمهم لولا أنهم أخطأوا في فهم نفسية الشعب ، ولم يقدروا العوامل الجديدة التي طرأت على الموقف . فعادوا بنفس الروح القديمة التي كانت ترتفع منها الشكوى ، وشهدت البلاد نفس المظالم التي احتجت عليها في أيام بعثة القبطان حسن باشا . فنفرت منهم ، وبدأت تؤيد القوة الجديدة التي أخذت تنافسهم وهي قوة الألبان . ولم يكن اختيارهم لحمد باشا « خسرو » ليكون الوالى الأول

فى هذا الظرف الدقيق اختياراً موقفاً : فقد كان مملوكا سابقا ، وكان من هذا الطراز القديم الذى لا يفهم الحكم إلا على أنه وسيلة للاستغلال والانتقام فأساء التدبير حتى أثار عليه جنده أنفسهم . وكان سقوطه وطرده — ومن ثم ضعف النفوذ العثماني — على أيدي أعوانه أنفسهم ، الذين كان يرجى أن يكونوا أدوات له للبطش بأعدائه .

أما القوة الطارئة الجديدة فكانت هي قوة الألبان أو « الأرثود » وكان هؤلاء قسما من الجيش العثماني يعادل القسم الآخر الكبير : أى « الإنكشارية » . ولكن الأولين كانوا يكونوا وحدة تتميز بالتجانس والانسجام . كما كان يدفعهم شعور غامض بالعصبية أو القومية . وساعدهم الحظ في أن كانت لهم زعامة رشيدة حكيمة . وكان مستواهم السياسي والعقلي أعلى من مستوى جنود الدولة القديمة . وهم ولا ريب قد وصلوا إلى لب السياسة حين رأوا أن يعتمدوا على القوة التي كان لها في النهاية الفصل في جميع الأمور : ألا وهي قوة الشعب . فأخذ زعمائهم يتقربون إليه ويخطبون وده . وجنوا ثمار هذه السياسة : فتغلبوا على خصومهم ، إلى أن أصبحت لهم الكلمة العليا في البلاد .

وفى خلال هذه التطورات لبث الشعب يرقب الحوادث عن كثب . وارتأى أن يستريح قليلا ، بعد معركة الصراع العنيفة التي دارت بينه وبين الغزاة الأجانب . وقد أظهر شعوره بالفرح لما أحرزه من نصر في هذه الموقعة . وبدا كأن عنده بعض الأمل في أن يكون العثمانيون قد انتفعوا

بتجار بهم القاسية الماضية ، وسيعودوا إليه بروح من الأخوة والعدل . ولكن بعد قليل سرعان ما كشفت له الحوادث عن الحقيقة ، وبدأ يتذكر المآسى التى ذاقها على أيديهم . فقرر الإعراض عنهم . ولم يكن المماليك خيراً منهم فهم مثلهم سواء فى الجهل والحق والغشامة . فرأى أن يلجأ إلى هذه القوة الناشئة التى لم يجرّبها من قبل ، والتى أخذت تظهر له التودد والطاعة : ممثلة فى شخص هذا الجندى المغامر وهو « محمد على » وبدأت تداعبه الآمال فى أن هذا الاختيار سيفتح أمامه باباً ينفذ منه إلى الظفر بمآربه ، وتحقيق مطامحه .

وتنقل الصراع حتى انتهى إلى هذه النتيجة الحاسمة فى أدوار أربعة : فالدور « الأول » كان معركة التناحر بين العثمانيين والمماليك ؛ و« الثانى » كان عهد اتحاد بين المماليك والأرثوذكس ؛ و« الثالث » كان محاولة العثمانيين إعادة نفوذهم ؛ وأما الدور « الرابع » والآخر فكان دور انتصار الشعب وتنفيذ إرادته .

ونستعرض الآن أهم الحوادث فى كل من هذه الأدوار إلى نهاية الفترة .

الدور الأول : المعركة بين العثمانيين والمماليك ١٨٠١ — ١٨٠٣

دخل القاهرة عقب جلاء الجنود الفرنسية : الوزير « يوسف » باشا ، والقبطان « حسين » باشا ، ومعهم من زعماء المماليك : إبراهيم بك ، والأفنى

والبرديسى وغيرهم . كما عاد مع الجيش العثمانى السيد عمر مكرم تقىب الأشراف . وتظاهر العثمانيون فى بادىء الأمر بالصدقة مع المماليك ؛ وعينوا الألفى بك حاكماً على الصعيد . ولكنهم كانوا ينوون الغدر بهم وأخذوا يدبرون المؤامرات للتخلص منهم : ففى أكتوبر من هذا العام (١٨٠١) استدعى القبطان حسين باشا جمعاً من زعماء المماليك إلى الاسكندرية لمشاهدة الأسطول وكان متفقاً مع رجاله أن يغتالوهم فى عرض البحر ، فحدثت موقعة قتل فيها : عثمان بك المرادى ، وعثمان بك الأشقر ، وإبراهيم بك السنارى وآخرون . كما جرح عثمان بك البرديسى وأخذ أسيراً . وفى نفس الوقت أصدر الوزير بالقاهرة أمره باعتقال كل من كان بها من المماليك ، وفى طليعتهم ابراهيم بك . ولكن المماليك نُجِّوا من كارثة محتمة فى كلتا الحالتين بفضل تدخل الإنجليز الذين كانوا يعتبرون المماليك حلفاء لهم ، و يعدوهم ليمهدوا الطريق لهم لاحتلال البلاد فى المستقبل . فأجبروا العثمانيين على أن يفكوا إسارهم وذهب هؤلاء بعد ذلك إلى الصعيد وملء جوانحهم الرغبة فى الانتقام .

وفى أواخر هذا العام سافر « القبطان » إلى الأستانة ، بعد أن ظفر من الدولة بالموافقة على تعيين وكيله ومملوكه السابق « محمد باشا خسرو » والياً على مصر . ولكن هذا لم يحضر إلى القاهرة لمباشرة عمله إلا فى يناير من العام التالى (١٨٠٢) . وفى هذا الشهر سافر الوزير أيضاً ، فأصبح محمد باشا هو الحاكم المطلق فى البلاد . وقد لبث فى الولاية نحو عام ونصف ،

ولكنه فشل في تأدية مهمته فشلاً ذريعاً : فقد تمتثلت في عهده كل مساوئ الحكم العثماني ، وأغضب الشعب والحاشية وجنده أيضاً ، وأضاع ما كان للأتراك في بدء عهدهم الجديد من هيبة ونفوذ . وقد هزم أمام المماليك في مواقع عدة أهمها موقعة دمنهور (٢٠ نوفمبر سنة ١٨٠٢) . وبالرغم من الضرائب الكثيرة التي فرضها والتي أغضبت الشعب فقد أصبحت خزانته خاوية ولما طالبه الجند بالرواتب المتأخرة رفض أن يعطيهم شيئاً . وفي نفس الوقت كان يريد إرسالهم إلى الصعيد لمحاربة المماليك فثاروا عليه وحاصروا منزله — وكان بقصر الألفي بالأزبكية — وأطلقوا عليه المدافع من القلعة وأشعلوا فيه النار ، فاضطر إلى الهرب وتوجه إلى المنصورة ، فدمياط (مايو ١٨٠٣) .

الدور الثاني : الاتحاد بين المماليك والأتراك ١٨٠٣ — ١٨٠٤

أصبح حاكم القاهرة حينئذ « طاهر باشا » ، قائد الأتراك : إذ أنه كان زعيم هذه الحركة ، وتمكن في أثناء الفتنة من احتلال القلعة . ولكنه كان جندياً لا سياسياً : فخابى قومه من الأتراك على حساب الانكشارية . فغضب هؤلاء وتوجه إليه جنديان منهم هما « موسى أغا وإسماعيل أغا » فاغتالاه بالقلعة ! ولم تطل مدة حكمه أكثر من ستة وعشرين يوماً . خلفه « محمد علي » ، ولكنه وجد نفسه في مأزق إذ أن « الانكشارية » قد عقدوا العزم على الاستئثار بالأمر ، وبايعوا

« أحمد باشا » وإلى المدينة المنورة وكان في طريقه إليها — والياً . فلم يجد سبيلاً لدفع هذا الخطر إلا بالاتحاد مع المماليك : فاجتمع بإبراهيم بك والبرديسى بك بالجيزة وعقد معهما حلفاً . وبهذا التعاون تمكنوا من إخراج أحمد باشا والتغلب على « الانكشارية » ؛ ثم نادوا عليهم بمغادرة البلاد فرحلوا إلى الشام . وكان هذا آخر عهد البلاد بهم ، كما كان في الواقع نهاية النفوذ العثماني .

وبواسطة هذا الاتحاد تمكن محمد علي من تحقيق أغراض أخرى : فقد جردوا حملة على والي السابق « خسرو باشا » بدمياط ، وأحضره إلى القاهرة حيث بقي سجيناً أكثر من عام . ولما عين الباب العالي والياً جديداً — خلفاً له — وهو « علي باشا الجزائري » لم يمكنوه من الحضور إلى « العاصمة » لمباشرة سلطته ، فبقى في الإسكندرية حتى دبروا مؤامرة لقتله واغتاله أحد الجند في الطريق (يناير ١٨٠٤) . وحضر في الشهر التالي محمد بك الألفي من رحلته التي قام بها إلى إنجلترا منذ نحو عام ، وكان يحمل مشروعاً خطيراً يتضمن تثبيت سلطة المماليك تحت حماية الإنجليز . فسلط محمد علي عليه البرديسى منافسه في الزعامة فأرسل إليه جنداً ، فاضطر إلى الاختفاء . ولما أدرك محمد علي كل هذه الأغراض رأى أن الوقت قد حان للتخلص من شريكه أيضاً . وكانت السياسة التي اتبعها : أنه ترك البرديسى يتمتع بمظهر الزعامة وقنع هو بتمثيل دور ثان ، فكانت النتيجة أن البرديسى أغضب الشعب ، والدولة ، والجند ، وإخوانه من المماليك . وتحمل

نتائج كل أعماله . ولما فرض ضريبة جديدة على الناس ، وكان الشعب في غاية الضيق ، قامت ثورة عليه في القاهرة كان شعارها هذه الأغنية التي كانت تتردد في طرقات القاهرة : « إيش تاخذ من تفليسى يا برديسى ! » .
 واتبهر محمد على هذه الفرصة وأمر جنده بمهاجمة « البرديسى » و « إبراهيم بك » في قصريهما ، فاضطروهما إلى الفرار وكان هذا آخر عهدهما بالسلطة (مارس ١٨٠٤) .

الدور الثالث : محاولة العثمانيين إعادة نفوذهم ١٨٠٤ — ١٨٠٥

تخلص محمد على من منافسيه واحداً بعد الآخر ؛ ولكنه لم ير من الحكمة أن ينصب نفسه حاكماً على البلاد في ذلك الوقت : فقد كان لا يريد أن يتحدى الباب العالي ، أو يعلن عصيانه له جهاراً . بل على العكس حاول أن يقنعه بأنه كان يتعاون معه للقضاء على المماليك . وحمل البرديسى مسؤولية كل ما حدث . وبعد أن قام بمحاولة لم تنجح لإعادة « خسرو باشا » إذ احتج عليها الأرثوود من أشياخ طاهر باشا — رضى أن يعمل تحت لواء الوالى الجديد الذى عينه الباب العالي ، وهو « أحمد خورشيد باشا » ، حاكم الإسكندرية السابق ، الذى اشتهر بمظالمه .

وقد حضر « خورشيد باشا » وعنده فكرة ثابتة : أن يعمل على إعادة حكم العثمانيين . وأخذ يتخذ لذلك الوسائل : فجعل يسعى لدى الدولة لنقل « الأرثوود » من البلاد ، وبدأ يتصل بالمماليك ويساومهم ،

وفي نفس الوقت وجه إليهم محمد علي وحسن بك لمحاربتهم . وأخيراً استدعى من الأستانة جيشاً كبيراً من الدلاة أى « الأكراد » أراد به أن يقاوم نفوذ الألبان أو يخرجهم من البلاد . وقد حضر هذا الجيش فعلاً وكان عدده ثلاثة آلاف . ولكن محمد علي لما علم بذلك ترك على الفور ميدان الحرب ورجع إلى القاهرة ليواجه هذا الموقف الجديد . وكانت الدلائل تدل على أن الوالى سينجح فى مشروعه إذا سارت الأمور فى مجراها الطبيعى . ولكن هذا الجيش نفسه الذى استقدمه الوالى كان السبب فى انتقاض الأمر عليه ثم فشله وخلعه . وكان الفضل فى ذلك راجعاً إلى هذه القوة — وهى قوة الشعب — التى ظهرت أخيراً لتضع الحد الحاسم لحالة القوضى والاضطراب هذه ، التى استمرت زمناً طويلاً . وعانى الشعب من جرائمها أشد الآلام .

إرادة الأمة

الدور الرابع : (مايو ١٨٠٥)

وهو يمثل المرحلة الأخيرة من هذه الثورة القومية التى بدأت فى مصر منذ أواخر القرن الثامن عشر . وكان سببها الأول الاحتجاج على ظلم المماليك ؛ ثم استعمر لهيبتها وتأجج ضرامها فى أيام الحملة الفرنسية ، وظلت كامنة طوال فترة الانتقال حتى انفجرت فى هذا الشهر التاريخى ، لتقرر مصير الأمة النهائى وتضع أسس مستقبل مصر الحديث .

ولقد كانت جذور الثورة ممتدة إلى سنوات بعيدة — كما رأينا — منذ داخل الشعب اليأس التام من حكمه : سواء أكانوا عثمانيين أو مماليك

وتطلع إلى عهد جديد . ولكن السبب المباشر في هذا الدور كان هو عبث الجنود « الدالانية » الذين استجلبهم الولى ، فقد جاوز عدوانهم كل حد وارتكبوا كثيراً من الجرائم والفظائع ، فلم يطق الشعب صبراً على هذه الحال وقام بشورته الخطيرة ، محتجاً على الولى وسياسته . ولم ينته حتى كان قد أثبت حقوقه ونفذ إرادته ، وانتقم من ظالميه .

بدأت الثورة في يوم أول مايو في حى « مصر القديمة » ؛ ثم انتقل مركزها إلى الجامع الأزهر وأغلق الجامع وعطلت الدروس . وأصبحت المدينة فى اضطراب . وظلت الحال هكذا حتى كان يوم ١٢ منه ، فاجتمع العلماء فى « بيت القاضى » وحرروا وثيقة بمطالبهم بعثوا بها إلى الولى . فلما لم تجب اجتمعوا مرة ثانية فى اليوم التالى (يوم الاثنين ١٣ صفر ١٢٢٢ هـ — ١٣ مايو ١٨٠٥) وهو يوم فاصل فى حياة البلاد — وقد عقدوا العزم على أمر جلل . ثم نهضوا وتوجهوا إلى بيت « محمد على » وهناك جرى بينه وبينهم هذا الحديث التاريخى التالى :

— إننا لا نريد هذا « الباشا » حاكماً علينا ؛ ولا بد من عزله من الولاية .

— ومن تريدونه يكون والياً ؟

فقال الجميع : — لا نرضى إلا بك وتكون والياً علينا بشروطنا ؛ لما نتوسمه فيك من العدالة والخير ^(١) .

(١) الجبرتى : ج ٣ . ص ٣٢٩ .

فامتنع محمد على أولاً ثم قبل . وقام إليه الشيخ عبد الله الشرقاوى ،
والسيد عمر مكرم فألبساه « كركا وعليه قفطان » ، وهى خلعة الولاية .
ونادوا بذلك فى المدينة .

هكذا تمت الثورة الدستورية التى قرر الشعب فيها حقه فى اختيار
من يتولى أمره ، وعزل من لا يراه صالحاً : فهذا هو ذا قد قرر خلع
« خورشيد » وتولية « محمد على » ، ولم ينتظر حتى يعرف مشيئة « الدولة »
أو غيرها لأنه هو صاحب الحق وهو مصدر السلطات . ولما أبى الوالى
المخلوع تنفيذ القرار حاصره الشعب وأعلن عليه الحرب . واستمر الحصار
ثلاثة أشهر — حضر فى أثناءها جواب الدولة بالموافقة مديلاً بهذه العبارة :
« حيث رضى بذلك العلماء والرعية » (٩ يوليه) — إلى أن اضطر الوالى
المعزول إلى تسليم القلعة ورحل عن مصر . (٥ أغسطس) .

إن هذه الثورة كانت دليلاً على حيوية الشعب . وهى بدء حقبة هامة
فى تاريخ البلاد . وإن الفضل فيها يرجع إلى الوطنية الخالصة ، وروح
التضامن التى كانت تتميز بها الأمة فى ذلك الوقت . كما يرجع إلى الزعامة
الرشيدة ، زعامة العلماء الذين كانوا يعبرون التعبير الحقيقى عن إرادة
الأمة ويدافعون عن الحق . كما يرجع بالأخص إلى النقيب « السيد عمر
مكرم » : فقد كان روح كل حركة وفائد كل ثورة . وهو الزعيم الشعبى
المجاهد ؛ وهو أكبر شخصية عرفت بها البلاد فى مطلع تاريخها الحديث .

الفصل السابع

المسألة الشرقية في دورها الثاني

تعريف « المسألة الشرقية » :

لم نحاول فيما مضى أن نذكر تعريفا للمسألة الشرقية ، واكتفينا بوصف تطورها التاريخي منذ القرن السادس عشر حتي أصبحت مشكلة خطيرة في خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر ؛ وبينما أنها أخذت صفتها الدولية ووضحت أهميتها منذ تم التعاقد في معاهدة « قينارجة » على الشروط الخاصة بمنح روسيا حق الإشراف على معاملة الدولة لرعاياها المسيحيين (١٧٧٤) . كما أن روسيا نالت بهذه المعاهدة امتيازات دينية وسياسية أخرى .

وقد بدأ الدور الأول الجدى للمسألة منذ ذلك الحين ، ولم ينته إلا بعقد معاهدة « ياسي » في عام ١٧٩٢ . وكانت الصفة المشتركة التي تميز هذا الدور أو تعطيه طابعه الخاص : هي مشاركة « كاترين الثانية » لتحقيق مطامع روسيا القيصرية التي وضعها ساستها منذ أوائل القرن الثامن عشر .

وكان أظهر هذه المطامع في ذلك الدور هو : العمل على وصول « روسيا » إلى شواطئ البحر الأسود وامتلاك أهم القواعد والمدن الواقعة عليه ، كما كان من بينها أيضا دفع حدود الدولة إلى أبعد حد يمكن أن تدفع إليه في ولايات البلقان الشمالية . فإذا نظرنا إلى شروط معاهدة « ياسي » وجدنا أن هذه الأغراض قد تحققت إلى حد كبير : فقد تمكنت روسيا حقا من امتلاك « القرم » ، وسبستبول ، وكوبان ، وآزاق ، وأوتشاكوف . . . الخ كما وضعت يدها على ولاية « جورجيا » في القوقاز — تلك الولاية التي كانت المهد الأول للماليك — فأصبحت متاخمة لفارس ، وهددت تركيا من ناحية أخرى أيضا .

وكانت نهاية هذا الدور — كما ذكرنا — راجعة إلى قيام « الثورة الفرنسية » : فشغلت الدول بالحروب المتوالية التي نشأت عنها ، وكان لابد لروسيا أن تشترك فيها لتدافع عن ممالك وسط أوروبا — كما أن مشكلة « بولندة » ظهرت ثانية إلى حيز الوجود : فتآمرت الدول الكبيرة المجاورة على التهامها . وتم تقسيمها « الثاني »^(١) في عام ١٧٩٣ بين روسيا وبروسيا . ثم أعيد تقسيمها وهو « الثالث » عام ١٧٩٥ — بين هاتين الدولتين والنمسا . وكانت « كاترين » في أخريات أيامها أيضا ، حيث ماتت في العالم التالي — فاتهى الدور نهاية طبيعية ، وظلت المشكلة الشرقية راقدة بضع سنوات إلى ما بعد نهاية القرن .

(١) راجع ما ذكرناه عن تقسيمها الأول ص ١٧ .

ولكنها عادت إلى الظهور مرة أخرى ، بل مرات في خلال القرن التاسع عشر . وفي أدوارها الجديدة بلغت من الأهمية والخطورة حداً جعل ساسة الدول الأوربية يضعونها على رأس قائمة المشاكل التي صارت تهدد السلام وتذرهم جميعاً بخطر الحرب ؛ لا بل إنها كانت — فعلاً — سبباً في حرب كبيرة تميز بها تاريخ منتصف القرن في أوروبا — ألا وهي « حرب القرم » — كما كانت عاملاً في حروب أخرى في حدود محلية . وفي القرن الجديد اتخذت طابعاً آخر أو طوابع وتلاءمت مع روح العصر ، وأصبحت لها دوافع وغايات ، لم تكن موجودة في عهدها السابق . ولما كانت المسألة في الدرجة من الخطورة ولها نتائج بعيدة المدى ، لها آثارها في مستقبل كثير من الدول في الشرق والغرب — فإنه ينبغي قبل أن نشرع في بيان الحوادث التي يتألف منها « دورها الثاني » — وهو على وشك الوقوع الآن في هذه المرحلة التي وصلنا إليها من الدراسة — أن نقف قليلاً لنقرر لها تعريفاً يوضح ماهيتها ويحدد طبيعتها ، حتي نعرف بجلاء ما تشتمل عليه من عناصر ، ولا تختلط بغيرها من المشاكل التي تنتمي إلى مجموعات سياسية أخرى .

ومع أن هذا التعبير : وهو « المسألة الشرقية » قد دار كثيراً على ألسنة الساسة ودون مئات المرات في الوثائق الدبلوماسية فإن المؤرخين يعترفون بأنه من الصعب الوصول إلى تعريف مقنع يرضى به الجميع ويطمأن في وقت

واحد إلى شموله ودقته . وخير ما يفعل هو أن نستعرض نماذج مما ذكره بعض المؤرخين في محاولاتهم لتعريفها : —

فيقول « لورد مورلي » « Morley » : إنها هذه المجموعة المعقدة ، ذات الوجوه العديدة ، التي لا يستطيع حلها : من مصالح متضاربة ، وقوميات متنافسة ، وعقائد متضادة — وهي التي يطلق عليها جميعاً هذا الاسم السهل : « المسألة الشرقية » .

ويقول مسيو « إدوارد دريو » « Driault » : إنها مسألة اضمحلال القوة السياسية للإسلام .

ويقول دكتور « ملر » « Dr. Miller » : « إن مسألة الشرق الأدنى هي مشكلة ملء الفراغ الذي كان يوجد بالتدريج نتيجة لاختفاء الامبراطورية التركية من أوروبا » .

ولكن الأستاذ « ماريوت » « Marriot » — وهو الأستاذ المختص بتاريخ المسألة — يرى أنها هي تلك التي تتكون من كل العناصر الآتية^(١) : « أولاً » الدور الذي لعبه الأتراك العثمانيون في تاريخ أوروبا منذ عبروا بوزاغالبوسفور في منتصف القرن الرابع عشر الميلادي . « ثانياً » مركز الولايات التي يطلق عليها — بتوسع — اسم ولايات البلقان : سواء منها ما تم إخضاعه ثم أخذ يظهر بالتدريج كلما انحسر الفيض العثماني ، كالليونان وصربيا وبلغاريا ورومانيا ؛ أو ما احتفظ باستقلاله كالجبل الأسود ، أو ما ألحق بأملاك

(1) J. A. R. marriott : « The Eastern Question »

آل هابسبورج كالبوسنة ، والمهرسك ، وترانسلفانيا . « ثالثاً » مشكلة البحر الأسود والاستيلاء على المضائق الموصلة إليه ؛ ثم هذه المسألة الرئيسية الكبرى وهي امتلاك « القسطنطينية » . « رابعاً » مركز روسيا في أوروبا ؛ واندفاعها الطبيعي نحو البحر الأبيض المتوسط ، ومحاولاتها المتكررة لتحصل على منفذ دائم إلى هذا البحر خلال المضائق . ثم علاقاتها مع إخوانها في الدين الذين كانوا تحت حكم السلطان — وعلى وجه أخص من كانوا من الجنس « السلافي » . « خامساً » مركز امبراطورية آل هابسبورج ، ولا سيما رغبتها الملحة في الوصول إلى بحر الأرخبيل . وعلاقاتها بالعناصر السلافية أو الرومانية أو غيرها في البلقان . « وأخيراً » موقف الدول الأوربية على العموم ، وموقف إنجلترا على الخصوص : إزاء كل هذه المسائل التي تقدم ذكرها أو بعض منها » .

فمن ذلك نرى أن التعاريف الأولى كانت إما ناقصة ، عامة ، أو مبهمه . والتعريف الأخير هو بلاشك يوضح حقيقة المسألة لأنه يحللها إلى عناصرها الأولى ، ولا عيب فيه إلا أنه مطول ؛ فإذا أمكن إيجازه خرجنا بأصح تعريف يمكن أن يوضع للمسألة وهو التعريف الذي نأخذ به فنقول : من حيث إنه يتبين من هذا التحليل أن المسألة — كما يقول علماء الفقه — لها أركان أربعة : الدولة العثمانية ، وروسيا ، وبلاد البلقان ، والدول الغربية . فخير التعاريف إذن أن يقال : « إن المسألة الشرقية هي مسألة العلاقات بين الامبراطورية العثمانية ، وروسيا ، وولايات البلقان ، الناشئة

عن ضعف الدولة العثمانية وعدم قدرتها على الاحتفاظ بأملها ؛ ثم موقف الدول الأوربية — وبصفة خاصة إنجلترا — من هذه العلاقات ، أو بعضها .
فهذا إذن هو القول الفصل في الموضوع .

السياسة الدولية في أوائل القرن التاسع عشر :

كان « نابليون » هو محور السياسة في أوروبا في أوائل القرن التاسع عشر . وقد رأينا أن حملته على مصر — بالإضافة إلى عوامل أخرى — كانت سبباً في تكون « التحالف الدولي الثاني » ضد فرنسا : من إنجلترا ، والنمسا ، والروسيا ، وتركيا . وكانت نهاية هذه الجولة من سلسلة الحروب التي بدأتها الثورة الفرنسية هي عقد معاهدة « أميان » (مارس : ١٨٠٢) — وهي أول معاهدة دولية هامة تعقد في القرن التاسع عشر .

وكان أهم شروط هذه المعاهدة فيما يتعلق بالشرق هو : تقرير جلاء الجنود الفرنسية والإنجليزية عن مصر . أما الأولى فكانت قد جلت بالفعل فلم يكن ما ورد بالمعاهدة إذن إلا إثباتاً للواقع من وجهة النظر القانونية ؛ وأما الأخيرة فقد تلكت بعد عقد الاتفاق فلم يتم جلاؤها النهائي إلا بعد نحو عام : (مارس : ١٨٠٣) . وفيما عدا ذلك لم تكن هذه المعاهدة أكثر من هدنة : فلم يكد مدادها يحف حتى أخذ الطرفان يستأنفان الاستعداد لبدء جولة جديدة هي الجولة الثالثة .

وكانت تركيا أثناء هذه الجولة الثانية : (١٧٩٩ — ١٨٠٢) تعمل

إلى جانب إنجلترا وروسيا — غدوتها القديمة — ضد « فرنسا ». وكان هذا وضعاً شاذاً : إذ أن روسيا عدوتها الأولى منذ أكثر من مائة عام ، التي لم تأل جهداً لإضعافها ؛ بل — إذا استطاعت — محوها من الوجود . بينما صداقتها التقليدية مع فرنسا كانت موضع حسد الساسة في أوروبا وغيرتهم : إذ أنه يرجع عهدها إلى أيام « فرانسوا الأول » و « سليمان القانوني » أى في أواسط القرن السادس عشر — تلك الصداقة التي نشأت عنها الامتيازات الأجنبية التي بقيت آثارها في بعض بلاد الشرق إلى عهد قريب . ولكن نابليون بحملته العدوانية الجنوبية على مصر قد جعل المستحيل ممكناً : فبينما حول الصداقة إلى عداوة وحد بين العدوين وجعلهما يتعاونان على إخراجهما من الشرق !

على أن هذا الوضع الشاذ بعد انتهاء الحملة الفرنسية وقسملها — ما كان ليديم طويلاً . وقد كان نابليون يدرك ذلك . وأخذ بعد جلاء آخر جندي فرنسي عن مصر يعمل على إعادة الأوضاع القديمة ، وقد زال السبب الذي عكّر جو الصداقة بين فرنسا وتركيا . فعهد إلى رجل من خيرة رجاله هو الكولونل « سباستيانى » بأن يقوم برحلة إلى مصر والشام وتركيا ، في أثناء خريف سنة ١٨٠٢ ؛ ظاهرها تنفيذ بعض الأعمال التجارية وغرضها الحقيقي فحص أحوال هذه البلاد ، والاتصال بالمسؤولين تمهيداً لتصحيح العلاقات بين فرنسا والدولة العثمانية ؛ وإحباط خطط إنجلترا التي كانت ترمى إلى مد أجل بقائها في مصر . وبعد عودته قدم تقريراً إلى حكومته كان له أثر في

إزعاج إنجلترا وإسراعها إلى إعلان الحرب على فرنسا (١٨٠٣) .
 ثم عينه نابليون سفيراً لدولته في الأستانة . فجعل الرجل كل همه — عن طريق تدبير المؤامرات والتفنن في المكائد — العمل على إيقاد نيران الحرب بين تركيا وعدوتها التقليدية : روسيا ؛ وفي نفس الوقت بذل بذور الشقاق بينها وبين إنجلترا أيضاً وهي حليفها التي عاونتها على إخراج نابليون من مصر . ولبت يتغنى لرجال الدولة بعواطف الصداقة القديمة التي تسكنها فرنسا لبلادهم حتي نجح أخيراً في تحقيق أهدافه وأوجد أسباباً لقطع العلاقات بين تركيا وحليفتها في الحرب الماضية .

وكانت هناك عوامل خارجية تساعده على نجاحه في مهمته : فإن روسيا قد انتهزت فرصة تلك الحرب التي كانت متحدة فيها مع تركيا وإنجلترا واحتلت بعض جزر اليونان ذات المواقع الحربية الهامة ثم رفضت أن تجلو عنها ؛ وكان وجودها في هذه الجزر ينطوي على خطر يهدد سلامة الدولة . كما أن نابليون أقنع تركيا بسوء نية إنجلترا نحو مصر ؛ وكان دليله على ذلك تلصقها في الجلاء عنها ثم احتفاظها بعد الجلاء بصداقتها مع المماليك مما يشعر أن لها رغبة في العودة إليها .

وتغيرت الأحوال في داخل روسيا أيضاً بحيث جعلت مثل هذا التحول في السياسة الخارجية متفقاً مع طبيعة الأمور : فإن عرش روسيا في بداية القرن قد آل إلى القيصر « الإسكندر الأول » ، وهو الذي خلف أباه « بول الأول » الذي لم يمكث على العرش أكثر من خمس سنوات

(١٧٩٦ — ١٨٠١) وهو الذى بدوره كان قد خلف « كاترين الثانية » — وكان ضعيف القوى العقلية ولم يحدث فى عهده أى تطور هام للمسألة الشرقية ؛ إلا أن نابليون أغراه بالخروج من « التحالف الدولى الثانى » وأراد أن يعقد معه حلفاً لغزو إنجلترا فى الهند عن طريق بلاد القرس ؛ ولكن شيئاً من ذلك لم يتم بسبب اغتيال « القيصر » (١٨٠١) .

أما « الإسكندر » فكان من خيرة الأباطرة الذين اعتلوا عرش روسيا . وقد خلف « كاترين » فى سياستها نحو الدولة العثمانية وهى التى ترمى إلى انتقاص أملاك تلك الدولة وخلق المشاكل الدائمة لها فى البلقان — كما ورث عنها بعض تعصبها القومى والدينى ، وإن كان يختلف عنها فى غير ذلك من الصفات : فبينما هى ثابتة الفكرة ، فولاذية الإرادة ، واقعية الغرض — كان هو كثير التقلب ، خيالى النزعة ، وذات شخصية معقدة : فهو تارة صوفى وطوراً واقعى ، وآناً يدعو إلى آراء حديثة وأحياناً يكون نصير الرجعية . ولكنه على كل حال كان يحمل فى قلبه هذه الكراهية العميقة والحقد التى حملها من قبله قياصرة روسيا لدولة آل عثمان ولم يفتر عن مناوئتها وشن العدوان عليها كلما أتت له الفرصة .

على أنه كان من العوامل المباشرة — بعد هذا كله — قيام ثورة خطيرة فى بلاد « الصرب » . وهى أولى الثورات التى حدثت فى البلقان من أجل الحصول على الاستقلال . ومن سلسلة هذه الثورات يتألف جانب كبير من تاريخ أوروبا والمسألة الشرقية فى القرن التاسع عشر .

ثورة الصرب (*) : ١٨٠٤

انفجرت هذه الثورة في خلال عام ١٨٠٤ . وهي أول حركة تتمثل فيها فكرة القومية . وأول دعوة جادة منظمه في ولايات البلقان للانفصال عن الامبراطورية العثمانية . وقد كان أثر الثورة الفرنسية فيها ظاهراً . وبها بدأ الدور الثاني من أدوار « المسألة الشرقية » الذي يمكن أن يقال إنه لم ينته إلا بمعاهدة « أدرنه » أى بعد ربع قرن . وكان طابعه المميز : السعى للحصول على الاستقلال الذاتى وتحقيق الآمال الوطنية .

وقد كان سببها أولاً : احتجاج فلاحى هذه البلاد على طغيان ومظالم الانكشارية الذين استولوا على « بلغراد » ، وصاروا يحكمون الولاية حكماً استبدادياً ، شبه مستقلين عن السلطنة . ولم تكن المظالم واقعة على الأهالى الوطنيين فقط وإنما شملت أيضاً أمراء الإقطاع أى الملتزمين من فرسان العثمانيين (سباهى) الذين كانت الأراضى قد وزعت عليهم فى الأصل عند فتحها . فانضم هؤلاء إذن مع الوطنيين ضد جند الانكشارية . وكانت الثورة فى بادىء الأمر فى مصلحة الباب العالى لأن الانكشارية كانوا عصاة خارجين عليه ، ولذا فإنه أوعز إلى والى البوسنة : « بكير باشا » بأن يعاون الثوار ضد الخارجين . ولكن بعد أن قُضى على الانكشارية طلب الباب العالى من أهالى الصرب أن ينزعوا السلاح فرفضوا ؛ وحينئذ

(*) بلاد يوجوسلافيا الآن .

أصبحت المعارضة مباشرة بين الباب العالي والثوار . واختار الوطنيون زعيما لهم من يدعى : « جورج بتروفتش » أو « قره جورج » ، أى الأسود . وهو أول زعيم وطنى فى البلقان . وكان الرجل ذا إرادة حديدية ، صلب القناة ، وكان متمرنا على فنون الحرب : إذ سبق له أن تطوع فى حرب (١٧٨٨ — ١٧٩١) مع الجيش النمساوى ضد تركيا — كما كان كثير أيضاً من أفراد الفرقة التى كونها للدفاع عن بلاده .

وأدت مقاومة الوطنيين إلى نشوب الحرب بينهم وبين الدولة — بعد فشل مفاوضات توسطت فيها روسيا — وكان ذلك فى أوائل عام ١٨٠٦ . وكاد الصربون يحققون استقلالهم بدون مساعدة من الخارج . ولكن لما تخرج موقفهم أخذوا يتطلعون إلى صديقتهم « روسيا » ، لتنجدهم فى وقت الشدة . ولم تكن هى وانية عن مد يد المساعدة ، فلما تهيأت لها الفرصة بادرت إلى العدوان على الدولة .

الحرب بين روسيا وتركيا : ١٨٠٦

كل هذه العوامل التى فصلنا ساعدت على نجاح السياسة التى كانت فرنسا تعمل دائبة لتحقيقها ، لى تفصل تركيا عن حليفتيها السابقتين . وكان أول بادرة لهذا النجاح أن تركيا رفضت أن تنضم إلى « التحالف الدولى الثالث » الذى تكون ضد نابليون : (من إنجلترا والروسيا والنمسا والسويد) فى أثناء عام ١٨٠٥ . وكان هذا كسبا دبلوماسيا كبيرا له .

ثم حث سفيره في الأستانة على أن يواصل جهوده ليدفع بالدولة أو يغيرها على أن تأخذ الخطوة التالية الحاسمة : فما زال يسعى لدى رجالها وبيت دسائسه حتى حملها على إصدار قرار بعزل حاكمي ولايتي « الأفلاق والبغدان » وهما أميران يونانيان كانا معروفين بالولاء لروسيا ؛ وعينت بدلها آخرين من ذوى الميول السياسية المضادة . فاعتبرت روسيا هذا عملا عداثيا ولا سيما أنه جاء ثمرة لجهود ممثل فرنسا . فما كان جوابها إلا أن أرسلت جيشاً يبلغ تعدادة ٣٥٠٠٠ مقاتل . فعبر الحدود وشرع يحتل هاتين الولايتين بدون إعلان حرب . فاضطرت الدولة إلى إعلان الحرب عليها وذلك في سبتمبر سنة ١٨٠٦ . وبذلك عاد جو العداء القديم إلى سابق عهده .

وهذه هي الحرب الأولى بين الدولتين في القرن التاسع عشر . وإذا عددنا الحروب السابقة في القرن الماضي فتكون إذن هي الحرب السادسة . ولم يكن مقبدا لها أن تنتهي — بالرغم من تحلل هدنة تبلغ نحو عامين — إلا في سنة ١٨١٢ .

ولما كانت إنجلترا حليفة روسيا في ذلك الوقت وتعتبر « نابليون » عدوها الأكبر فكل من حالفه أو ساعده فهو عدوها كذلك . ولا ريب أن إعلان تركيا الحرب على روسيا كان لا بد أن يضعف هذه أمام نابليون ؛ إذ أنها ستضطر إلى تحويل جانب كبير من جيشها إلى ميدان آخر ، فتكون في هذه مساعدة كبيرة لنابليون .

فقررت أن تقوم بعمل حاسم لتأييد حليفتها : فأرسلت أسطولا بقيادة
الأميرال « دَ كُورْث » ، فافتحم بوغاز « الدردنيل » (١٩ فبراير ١٨٠٧) ؛
ودمر ما لقي من السفن العثمانية ، ثم تقدم يريد مهاجمة العاصمة فانتشر الذعر
بين سكانها ! ولكن القائد توقف ريثما يتسلم نتيجة الإنذار الذى أرسله
إلى رجال الدولة يطلب فيه : قطع العلاقات مع فرنسا ، وطرده الجنرال
« سباستيانى » ، وسحب الجيوش من الأفلاق والبغدان . ففي هذا الوقت
الذى أضاعه فى المفاوضات تمكن المسؤولون من نصب المدافع على الثغر ،
ونشط السكان وعلى رأسهم أفراد الجالية الفرنسية لإعداد وسائل الدفاع ،
وخرجت بعض السفن للملاقاة المجهوم — كما أنه جرى العمل بهمة لتحسين
مضيق « الدردنيل » وأقيمت المدافع على شاطئيه : الأوروبى والآسيوى .
فخاف الأسطول الإنجليزى أن يقع فى شرك الحصار بين مضيقين ،
فقتل راجعا (٣ مارس) بعد أن نكب بخسارة فادحة : ففقد بعض سفنه
الكبيرة ، وغرق من رجاله نحو ستائة : وهكذا فشلت الحملة .

وفى نفس الشهر — وكأنما أرادت إنجلترا أن تنتقم لنفسها — أرسلت
حملة أخرى إلى مصر : فأنزله الجنرال « فريزر » جيشا على شاطئ
« الإسكندرية » واحتلها بسهولة بسبب خيانة « محافظها » . ولكنه
حين تقدم لاحتلال « رشيد » قاومه الأهالى مقاومة عنيفة . وحمل عليه
جيش « محمد على » من الخارج ؛ فاضطر إلى رفع الحصار . ووقع كثير من
رجالها فى الأسر . وهذه هى موقعة رشيد (٣١ مارس ١٨٠٧) التى تعد

إحدى مفاخر التاريخ المصرى . وكان للشعب فضل كبير فى رد هذا العدوان الأجنبى . ولم تفلح أية محاولة بعد ذلك للعودة لاحتلال المدينة . وما برح والى مصر يؤيده الشعب يضيق عليهم الخناق حتى اضطر الانجليز إلى الجلاء نهائيا عن البلاد . (سبتمبر ١٨٠٧) . ففشلت هذه الحملة مثل سابقتها !

مشروع تقسيم الامبراطورية :

هكذا ، بينما كانت تركيا تواجه هذه الأخطار وتحمل كل هذه المتاعب من أجل صديقتها الحبيبة فرنسا كان نابليون يساوم عليها أعدى أعدائها ليعقد معها صفقة يكون من بين موادها : العمل على تقسيم أملاكها ، أو حتى القضاء عليها نهائيا كدولة كبيرة .

وقد تمت هذه المساومة فى المقابلة الشهيرة التى جرت بين القيصر « الإسكندر » والامبراطور « نابليون » على نهر « النيمن » (٢٥ يونية ١٨٠٧) على إثر هزيمة روسيا فى موقعة « فريدلاند » (١٤ يونية) وضمنت شروط الاتفاق فى بنود سرية ألحقت بمعاهدة الصلح التى عقدت فى « تيلست » (٧ يولية) .

وقد عرض مشروعان للتقسيم : الأول ينص على أن تأخذ فرنسا ألبانيا واليونان ، وتستولى روسيا على الأفلاق والبغدان ، ثم بلغاريا . ويكون نصيب النمسا ولايتى البوسنة والصرب . وأما الآخر فيقضى : بأن تضم

فرنسا إلى ما سبق : جزر اليونان في بحر الأرخبيل ، وجزيرة قبرص ، ثم سوريا ومصر . وتمتد الأراضي التي ستقع في حوزة روسيا إلى شواطئ البوسفور والدردنيل ؛ وتحتل هذه القسطنطينية أيضاً ، وكل الأراضي القريبة منها على الشاطئ الآسيوي . وتأخذ النمسا ولاية مقدونيا .

وقد أخفقت المفاوضات حول المشروع الثاني ، بسبب الخلاف بين روسيا وفرنسا على مصير « القسطنطينية » : فبينما تتمسك بها روسيا ترى فرنسا أنها مفتاح أوروبا والعالم ، ولا يمكن أن تسلم بها لأية دولة أوروبية ولذلك اكتفى بالتفاهم على المشروع السابق ؛ وهو يبدو من الوجهة العملية أكثر قبولاً للتنفيذ .

ولكن لا يستطيع أحد أن يجزم إلى أي حد كان نابليون جادا في نيته لتنفيذ أي من مشروعي التقسيم ؟ فهل كانت الفكرة هدفاً حقيقياً ، أم أنها كانت مجرد مناورة سياسية ؟ على أن الثابت أن نابليون تحدث في مذكراته عن قرب نهاية الدولة العثمانية ، وأعرب عن أمله في أن يرى خاتمتها في حياته ! وأن يكون لفرنسا نصيب وافر من التركة ! ومهما تكن درجة جديته في تنفيذ المشروع فهذه السياسية ما هي إلا نموذج للعلاقات التي يمكن أن تنشأ بين الشرق والغرب ونوع التعامل بينهما ؛ وهي دليل على أن ادعاء الصداقة بينهما رياء ، وأن الغرب لا ينظر إلا إلى مصلحته الخاصة ، ولا يقيم سياسته إلا على أساس تحقيقها ، فقط .

والآن وقد أفضنا في شرح الموقف الدولي ، وبيننا السياسة الخارجية لتركيا وعلاقتها بكل من دول الغرب ، والتيارات الخفية أو الظاهرة التي كانت تتقاذفها — فإننا نعود الآن لوصف أحوالها الداخلية ، لنذكر ما بين وجهي حياتها من ترابط . وسنرى أن هذه الأحوال ستتطور ، وتتوالى الحوادث بسرعة إلى أن تنتهي بتولية السلطان « محمود الثاني » الخلافة — الذي سيكون عهده أهم دور في حياة الدولة العثمانية في العصر الحديث .

السلطان محمود الثاني

ظروف توليته :

اتهمينا في الحديث عن « ثورة الانكشارية » في نهاية الفصل الخامس^(١) إلى المنادة بعزل السلطان « سليم الثالث » ، وتولية « مصطفى الرابع » بن السلطان عبد الحميد الأول (٢٩ مايو : ١٨٠٧) . وقد أصبح السلطان الجديد آلة في أيدي الزعماء الذين أشرفوا على حركة الانقلاب ، يسيرونها حيث يشاءون : فوزعوا على أنفسهم الوظائف الكبيرة ؛ واضطهدوا أنصار العهد السابق ؛ وعين قائدهم المدعو : « قباچي أوغلي » حاكما عاما على جميع قلاع البوسفور . ثم امتدت الفتنة إلى الجيوش الحاربة في الميدان : فوقع الخلاف بين الجنود « النظامية » وغيرها ، وقتل

(١) راجع صفحات : ١١٠ — ١١٢ .

في هذه الحوادث الصدر الأعظم « إبراهيم حلمى باشا » ، لأنه ظهر أنه من معضدى حركة الإصلاح .

وكان وقوع الانقلاب فى الوقت الذى كانت الدولة مشتبكة فيه فى حرب طاحنة : مع روسيا وإنجلترا وولاية الصرب . فكان حدوث هذا الاضطراب وما نتج عنه من ضعف القيادة ، وفقدان عنصر الطاعة ، واختلال النظام مما يؤدى حتما إلى تعريض حياة الدولة للخطر . ولكن يمكن الدولة من تفادى الكارثة أن العوامل الخارجية لم تكن مهية لوقوعها : وذلك أن روسيا نفسها كانت فى موقف لا يقل خطورة ولا تحرجا عن موقف أعدائها ، إذ أنها كانت مشغولة بمدافعة جيوش نابليون التى كانت تزحف على سهول « بروسيا » مقتربة من حدودها . ولم يمض أكثر من أسبوعين على حدوث هذا الانقلاب حتى منيت بهزيمة فادحة فى موقعة « فريدلاند » (١٤ يونيه) ، ثم تلا هذه الهزيمة المقابلة بين العاهلين التى أشرنا إليها ؛ ثم صلح « تيلست » (٧ يوليه) .

وبالرغم من أن هذا الصلح قد احتوى على مواد سرية تضمنت مشروع « التقسيم » ، الذى دارت بشأنه المفاوضات بين القيصر ونابليون — فإنه اشتمل أيضا على نصوص كانت فيها فائدة كبيرة للدولة ، بل أقتنتها من هذا الموقف الخطر الذى كانت معرضة له : فإن نابليون طلب إلى المتحاربين وقف القتال ، وعرض عليهما وساطته سعيًا للوصول إلى هدنة يكون هو الحكم فى وضع شروطها . وقد بدأ فعلاً بإرسال الوساطة ؛

وكللت المساعي بعقد هدنة « سلوبوزيا » (٢٤ أغسطس ١٨٠٧) .
فانتهى بها الدور الأول من الحرب . وقد ظلت الهدنة معمولاً بها نحو
عامين ، شغلت خلالها كل من الدولتين بأمور أخرى أكثر أهمية . وكان
نابليون من جهته حريصاً على بقائها ، حتى يستطيع أن ينتفع بمجهود كل
من الطرفين في تحقيق مطامعه ، وتنفيذ مشاريعه في أوروبا والشرق .

مصطفى باشا البيرقدار :

كانت هذه الهدنة هي الفرصة لتركيا لتنجو من الخطر ؛ كما أن أنصار
الإصلاح وجدوا فيها أيضاً فرصتهم المتاحة ليضموا صفوفهم ويوحدوا
جبهتهم ، ليقوموا بعمل يبطلون به أثر هذا الانقلاب الرجعي الذي كاد
يقضى على آمالهم وأدى إلى عزل السلطان ، وذهب نخيته كثير من رجال
الدولة الممتازين . وقد تزعم هذه الحركة « مصطفى باشا البيرقدار » . الذي
كان حاكماً لمدينة « روستجق » . وكان تحت إمرته نحو ١٦٠٠٠ من رجال
البوسنة والألبان الأشداء ؛ دربهم على النظام الجديد واشتركوا معه في الحرب
الآخيرة في ميدان الأفلاق . وكان يؤيده عبد الرحمن باشا والى القرم ،
الذي سبق ذكره ؛ وتحت قيادته نحو أربعة آلاف . ثم راعى باشا
فائد البحرية .

وقد قرر مصطفى باشا العودة إلى الأستانة . وبدأ العمل بأن أرسل
قوة تبلغ نحو مائة فارس من المغامرين ؛ فاعتالوا زعيم الانكشارية في

قصره ! وكان قد استصدر أمراً من الصدر الأعظم يميز له ذلك . ثم حضر بجنده وأقام معسكره في إحدى الضواحي على أحد التلال المشرفة على العاصمة . فلما أحس السلطان مصطفى بالخطر المحدق به حاول أن يسترضى الثائرين وأزاد أن يجمع الصفوف متبعاً سياسة الرفق ، وسرح جنود الانكشارية الذين كانوا يحيطون به . وكان لدى زعيم الحركة أيضاً من الحكمة وسداد الرأي ما جعله يتظاهر بأنه لا يريد أن يفعل شيئاً يغضب السلطان ، وأنه مستعد للدخول في طاعته والانضواء تحت لوائه . ولبث يرقب الظرف الملائم بينما هو يرسم خطته ويحكم تدبير أمره ؛ حتى نضجت الفكرة وتهياً الجو . وحانت ساعة العمل .

٢٨ يولييه ١٨٠٨ : وحانت هذه الساعة في اليوم الثامن والعشرين من شهر يولييه في عام ١٨٠٨ . فتوجه « البيرقدار باشا » إلى السراي السلطانية وطالب بإرجاع السلطان سليم ، ونادى بعزل السلطان « مصطفى » . فما كان من الأخير وقد وجد نفسه محصوراً وفي حالة يأس — إلا أن أمر بقتل السلطان سليم — وهو ابن عمه — وإلقاء جثته إلى الثائرين ! كما أصدر أمره أيضاً بإعدام نفس شقيقه الأمير الشاب محمود — حتى يصبح هو العقب الوحيد من نسل آل عثمان ؛ فلا يكون له منازع في السلطنة ؛ ولا يجد الثوار مندوحة عن إبقائه على العرش .

ولكن هذا العمل الذي أقل ما يوصف به أنه عمل وحشى ، وقد جليل اسمه بالعار — لم يأت بالنتيجة المطلوبة . فزاد من حنق الثائرين ؛

ولما كان الحرس قد نجحوا في تنفيذ الخطة بالنسبة للسلطان سليم وألقوا إليهم جثته فقد قرروا اقتحام القصر لعلهم ينقذون حياة الأمير الشاب الذي كان مختبئاً في إحدى زوايا القصر . وفي نفس اللحظة التي كاد الحرس يعثرون فيها عليه كان الجنود المهاجمون قد ملكوا كل مكان ، فلم ينقذوا فقط حياة الشاب ؛ بل نادوا به في الحال سلطانا وخليفة لدولة آل عثمان باسم « محمود الثاني » ؛ وزجوا بالسلطان المخلوع في السجن بدلا من سلفه الذي قُتل ، حتي يرى السلطان الجديد ما يقضى في أمره .

هكذا تمت تولية السلطان محمود الثاني في وسط هذا الظرف المسرحي الدموي ! فكان أول عمل له أن أصدر أمره بتعيين « مصطفى باشا البيرقدار » صدراً أعظم . وكان السلطان نفسه قد تلقن مبادئ الإصلاح على يد ابن عمه السلطان سليم الذي لازمه حيناً من الدهر في سجنه ، وشاهد حوادث عهده . فعقد العزم مع وزيره الأكبر على أن يقوموا بتنفيذ مشروعاته الإصلاحية ، مهما كلفهم ذلك من ثمن .

فدعا « البيرقدار باشا » رجال الدولة وكبار القواد والعلماء ، وقام فيهم خطيباً ؛ فشرح حال الدولة وما آلت إليه من التدهور ، وبين أن سبب ذلك كله يرجع إلى انحطاط الروح المعنوية في الجيش ، وجوده في أساليبه ، وعدم تزويده بالأسلحة الحديثة . وأهاب بهم أن يعضدوه ليسير قدما في طريق الإصلاح . ثم أصدر السلطان — بإشارته — أوامر مشددة إلى رجال

الجيش بأن يراعوا الآداب والقوانين التي سنّها السلطان «سليمان القانوني» في أيام مجد الدولة ، حين كان اسمه مرهوباً في جميع أنحاء أوروبا . وبدأ بتنفيذ خطته لإعداد جيش مزود بآخر معدات القتال ، مدرب على النظم الأوروبية الحديثة .

ولكن هيئات أن يرضى الانكشارية بتغيير طرائقهم أو انتزاع السلطة من أيديهم : فبينما هو ماضٍ في خطته الإصلاحية إذا بهم يقومون بثورة أعنف من تلك التي قاموا بها في عهد السلطان سليم (١٤ نوفمبر ١٨٠٨) وأعلنوا عليه الحرب . وكان الوزير قد اغتر بالنجاح الذي أحرزه ، وأرسل فرقاً من جنده في مهمات خارج العاصمة ؛ فحاصروه في قصره وظل هو يحاربهم بكل بسالة وشجاعة . وكان شديد البأس جريئاً متفانياً في سبيل مبدئه ووطنه . فلما أحس أن الثوار سيتغلبون عليه وأن عرش السلطان سيصبح في خطر أمر — وقيل إن الأمر بهذا صدر من أحد رجاله — بإعدام السلطان مصطفى وإلقاء جثته إلى التآثرين — تماماً كما فعل هذا بالسلطان سليم ! واستمر في مقاتلة أعدائه وأبى أن يسلم لهم ما دام حياً ! فأشعل هؤلاء النار في القصر الذي كان متحصناً به ومات حرقاً ، وهكذا قضى شهيداً مبدئاً !

وكاد الثأرون يستولون بعد ذلك على المدينة ، لولا أن حضر عبد الرحمن باشا ورامز باشا ؛ ودارت معركة عنيفة بينهم وبين الانكشارية . وظل يسمع إطلاق المدافع بالعاصمة طوال اليوم . وأخيراً

لما شعروا بأن الهزيمة واقعة بهم لا محالة أضرموا النار في المدينة ، فامتدت
 السنة النيران ، وكادت تحيل العاصمة إلى أكوام من الرماد ! وكان السلطان
 وأنصاره مصممين على إبادة الانكشارية في هذه الموقعة . ولكنهم أمام
 هذه الكارثة اضطروا إلى إيقاف القتال وأعلنوا الهدنة ، فنجت الانكشارية
 بذلك إلى يوم آخر . ولم يحاول السلطان بعد ذلك أن يعيد الكرة لفرض
 الإصلاح بالقوة ، ولبت يتربص يومه الذي لم يحن له إلا بعد ثمان عشرة
 سنة ، فنجح إذ ذاك في تحقيق فكرته التي كانت حبيبة إلى قلبه وكانت
 غاية آماله على ما سيبيح بيانه بعد .

السلطان والدولة :

كانت الدولة تحيط بها الأخطار من كل جانب حينما تولى السلطان
 محمود الثاني أمرها . فالنتيجة التي يستخلصها الإنسان حين ينظر في أحوالها
 سواء في الداخل أو في الخارج في ذلك الوقت الذي جرت فيه تلك
 الحوادث أن الدولة كانت تحتاز دور الأزمة في حياتها ، وأن مصيرها كان
 معلقاً في الميزان ، وأوشكت أن تقف من النهاية قاب قوسين أو أدنى !
 ولكن القدر أتاح لها هذا السلطان فكان كفؤاً للمهام الكبيرة التي
 ألقيت على عاتقه ؛ ولبت يبذل ما في وسعه ليدفع عن الدولة هذه الأخطار
 وينقذ حياتها من هذه الخاتمة التي كانت تهددها — حتي نجح أخيراً برغم
 العقبات التي كانت تعترض طريقه والصعاب التي أعجزت من قبله أن يذلها

في أن يضمن لها حياة آمنة سليمة ومد في عمرها قرناً آخر ؛ فكذب الشامتين والحاقدين الذين كانوا يتنبأون لها بنهاية محزنة وينتظرون زوالها في عهد قريب — فاستحق بذلك أن يثنى عليه المؤرخون وأن يصفه بعضهم بأنه « رجل عظيم »^(١) .

فإذا أכלنا النظر في أحوالها العامة كما كانت تبدو في خلال هذين العامين : (١٨٠٧ ، ١٨٠٨) وجدنا أنها كانت لا تزال في حالة حرب مع روسيا وإنجلترا ، وهددت عاصمتها وولاية كبيرة فيها (مصر) بالاحتلال ، وفرنسا تسام شر أعدائها لتقسيمها ؛ والثورة مشتعلة في بلاد الصرب ، والجمعية السرية تتألف في اليونان تمهيداً لحركة استقلالها الكبرى ، وجيوش روسيا تحتل الأفلاق والبغدان ، وألبانيا تكاد تصبح منفصلة تحت زعامة علي باشا والي يانينا ، واضطرابات « الانكشارية » التي وصفناها تقضى على هدوء الدولة الداخلي ، وهي تهدد العرش وتشل يد الإصلاح . وقد استطاع « محمد علي » أن يثبت قدمه في مصر بتأييد شعبها له ولم يعد من السهل زحزحته عنها وكان في طريقه ليجعلها باقية في عقبه . والعراق كان في أيدي المماليك ممن خلفوا سليمان باشا الكبير ؛ وثورات الأكراد لا تنقطع على حدوده الشمالية . والشام أو جزء كبير منه في قبضة المماليك من أتباع الجزائر . وأسس السعوديون دولة قوية في جزيرة العرب وحكموا الحجاز وانتزعوا من السلطان هذا اللقب الذي كان يفخر به ، وهو من

(١) Creasy : " history of the Ottoman Turks " vol.2,P.391

أكبر أسانيده في دعوى الخلافة وهو « خادم الحرمين الشريفين » .
 فهذه أحوال الدولة كما كانت في ذلك الوقت ؛ ومنها يتبين أنها
 كانت مهددة بالفناء ، وما هذه الأعراض إلا نذر التفكك والانحلال ولكن
 السلطان محمود أخذ يعمل بهمة لا تعرف الكلل ، وعزيمة قوية ، وإرادة
 حديدية حتى دفع عنها جانباً من هذه الأخطار ، وخفف من شر بعض
 منها ، وأجل ما لبعض آخر من أثر . وسنرى كيف عالج هذه المشاكل
 واحدة إثر الأخرى فأخفق مرة ونجح مرة ؛ ولكن النتيجة النهائية لمجموعة
 أعماله كانت نجاحاً كبيراً .

رأى السلطان أنه لا يستطيع أن يحارب في أكثر من جبهة : فدخل
 في مفاوضات مع إنجلترا انتهت بإصلاح ، وعقد معها معاهدة « الدردنيل »
 (يناير ١٨٠٩) وبدأ مفاوضات أيضاً مع روسيا ولكنها لم تنته إلى نتيجة
 بسبب أطاع القيصر ، إذ كان يصر على أن يستولى على ولايتي الأفلاق
 والبغدان ؛ فاستؤنفت الحرب ولثت ثلاث سنوات تعاور فيها الجانبين
 النصر والهزيمة . وأخيراً أجبرت تطورات الحوادث الدولية « روسيا »
 على أن تسعى لطلب الصلح : إذ أن نابليون كان يعد غزوه التاريخية
 الكبرى لاجتياح أراضيها والإغارة على « موسكو » مما سيؤدي إلى
 الجلاء عنها وإحراقها . وضغظت إنجلترا أيضاً على تركيا لتجعلها تقبل الصلح
 مساعدة لحليفها روسيا ، فعقدت معاهدة « بوخارست » (٢٨ مايو ١٨١٢)
 وحاول نابليون أن يمنع عقد هذه المعاهدة ولكن الدولة كانت قد فطنت

لألاعيه وثارَت على عبثه بها ولم تنس غدره ؛ فلم تنخدع بعروض الصداقة
التي قدمها هذه المرة !

وكان أهم الشروط التي احتوتها هذه المعاهدة : أن تسترد الدولة ولايتي
الأفلاق والبغدان . وتأخذ روسيا إقليم بسارايا ، وبذلك يصبح الحد بين
الدولتين نهر « بروث » بدلاً من نهر « الدينستر » كما كان في معاهدة
« ياسي » ؛ واستولت روسيا كذلك على بعض مصبات الدانوب . وألحق
بهذه المواد أيضاً تعهد من الدولة : بأن تعامل أهل الصرب بالرفق واللين ،
وتضمن لهم الحرية داخل بلادهم ؛ ولكن في نفس الوقت اشترط أن تُسلم
حصون الولاية ولاسيا في بلغراد إلى الدولة وتحتلها حاميات تركية . فكانت
هذه أول مرة تذكر فيها بلاد الصرب في معاهدة رسمية بين الدولتين .

وقد انتهت الحرب بين روسيا وتركيا . وانشغلت كل دول أوروبا
من ذلك الوقت نحو عشر سنوات بشئون نابليون وحروبه ، وما نتج منها
بعد ذهابه من عقد « مؤتمر فينا » وكثير من المسائل الشائكة التي دعت
إلى عقد مؤتمرات أخرى . فأعطيت الدولة فرصة ثمينة استطاعت أن تنفرغ
فيها لعلاج بعض مشاكلها الداخلية . وكان في مقدمتها : خطر الوهابيين
والخوف من استفحال أمر محمد علي ؛ فرأت أن خير طريقة هي أن تسلط
إحدى القوتين على الأخرى ، لأن نشوب الحرب بينهما سيؤدي إما إلى
ضعف القوتين ، أو القضاء على إحداها أو كليتهما . وقد نجحت في تنفيذ
غرضها إلى حد كبير . ولكن الحديث عن ذلك سيكون موضعه في الفصل التالي .

وأما الصرب فإن أهلها لم يرضوا بهذه المعاهدة ، واعتبروا أن روسيا خانتهم ؛ فثاروا مرة أخرى (١٨١٣) -- ولكن الدولة أخضعتهم بالقوة وعاد الملاك العثمانيون إلى إقطاعاتهم الأصلية وهرب زعيم الولاية قره جورج وأتباعه إلى النمسا . فتصدى للزعامة بعده « ميلوش » ، ورفع لواء الثورة مرة أخرى بعد عامين (١٨١٥) . وظلت الحرب سجالاً بينه وبين الدولة حتى انتهت باتفاق عام (١٨١٧) : قبلت فيه الدولة أن تمنح الصربيين استقلالاً ذاتياً ، وأن لا تتدخل في شئونهم الإدارية والمالية ، وأنشئ مجلس نيابي رأسه « ميلوش » وأصبح أشبه برئيس للولاية . ولم يعد للدولة آل عثمان من سلطة فيها إلا مظهر بقاء حامياتها في بعض حصون العاصمة ، والإقرار بالتبعية الاسمية لها . وتحسنت العلاقات بينهما بعد ذلك واغتال ميلوش منافسه في الزعامة « قره جورج » حين حاول العودة إلى البلاد ، لكي ينفرد بالأمر . وكانت هذه على كل حال هي المرحلة الأولى في سبيل الاستقلال .

ففي خلال هذه المدة كانت الدولة قد انتهت إذن : من الحرب مع روسيا ، وإنجلترا ، والصرب ، وشغلت كلا من الوهابيين ومحمد علي أحدهما بالآخر ، ووقفت تنتظر النتيجة ؛ واستردت ولايتي الأفلاق والبغدان وأما بقية المشاكل الداخلية : من القضاء على ممالك العراق والشام ، وإدخال الإصلاحات الإدارية والاجتماعية التي كان يتوق إليها السلطان ، فإنها ستم بعد النجاح في القضاء على الانكشارية أي في العقد الثالث .

وتمكن السلطان أيضاً من التخلص من ثائر « ألبانيا » على باشا الملقب بوالى يانينا . فأرسل إليه قوة بقيادة خورشيد باشا أوقعت به ، ثم اغتيل عند حضوره بين يدى هذا القائد (١٨٢٢) انتقاماً لاغتياله أحد حاشية السلطان منذ عامين . ثم ظهرت مشكلة « اليونان » وكانت من أعقد المسائل التى واجهت السلطان ، وستقول الآن كلمة عنها إلى أن انتهت بمعاهدة « أدرنه » وبها نختتم هذا الفصل .

ثورة اليونان : ١٨٢١ - ١٨٢٩

هذه هى الثورة الثانية فى بلاد البلقان . وقد فتحت باب المسألة الشرقية على مصراعيه ؛ وتولدت عنها مشكلة من أعقد المشاكل الدولية فى تاريخ النصف الأول من القرن التاسع عشر . وهى إحدى الثورات الوطنية فى أوروبا التى ظهرت نتيجة انتشار مبادئ الثورة الفرنسية ، وتكون الوعى القومى .

مهد للثورة : تأليف الجمعيات السرية على نظام جمعيات « الكاربونارى » فى إيطاليا وأسبانيا ؛ وما بذلت روسيا من جهود متواصلة لإثارة المشاعر العنصرية والدينية ؛ وازدياد حال الرخاء ونمو الثروة ، واشتراك اليونانيين فى وظائف الدولة العالية ؛ ونهضة أدبية ثقافية نتج عنها شعور بالكرامة وانتساب لتاريخ عريق ، وإيمان برسالة وطنية .

وكان أهم هذه الجمعيات : جمعية « هتريا » أى الإخوان — تألفت

بإرشاد وحماية قيصر روسيا « الإسكندر الأول » في « أودسا » سنة ١٨١٥ وانتشرت مبادئها ، ووجدت أنصاراً عديدين ؛ وعطف عليها كثير من أهل الرأى وأصحاب النفوذ في الممالك الأوروبية الأخرى . وقد لبثت تبث الروح الوطنية في النفوس ، وتعد العدة للقيام بثورة مسلحة عامة من أجل تحرير اليونان .

وأعلنت الثورة أولاً في مدينة « ياسى » من بلاد الأفلاق ، لتكون قريبة من روسيا فتتلقى منها التأييد — وحمل لواءها الضابط « إيسلنتى » ولكن الإسكندر في ذلك الوقت كان واقعاً تحت تأثير « مترنيخ » ؛ والحركة الرجعية على أشدها في أوروبا ، فخاف أن يظهر بمظهر المؤيد للثورة وخذلها ! فلم تجد الدولة العلية صعوبة في مقاومتها والقضاء عليها .

ولكنها انتقلت إلى الجنوب في شبه جزيرة المورة ، مهد اليونان الأصلي ، وامتدت إلى جزر الأرخبيل وكريد . وهنا لقيت تأييداً عاماً . وأقبل الناس للانتظام في صفوفها ؛ وكان زعيمها « كولوكترونيس » . وقد استفحل أمرها لأن الدولة كانت مشغولة في ذلك الوقت بمحاربة الثائر الألبانى « على باشا » . ولكن الثورة خرجت عن أغراضها وانقلبت إلى حركة انتقام وحشية . . وتحولت إلى سلسلة من المذابح قضى فيها على كثير من الأبرياء والسكان الآمنين ! ولما فرغت الدولة من أمر على باشا وجهت جيوشها بقيادة « خورشيد باشا » في خلال عام ١٨٢٢ لمحاربة اليونانيين . فبعد أن أحرز عدة انتصارات تغلبوا عليه واستولوا على كثير من البلاد .

وكان تفوق اليونانيين في البحر من أسباب نصرهم ؛ وقد ارتكبوا عدة فظائع وأعادوا عهد القرصنة .

وأرسلت الدولة قواداً آخرين . . ولكنهم لم ينجحوا ؛ وظلت حال العثمانيين تسوء ! فحينئذ لم تجد بداً من الاستنجد بمحمد علي والى مصر : فجهز هذا حملة قوية بقيادة ابنه إبراهيم باشا ؛ وأقلعت الحملة من الاسكندرية في يولية سنة ١٨٢٤ ووصلت إلى جزيرة المورة . فبعد صعوبات كثيرة تغلب إبراهيم باشا على اليونانيين ، وتمكن من فتح أهم حصونهم : في « نافارينو » ، و « تريبولتزا » ، و « أثينا » ، و « مسلولوحي » . وما حل عام ١٨٢٦ حتى كان قد سحق قوات الثائرين ؛ وكاد يعيد البلاد كلها إلى سلطة الدولة العثمانية .

ولكن « الثورة » كانت تتمتع بعطف كبير في جميع أنحاء أوروبا : فقد كانت لليونانيين دعاية قوية ؛ وكان الأوروبيون ينظرون إليهم على أنهم أحفاد « هوميروس » و « بريكليس » وغيرهم من الإغريق — وأخذ كبار الشعراء والكتاب كيرون ، وشيلي ، وفكتور هوغو يتغنون بمجد اليونانيين ، ويدعون إلى نصرتهم . وتطوع « بيرون » للقتال معهم ومات في إحدى المواقع . كما كان للتعصب الديني أيضاً أثره !

وكانت إنجلترا أسبق الدول إلى مساعدة اليونانيين مالياً وسياسياً فقد كان وزير خارجيتها « كانبج » يعطف على حركتهم . ولكن لما أحرز إبراهيم باشا هذه الانتصارات نشطت الدبلوماسية الأوروبية ،

وعزمت على التدخل لإيقادهم . وكان «الإسكندر الأول» قد مات وخلفه «نقولا الأول» في عام ١٨٢٥ ؛ وكان هذا شديد التعصب ضد العثمانيين من طراز كاترين الثانية ، خافت انجلترا أن يفرد بالأمر لحل المشكلة . فالتحمت معه في العمل وعقدا اتفاقية أبريل ١٨٢٦ ؛ التي قررا فيها أن تستقل اليونان استقلالاً ذاتياً . ثم تحولت الاتفاقية إلى معاهدة «لوندرة» حين اشتركت فيها فرنسا (يولية ١٨٢٧) .

وقررت الدول الثلاث أن تقوم بعمل حاسم لإجبار العثمانيين على قبول المعاهدة : فالتحمت أساطيلها وقامت بمهاجمة الأسطول العثماني المصري بدون إعلان حرب في خليج «نافارينو» (٢٠ أكتوبر ١٨٢٧) فدمرته تدميراً . وكانت خسارة مصرفيه كبيرة .

ولما أبت الدولة العلية الخضوع لإرادة الدول أعلنت روسيا عليها الحرب منفردة (١٨٢٨) منتبهة فرصة قضاء السلطان محمود على جيشه القديم وانشغاله بتأليف جيش جديد ؛ وسارعت فرنسا لإنزال جيش بالمورة وأرسلت انجلترا أسطولها إلى الإسكندرية ، لترغم محمد علي على سحب جيشه واستدعاء ابنه إبراهيم — فعادت الحملة المصرية (أكتوبر ١٨٢٨) . وتدخلت الدول لإنهاء الحرب فعقدت معاهدة «أدرنه» (سبتمبر سنة ١٨٢٩) . وهي من أهم المعاهدات في تاريخ هذا القرن . وبها ختم الدور الثاني من أدوار المسألة الشرقية .

وكان أهم شروطها : الاعتراف باستقلال اليونان استقلالاً داخلياً ،

وفق ما نصت عليه معاهدة « لوندره » ؛ ووضع ولايتى الأفلاق والبغدان تحت حماية روسيا ؛ وتمتع جميع الدول بحرية التجارة داخل البحر الأسود والمضايق .

ثم عادت الدول فقررت فى العام التالى (٣ فبراير ١٨٣٠) أن يكون استقلال اليونان تاماً من كل الوجوه تحت ضمان الدول الكبرى . وبذلك انفصلت الولاية نهائياً عن الدولة . ورشح لها أمير ألمانى هو « أوتو » البافارى فقبل العرش ؛ وأصبحت منذ ذلك الحين ملكية وراثية .

الفصل الثامن

محمد علي

مصر — الحجاز — الشام

السنوات الأولى : ١٨٠٥ — ١٨١١

كانت نتيجة الثورة الدستورية^(١) التي قام بها الشعب (مايو — أغسطس ١٨٠٥) عزل « خورشيد باشا » وتولية « محمد علي » . ولم يرد الشعب أن يقطع الصلة بينه وبين الخلافة ، فإنه كان حريصاً على الاحتفاظ بالوحدة الدينية ؛ وإنما كل ما كان يريد هو الحصول على الاستقلال الذاتي ، وأن يكون له وحده الحق في عزل ولاته واختيارهم .

ولقد أجبر الشعب « خورشيد باشا » على النزول من القلعة بعد أن ظل محاصراً بها ثلاثة أشهر ، ولم ينفعه عناده ولا إصراره أمام الإرادة العامة ؛ فكان آخر وال عثماني يُعين من قبل الآستانة . وأصبح مركز محمد علي قوياً لأنه انتخب بهذه الإرادة ، وهي صاحبة الحق الشرعي — مثله في

(١) انظر صفحتي : ١٥٦ ، ١٥٧ .

العلماء الذين كانوا في ذلك الوقت زعماء الشعب وممثليه الطبيعيين — وربما كان مركزه أقوى مركز بين جميع الولاة في مختلف أقاليم الدولة العثمانية ، لأنه لم يكن من بينهم من تسنده هذه القوة الشعبية الكبيرة مثله ولكن إذا كانت الدولة قد رضخت لهذه الإرادة مؤقتاً — فإنه لم يكن من المتوقع أن تسمح بأن تستمر هذه الحالة ؛ ولا بد أنها ستحاول في المستقبل أن تنقض ما تم ، وأن تسعى لكي تسترد نفوذها ، وأن تكون لها الكلمة العليا .

فكان هذا إذن هو الخطر الأول الذي كان على محمد علي أن يتجنبه . ولم تكن الدولة بطيئة في إظهار نيتها أو الكشف عما يحببه ضميرها : ففي العام التالي — أي قبل أن يتم عام واحد على تعيينه — أصدرت أمرها بنقله إلى إحدى ولايات بلاد الروم وعينت من يدعى « موسى باشا » بدله . ووفدت على الإسكندرية عمارة عثمانية بقيادة القبطان صالح باشا (يولييه ١٨٠٦) وهي تقل الوالى الجديد لتنفيذ الأمر . وما كان محمد علي ليستطيع أن يدفع هذا الأمر أو يقاوم الدولة لو لم تكن وراءه قوة الأمة تؤيده ؛ وقد وقفت إلى جانبه في هذا الظرف كما وقفت من قبل عند تعيينه . فكتب العلماء ملتصقاً إلى الباب العالي يطلبون إلغاء قرار النقل وإصدار الأمر بتثبيتته ، وخاطبوا القبطان أيضاً في مثل هذا الشأن . وأظهر الشعب إرادته واضحة في أنه يريد بقاءه . فما كان من الدولة إلا أن أذعنت مرة أخرى لهذه الرغبة ؛ وما كان لها في الواقع بديل عن ذلك .

وصدر الأمر بتشديته (نوفمبر ١٨٠٦). وبذلك نجح محمد على من هذه الأزمة وكان من العوامل التي ساعدت على إصدار هذا القرار أن الحرب بين تركيا وروسيا قد نشبت في خلال هذه المدة (سبتمبر ١٨٠٦) وهي الحرب التي تكلمنا عنها في الفصل السابق؛ فُشِغَت الدولة بأمر هذه الحرب وظلت مشغولة بها كما ذكرنا فيما تقدم إلى عام ١٨١٢. وحتى في عامي الهدنة اللذين تخللا سنى الحرب لم تجد الدولة أيضاً من الوقت ما يسمح لها بأن تنظر في أمر الولاية بالخارج؛ إذ شغلتها فتنة الانكشارية وما أدت إليه من الحوادث الخطيرة التي فصلنا أمرها فيما مضى. فكان هذا من حسن حظ محمد على: إذ أنه قد أعطى فرصة ثمينة لا تقدر قيمتها استطاع فيها أن يثبت قدمه ويوطد مركزه وينظم إدارته، ويملاً خزائنه أيضاً بالأموال التي كان في حاجة إليها — لكي ينفذ برنامجه الذي كان ينوي تحقيقه ليستقل في المستقبل عن الدولة.

أما الخطر الثاني الذي كان على محمد على أن يواجهه فكان: خطر المماليك. ولكنه في هذا الوقت كان قد تضائل ولم يصبح أكثر من خطر محلي محدود بعد الخسائر والهزائم المتوالية التي منى بها المماليك؛ ولم يعد من العسير التغلب عليه — بل ربما كان من المستطاع تفادى آثاره بحسن السياسة والدهاء حتى يأتي الوقت الذي يندمج فيه هؤلاء في طبقات الشعب ويهضمهم المجتمع، كما هضم كثيراً غيرهم من العناصر.

وكان أول حادث للمماليك قيامهم بالهجوم على القاهرة (أغسطس

(١٨٠٥) أى بعد مبايعة محمد على ببضعة أشهر . ولكن زعماء الشعب تخلوا عنهم وخانهم من تحالف معهم ، وكانت خدعة — فحوصر عدد كبير منهم وأفتوا عن آخرهم . وراودهم الأمل مرة ثانية حين جاء الأسطول العثماني بأمر نقل محمد على ؛ ولكن الشعب لم يقدم لهم إلا المقاومة كما حدث عند حصار الألفي لمدينة « دمنهور » (١٨٠٦) ثم فشلت الخطة وعاد الأسطول أدراجه ، فضاع الأمل . ثم ظهر كأن الحظ أو المقادير — وكثيراً ما لوحظ في تاريخ محمد على أن الحظ أو القدر كان له دخل كبير في حياته — قد جاء أيضاً لمساعدته على الاقتراب من أهدافه : فقد مات البرديسى بك (نوفمبر ١٨٠٦) وأعقبه الألفي بك (يناير ١٨٠٧) فتخلص محمد على من أكبر عدوين كانا له في داخل البلاد . ولم تعد للمماليك بعدها زعامة قوية . وحين جاءت « الحملة الإنجليزية » — (مارس ١٨٠٧) التي تحدثنا عنها في الفصل السابق تحاول أن تحتل مصر معتمدة على تحالفها مع المماليك وجدت أن زعماء المؤامرة قد انتقلوا إلى العالم الآخر . ثم مات شاهين بك المرادى أيضاً الذي خلف البرديسى (مايو ١٨٠٨) وآلت الزعامة إلى « شاهين بك الألفي » ولم يعد للمماليك أكثر من قوة مشاغبة محصورة في الصعيد ، وكان عددهم آخذاً في التناقص لأن روح العصر في تطورها كانت ضدهم .

وقد رأى محمد على أن يستدرجهم إلى القاهرة ، فظاهر لهم بالود وعرض عليهم الصلح ؛ وأذن لهم بالإقامة في العاصمة وعلى رأسهم « شاهين بك » وعين « مرزوق بك » ابن إبراهيم بك الكبير حاكماً

على جرجا . ثم بدا له أن يتخلص منهم نهائياً حين هم بإرسال جيشه إلى الحجاز ، مخافة أن يقوموا بقتله ، فدبر لهم مذبحة القلعة^(١) (أول مارس ١٨١١) . وكان ممن قتل فيها من زعمائهم : شاهين بك ، ونعمان بك ، ومرزوق بك ، ويحيى بك ، وآخرون . وقد رعد من أعدموا في هذه الموقعة وفي جميع أنحاء القاهرة في ذلك اليوم بنحو ألف !

وكان يستطيع محمد على بعد أن أصبح في مأمن من أخطار العثمانيين والماليك أن يوحد قوته مع الشعب ويتعاون مع زعمائه ، حتى يضموا جهودهم إلى جهوده في أوقات السلم ، ويكونوا درعا له عند الملمات . ولكنه رأى أن هذه القوة التي استطاعت أن تعزل سلفه ، والتي كانت هي السبب في وصوله إلى الحكم ، تستطيع أيضا أن تعزله إذا بدا لها أن سياسته لا توافق أغراضها .

فهذه القوة هي أيضاً خطر عليه ؛ ولذا قرر أن يتخلص منها كذلك . فلم يفكر في إنشاء الديوان كما كان موجودا في أيام نابليون والماليك الذي كان يرجع إليه كلما عرض أمر خطير ؛ وانفرد بالحكم . وبدأ ينفذ سياسته التي رمت إلى الاستيلاء على الأوقاف التي كان يتولى نظارتها عدد من العلماء ؛ وأفرض عليها الضرائب ، كما فرضها على أطيان الملتزمين وقاسمهم نصف إيرادها . فأدى هذا إلى اعتراض جمهور كبير من الملاك

(١) انظر تفاصيل مذبحة القلعة في كتاب الأستاذ الرافعي بك « تاريخ الحركة القومية » : جزء ٣ ص ١٠٢ وما بعدها .

والعلماء والمستحقين ، ودب الخلاف بسبب ذلك بين الزعماء . وفي معالجة أسباب هذا الخلاف صدر الأمر بأن يلزم السيد « عبد الله الشرقاوى » داره ولا يغادرها .

وفي عام ١٨٠٨ حدث قحط وغلاء ، وضائق الحال بالناس مما دعاهم إلى إقامة صلاة الاستسقاء ، وكان طبيعياً أن يشعروا في أثناء ذلك بثقل وطأة الضرائب . فذهبوا إلى العلماء ، كما كانت عادتهم ، يشكون ، وخاطب السيد عمر مكرم محمد على في ذلك ولكن محمد على كان يرى رأياً آخر . إذ أنه كان يفكر في تحقيق المشروعات الكبيرة التي كان يطمح إليها ؛ فوقعت بينهما النفرة . ولما حدث اجتماع بالأزهر على نط الاجتماعات التي كانت تعقد من قبل لإظهار الاحتجاج (٣٠ يونيه ١٨٠٩) أحس محمد على بالخطر فقرر إبعاد السيد عمر مكرم فنفي إلى دمياط في ٩ أغسطس ١٨٠٩ . وكانت هذه هي خاتمة الحياة السياسية لهذا الرجل الذي لعب أهم الأدوار في تاريخ مصر في هذه الحقبة ؛ ولبت منفياً ما بقي من حياته .

ولا يسع المؤرخ إلا أن يلاحظ أنه إذا كان في مقدور محمد على أن يستغنى عن القوة الشعبية في هذا الوقت ، لأنه كان يريد أن يعتمد على قوته المادية وحدها ولأن مركزه أصبح آمناً — فإنه في المستقبل حين يشتبك في صراع رهيب بينه وبين السلطان محمود سيتلفت فيجد نفسه وحيداً ، ولا يجد هذه القوة التي آزرته من قبل مرتين ومكنته من أن ينتصر حتى على إرادة الدولة العلية نفسها . إنه بهذه القوة كان يستطيع أن يتحدى هذه الدولة.

مرة أخرى في هذا الظرف العصيب ؛ بل ربما كان يستطيع وهو معزز بتأييد القوتين المادية والروحية أن يعلن — إذا شاء — الخلافة في القاهرة ويجعلها مركز العالم الإسلامي بدلاً من « الأستانة ».

ولكن لا ينبغي أن نطلب من الرجل أكثر مما كانت تقتضيه طبيعة عصره ، وفوق المستوى الثقافي والاجتماعي للجيل الذي شهد هذه الحوادث ؛ وما كان لأحد أن يتنبأ بهذه النتيجة وهي لم تظهر إلا بعد سنين طويلة . ولننقل هنا ما ذكره الأستاذ الكبير « الرافعي بك » عن نظام الحكم في عصر محمد علي ، فقد قال ^(١) :

« كانت الحكومة المصرية على عهد محمد علي حكومة مطلقة تسود فيها قاعدة حكم الفرد ؛ لكن الفرق بينها وبين ما كانت عليه في عصر المماليك أن محمد علي باشا وضع نظاماً لإدارتها فحل هذا النظام محل الفوضى والارتباك . فهو وإن كان يعد من دعاة الحكم المطلق — وهذه نقطة ضعف في تاريخه — إلا أن ميزته أنه كانت لديه فكرة النظام والإصلاح كما أنه كان يميل إلى مشاورة مستشاريه في الأمور قبل إبرامها » اهـ

ومهما يكن فإنه لم يحل عام ١٨١١ حتى كان محمد علي قد جمع كل السلطات في يده ولم يعد هناك من خطر يحشاه ؛ فأصبح حينئذ مستعداً للبدء في تنفيذ مشروعاته الكبرى . وهذه هي التي سنتكلم عنها الآن .

(١) تاريخ الحركة القومية . الجزء الثالث . ص ٥٧٠

الحرب في الحجاز ونجد

الدولة السعودية والخلافة :

نمت الدولة السعودية نمواً مطرداً ، كما رأينا حين تحدثنا عنها في فصل سابق^(١) — حتى بلغت نهايتها من القوة في عهد « سعود الكبير » . وقد ذكرنا أن هذا الأمير بويع بالإمارة عقب مقتل أبيه (١٨٠٣) ، ثم تمكن من إعادة فتح مكة والمدينة (١٨٠٥) ووضع يده على الحرمين الشريفين . فأصبح في وقت واحد : سيد الحجاز ، ونجد ، والأحساء . ثم امتدت فتوحه شمالاً في بادية الشام حتى ضواحي « دمشق » ، وفي داخل حدود العراق إلى مشارف بغداد ، وجنوباً إلى عمان ، وزيد في اليمن^(٢) . أصبحت هذه الدولة التي أسسها آل سعود إذن خطراً على الخلافة العثمانية : ففضلاً عن أنها نتاج حركة ثورية تدعو إلى الانتفاض على الخليفة ولا تعترف بسلطانه — قد اتسعت حدودها هكذا حتى صارت تجاور معظم الولايات العربية التابعة له . وكانت تطمح ولا شك إلى فتح بعض هذه الولايات لنشر دعوتها خارج حدود الجزيرة . وكان استيلاؤها فوق ذلك على الحرمين الشريفين أكبر ضربة وجهت إلى نفوذ الخليفة : إذ أن حماية الأراضي المقدسة كانت تعد أشرف وظيفة للخلافة وأجلى

(١) راجع الفصل الخامس . صفحات : ٩٧ — ٢٠٤ .

(٢) حافظ وهبه : « جزيرة العرب في القرن العشرين » ص ٢٤٦ .

مظهر لوحدة البلاد الإسلامية تحت لوائها والرمز الأول لزعامتها ونفوذها الروحي . فكان المنتظر — وقد بلغت من القوة هذا المبلغ — أن يناوئها السلطان ولا يرضى بوجودها ؛ بل أن يعلن عليها حرباً لا هوادة فيها ، حتى يردها ثانية إلى قلب الجزيرة أو يقضى عليها نهائياً .

وقد بدأ حربه أولاً بالدعاية : فذهب الرسل إلى كل مكان يعلنون أن هذه الحركة ما هي إلا بغى على سلطان الخليفة الشرعى ، وما هي إلا خروج على الإجماع ومروق من الدين ؛ وظلوا ينقلون عنها صوراً مشوهة ويحرفون أغراضها ، وينسبون إليها ما ليس منها . وفي نفس الوقت لم يُعن الوهايون بأن ينفوا عن أنفسهم التهم الباطلة ، ولم يرسلوا رسلاً إلى أنحاء العالم الإسلامى يقدمون صورة صحيحة عن أفكارهم ، ولم يحاولوا أن يخطوا خطوة يتقربون بها إلى قلوب الشعوب — بل على العكس كأنما كانت كل أعمالهم مقصودة لكي تثبت في الأذهان ما كان يرميهم به السلطان وأتباعه وتزيد في شعور الكراهية لهم والسخط عليهم !

فمن أمثلة ذلك : حادثة « كربلاء » التى أشرنا إليها من قبل ، وغاراتهم المتوالية على حدود العراق ، وما ارتكبوا من حوادث القتل والتدمير في جهات « حوران »^(١) بأطراف الشام ، واتباعهم ما كان بالضريح النبوى من النفائس والجواهر ، وهدمهم القباب وطمسهم كثيراً من الآثار . وأخيراً بعد استيلائهم على مكة منعهم الناس من الحج :

(١) خطط الشام : للأستاذ محمد كرد علي ، بك ٣ . ص ٢٩ .

فقد ردوا قافلة الحج الشامي وكانت قد وردت تحت قيادة « عبد الله باشا العظم » بعد أن اعتدوا عليها واتهبوا ما بها : (١٨٠٦) ومنعوا الحج المصرى أيضاً فى السنوات التالية ؛ وقد أشار إلى ذلك « الجبرى » فى حوادث عام ١٢٢٣هـ (١٨٠٨) -- وإن كان يعتذر عنهم بأنه لم يكن غرضهم تعطيل الشعائر الدينية وإنما كانوا يعترضون على البدع التى ترد مع الحجاج وما يأتون من أعمال يرونها مخالفة للسنة أو تتضمن معنى الشرك . ولكن منع الحج أصاب أهل الحجاز ، بصفة خاصة ، بضرر بالغ إذ أن موسم الحج كان أهم مورد من مواردهم الاقتصادية ، فأدى هذا إلى استيائهم من الحكم الجديد وكادت هذه الضائقة تنسيهم ما كان يرتكب بينهم الأشراف من قبل من مظالم .

فكل هذه الأعمال أثارت سخط الرأى العام الإسلامى عليهم ؛ وفى هذا الجو من الاستياء قرن السلطان حرب الدعاية بالحرب الفعلية : فسلط عليهم أولاً كما رأينا ولاية العراق وأشراف الحجاز ولكنهم عجزوا عن صد عدوانهم . فلم يرحلوا بدأ من الالتجاء إلى وإلى مصر واتصل السلطان « سليم » لهذا الغرض بمحمد على منذ عام ١٨٠٧ واعداد إياه بتوليته الحجاز إلى جانب مصر ، ولكن محمد على لم يكن مستعداً فى ذلك الوقت . فلما تقلد الخلافة السلطان « محمود » أظهر اهتماماً بالغاً بالأمر : فكلف أولاً وإلى دمشق « يوسف باشا » بأن يعد حملة لتوجيهها إلى الحجاز ؛ ولكن الوالى عجز عن سوق هذه القوة . فما كان من السلطان إلا أن أهدر دمه وكتب إلى

والى « صيدا » وهو سليمان باشا خليفة الجزائر يأمره بأن يتوجه إليه لقتله (١٨١٠) فلما اضطر هذا إلى الهرب مستنجداً بوالى مصر صادر السلطان أمواله كلها وكانت شيئاً كثيراً (١).

فلم يعد بين الولاة إذن من يستطيع أن يقوم بهذا العمل غير « محمد على » وكان قد وطمد مركزه فى الولاية وجمع كل السلطات فى يده وصارت تجبى إليه خيرات البلاد فصدرت إليه أوامر السلطان أن يجهز جيشاً كبيراً لغزو الحجاز، ولم يكن يستطيع أن يخالف هذا الأمر إلا إذا كان يريد أن يتحدى الدولة أو يعصى إرادة السلطان جهاراً ولم يكن هو فى هذه الساعة يفكر فى مثل ذلك . ومع أن أغراض السلطان من وراء تكليفه بهذا الأمر كانت ظاهرة — ومن بينها رغبته فى أن يخلق لتابعه القوى مشكلة عويصة تشغله عن الخروج على الدولة وتستنزف موارده وربما أدت إلى القضاء عليه — فإن محمد على ، وهو لم يكن غافلاً عن هذه الدوافع النفسية ، كانت له أغراض أخرى فوق أنه كان مضطراً لتنفيذ أمر السلطان هى التى جعلته يبدى استعدادة لقبول الاضطلاع بإنجاز المهمة ، وهو يعلم حق العلم أنها ستكلفه أموالاً طائلة وعتاداً وعدداً لا يحصى من الرجال .

وكان فى مقدمة هذه الأغراض : حرصه على أن يقوم بعمل يكتسب به صفة البطولة ويحوز إعجاب العالم الإسلامى ، والتمهيد لتحقيق الآمال الكبيرة التى كان يطمح إليها وهى تأسيس امبراطورية واسعة يكون

(١) نقر، المصدر السابق .

مركزها مصر ، وحاجته إلى التخلص من جنده « الأرئود » الذين أصبحوا مصدر شغب عليه وكانوا هم الخطر الرابع إلى جانب الأخطار الثلاثة التي عددناها في الماضي الذي بقي عليه أن يتخلص منه ، كما أن هذه الحرب ستكون فرصة لتجريب قوته وتدريب قواده ، وستخلق الظروف الملائمة لإعادة تنظيم جيشه واستكمال عدته ، وستشغل الرعية والجند أيضاً عن التفكير في أمور السياسة والولاية وتوجد مبرراً لما يجمع منهم من أموال يرون أنها تنفق في وجه يرتضونه .

وكان من العوامل المحركة لهذه الحرب : الشريف « غالب » ، وأفراد أسرته من الأشراف الذين شردهم الوهايمون فذهبوا إلى القاهرة والأستانة يشرون الدعاية السيئة عن خصومهم ، ويتصلون بالولاة ورجال الدولة يطلبون النجدة ضد هؤلاء المغيرين على الأرض المقدسة الذين أخرجوهم من بلادهم . ولما كانوا هم حكام الحجاز قرونا طويلة قبل مجيء السعوديين ، وكان لهم هذا الأثر في إيقاد جذوة الحرب ، كما كان لهم فضل فيما أحرزه جيش مصر من انتصارات في المرحلة الأولى ، ولا يزال لأعقابهم كلمة في توجيه مصير العالم العربي حتى اليوم — فينبغي أن نقول كلمة عنهم في هذا المقام :

أشراف مكة :

بدأت دولة الأشراف في مكة منذ عام ٣٥٨ هـ^(١) تحت رعاية الخلفاء الفاطميين بمصر . وكان هؤلاء الأشراف أربع طبقات : الموسويين أي

(١) أي في القرن العاشر الميلادي .

بنى موسى ، والسليمانيين ، والهواشم — وهذه الطبقات الثلاث حكمت مكة منذ ذلك الحين إلى سنة ٥٩٨ هـ^(١) . والطبقة الرابعة : قتادة وبنوه . وهؤلاء حكموا من هذا التاريخ حتى القرن الحالى^(٢) . وكان آخرهم الملك « على بن الحسين »^(٣) .

وتاريخ الأشراف فى الحجاز مليء بحوادث القتل والعنف : فالشريف منهم فى سبيل الإمارة لم يكن يتورع عن قتل أخيه وأبناء عمومته^(٤) ! وكانوا يستعينون بكل من يمكن الاستعانة به من أمراء الحج المصرى وأوالشامى . وظلوا يتعاقبون على الإمارة ، حتى فتح السلطان « سليم » مصر عام ١٥١٧ فاعترف شريف مكة فى وقته وهو « الشريف السيد محمد أبو البركات » بخلافته وخلع على السلطان لقب خادم الحرمين الشريفين . ولكن لما ضعف الأتراك فى القرنين التالين أصبح الأشراف ذوى الكلمة المسموعة فى الحجاز والنفوذ الفعلى ، ولو أنهم ما زالوا معترفين بتبعيةهم للسلطان .

وأشهر هؤلاء الأشراف فى القرن الثامن عشر : « الشريف سرور » (١٧٧٢ — ١٧٨٨) وقد سبقت الإشارة إليه فى غير موضع . فهو أول من أقام حكماً نظامياً فى مكة ، وأخضع سائر الأشراف الذين كانوا يحكمون

(١) أول القرن الثالث عشر الميلادى (٢) أى العشرين

(٣) وهو أخو الملك « عبد الله » ملك الأردن الحالى .

(٤) حافظ وهبه : « جزيرة العرب فى القرن العشرين » ص ١٦٦ .

حكماً مستقلاً أشبه بأمراء الإقطاع ولا هم لهم إلا جمع المال بوسائل الظلم والعسف . ووطد دعائم الأمن . وينرسبل الحج للناس . وضرب على أيدي الأعراب الذين كانوا يقطعون الطريق ويرتكبون حوادث القتل والسلب . وخلفه « الشريف غالب » وهو يليه في الشهرة ولكنه كان أقل منه حرماً وكفاية ، ولم يكن محبوباً من أهل مكة مثله . وهو الذي في عهده جرت الحوادث التاريخية التي ذكرنا ، فجرد حملة على السعوديين (١٧٩٧) لم تلاق النجاح ، وأخرجه الوهابيون من مكة مرتين (١٨٠٣ — ١٨٠٥) فلبث بعد ذلك مقبياً في جدة وهو يرسل السلطان ومحمد علي يطلب منهما النجدة . وكان له أثر كبير في توجيه حوادث الحرب لما كان له من نفوذ بين القبائل ولكن محمد علي أخذ يرتاب في إخلاصه بعد هزيمة «طوسون» فحين قدم إلى الحجاز عام ١٨١٣ قبض عليه وأرسله إلى القاهرة ثم نفاه إلى « سالونيك » حيث مات هنالك .

سير الحرب :

الدور الأول : جهز محمد علي جيشاً يبلغ عدده ثمانية آلاف أكثره من الألبانيين . وعين ابنه « أحمد باشا طوسون » قائداً عاماً له . وكانت الخطة أن يتوجه معظم الجيش وهم من المشاة ومعهم المهمات والأدوات عن طريق البحر من السويس . ويتحرك الفرسان وعلى رأسهم القائد العام عن طريق البر من برزخ السويس فالعقبه . ووجهة الفريقين : « ينبع » . وقد أنشأ محمد علي لهذه المناسبة أسطولاً جديداً فصنعت السفن في القاهرة

ثم حلت على ظهور الإبل أجزاء مفككة حيث ركبت في ميناء السويس وأبحرت الحملة في ٣ سبتمبر ١٨١١ فوصلت إلى ينبع واحتلتها من البحر ثم وصلت القوات البرية والتقى الجميع و بدءوا الزحف متجهين نحو « المدينة » فحدث بينهم وبين طلائع الجيش السعودي والأعراب عند محلة يقال لها « بدر » معركة عنيفة دامت نحو ساعتين ثم تمكنوا من احتلالها . ولكن قوات الأعداء كمنت لهم عند قرية تسمى « الصفراء » وداهمتهم وهم يعبرون واديا ضيقا فحوصروا وكاد الوهايون ينفون الحملة عن آخرها ففقد منها نحو خمسة آلاف واضطر طوسون إلى العودة بمن بقي إلى ينبع ثانية . ثم لبث هناك ينتظر المدد الذي أرسل إلى والده بشأنه ، وفي هذه الأثناء اتبع سياسة جديدة وهي سياسة استمالة الأعراب بالمدايا والرشا فكانت هذه الطريقة أجدى عليه . وبمساعدة الشريف غالب ونفوذه وبعد أن وصل المدد إليه استأنف السير متجها نحو المدينة فاحتل المواقع في طريقه ومنها الصفراء دون مقاومة تذكر . ودخل المدينة في يناير ١٨١٣ وكان هذا أول نصر كبير له .

بعد ذلك عاد إلى « ينبع » وأبحر منها إلى جدة حيث اتصل بالشريف غالب وقواته ، وتمكنوا من دخول « مكة » في الشهر التالي . وسلم إليه الشريف مفاتيح الكعبة والبيت الحرام فأرسلها إلى والده إيذانا بأنه قد استرد الحرمين وبعث بها محمد علي فخورا إلى السلطان ، فاستحق منه كل تبجيل وإكرام .

ولكن مركز « طوسون » بالرغم من ذلك لم يكن آمناً . فإن القوات السعودية ظلت سليمة محمية في قلب الصحراء . وكانت الخطة التي آثرها سعود الكبير — وكان رجلاً مشهوراً بالفروسية والمهارة في الحروب وقائداً شجاعاً — هي أن يستمر في مناوشة أعدائه ولا يلتحم معهم في موقعة فاصلة ويستدرجهم إلى المواقع التي يريد ، ثم يشن الهجوم عليهم في الوقت الذي يختاره . وقد سار طوسون إلى الطائف فاحتلها ولكن حين تقدم في الصحراء انقض عليه السعوديون بكامل قواتهم فأنزّلوا به هزيمة فادحة كاد يُقضى فيها على جيشه فاضطر إلى الانسحاب . وبدأ الوهابيون حصارهم للمدينة وصار مركزه مهدداً . وهذه الموقعة تعرف بموقعة « ترّبه » ، وهي بلدة تقع شرقي مكة .

محمد علي في الحجاز : فلما تخرج مركزه صمم محمد علي الحضور بنفسه ليتولى قيادة المعركة فوصل عن طريق جدة إلى مكة في أغسطس ١٨١٣ وكان أول عمل بدأ به أن قبض على الشريف غالب لأنه شك في إخلاصه ونفاه إلى مصر ، ثم إلى سالونيك كما قدمنا . وأخذ يوثق علاقته مع القبائل ويفقد عليهم المال . وكانت « كتخداه » أي وكيله في مصر « محمد بك لاظ أوغلي » قد أرسل إليه مدداً كبيراً وأموالاً ، ولكنه فضل الانتظار ولم يلتحم مع أعدائه في موقعة حاسمة . ثم كان من حسن حظه أن توفي خصمه الأمير « سعود » في عاصمته بالدرعية (أبريل ١٨١٤) أثناء وجوده هناك وخلفه ابنه « عبد الله » وكان دونه في الكفاءة والحزم

وحسن التدبير ، ولم يتبع الخطة التي أوصاه بها والده في أول معركة كبيرة حدثت بينه وبين المصريين هزمت قواته هزيمة شنيعة في مكان يقال له « بسل » (يناير ١٨١٥) وأخذت كفة المصريين منذ ذلك الوقت في الرجحان .

ولسكن محمد على مع ذلك اضطر إلى العودة إلى مصر لما سمع من أخبار المؤامرة التي دبرت ضده وكان قائدها « لطيف بك » أحد الماليك وقد اكتشفها وأحبطها وكيله « لافا أوغلي » ؛ ولما وصله من أبناء بعض الفتن التي أحدثها الجند ؛ وكانت الحوادث الدولية تجري سراعاً إلى نهايتها في ذلك الوقت لاقتراب عقد مؤتمر « فينا » وعرض المشاكل الدولية عليه — فكل هذه الأمور عاد محمد على (يونية ١٨١٥) ؛ وكان قد رفض شروط الصلح التي عرضها عبد الله بن سعود ، لإصراره على التسليم المطلق ، ففشلت المفاوضات . وبعد قليل عاد « طوسون » أيضاً ليكون بجانب والده خلال حدوث هذه الفتن . وكانت عودته هي ختام الدور الأول من هذه الحرب (١٨١١ — ١٨١٥) . ولم يرجع بعد ذلك : إذ مات بالإسكندرية في السنة التالية بعد مرض لم يممه إلا ساعات ، فحزن والده عليه حزناً شديداً . وكان لم يتجاوز العشرين من عمره !

الدور الثاني : وابتدأ الدور الثاني (١٨١٦ — ١٨١٨) فأعد محمد على حملة أخرى قوية تحت قيادة ابنه « إبراهيم » ومعه عدد من الضباط الفرنسيين من خبراء الحروب . وكانت الوجهة هذه المرة هي نقل ميدان

الحرب إلى نجد نفسها والسير نحو « الدرعية » عاصمة السعوديين ومقرهم الأول . وتوجهت الحملة عن طريق قنا فالقصير ثم أبحرت إلى ينبع فوصلت إلى المدينة (سبتمبر ١٨١٦) . ولما أخذ إبراهيم باشا يتقدم عبر الصحراء لاقى صعوبات شديدة ولا سيما عند حصاره « الرّس » ولكنه صمد لها وقابل كل الأهوال بثبات . وواصل السير حتى استطاع أن يستولى على « عنيزة » و « بريده » وهما مدينتان تجاريتان هامتان في منطقة « القصيم » . بنجد ؛ ثم احتل مدينة « الشقراء » (يناير ١٨١٨) وبدأ حصار « الدرعية » نفسها . ولتقدير الجهود الذي قام به إبراهيم يكفي أن نعرف أن هذه المدينة تقع على بعد ٤٠٠ ميل من المدينة المنورة . فقاومت العاصمة مقاومة عنيفة ودافع أهلها دفاعاً مجيداً وأخيراً اضطرت إلى التسليم بعد ستة أشهر وسلم أميرها عبد الله بن سعود نفسه إلى إبراهيم بعد أن اشترط عليه أن لا يمس الدرعية بأذى . وأعطى إبراهيم عهده بذلك ولكن والده كتب إليه يطلب هدمها وتخريبها فما زال بها حتى جعلها أطلالا ! وأما عبد الله فقد أرسل إلى مصر ثم إلى الأستانة حيث قتل . . . وهكذا دالت دولة السعوديين الأولى بعد ما بلغت ذروتها !

بعد الحملة :

اعتقل إبراهيم أكثر أفراد أسرة آل سعود وبعث بهم إلى القاهرة حيث بقوا منفيين مدة طويلة . وظلت الحجاز محكومة حكماً عسكرياً فأقام المصريون محافظاً في كل من مكة والمدينة ومع كل حاميته ، وولوا

« الشريف » يحيى بن سرور » ولكنه حين قام بشورة بعد ذلك غزل وولى مكانه الشريف محمد بن عون . وأما نجد فقد رجعت إلى فوضاها القديمة وعادت القبائل سيرتها الأولى واختل الأمن ؛ ولكن أحد رجال الأسرة وهو « تركى بن عبد الله بن محمد بن سعود » أى ابن عم « سعود الكبير » نهض ليعيد للأسرة بعض مكاتها فنقل العاصمة إلى « الرياض » وظل يجاهد ليعيد نفوذ الأسرة على القبائل ؛ وهو يعتبر مؤسس « الدولة السعودية الثانية » ولكنه اغتيل فى عام ١٨٣٣ . خلفه ابنه « فيصل » وبعد أن أخذ بثأر والده أعلن نفسه إماماً وأميراً على نجد كلها ، فعلا شأنه وخافه الأتراك والمصريون فجردوا حملة عليه بقيادة « خورشيد باشا » (١٨٣٨) فرأى أن يسلم نفسه فنفى إلى مصر ، ثم أفرج عنه عباس باشا الأول الذى كان معجباً به . ولما كانت الجنود المصرية قد انسحبت من جزيرة العرب عقب عقد معاهدة لندن ١٨٤١ فقد عاد فيصل ليستأنف جهاده فى سبيل إعلاء شأن دولته . وكان أميراً قوياً على الهمة محمود الصفات وهو جد جلالة « الملك عبد العزيز آل سعود ملك الحجاز ونجد الحالى » .

الإصلاح في مصر

نشأة فكرة الإصلاح وطبيعتها :

نبئت فكرة الإصلاح في الدولة العثمانية في عهد السلطان سليم الثالث على ما شرحنا ذلك من قبل ، وحمل لواء الحركة القبطان حسين باشا . وكان من أهم أسبابها ما آلت إليه الدولة من الضعف ، وأثر الثورة الفرنسية وما تلاها من نهضة حربية رائعة ، مع الصلة الوثيقة بين تركيا وفرنسا . ولم يكن محمد علي إلا أحد أفراد الرعية العثمانية في خلال الثلاثين سنة التي قضاها قبل مجيئه إلى مصر في موطنه « قوله » على حدود إقليم « الرومللى » القريب من الأستانة . فكان طبيعياً أن يسمع عن أنباء حركة الإصلاح ، وكانت تصل إليه أنباء الثورة أيضاً وحروبها وما نتج عنها من حوادث خطيرة ؛ وكانت له هو نفسه صلة مباشرة بفرنسا وأوروبا تتمثل في شخص شريكه « الميوليون » التاجر الفرنسي الذي كان له أكبر الأثر في توجيه حياة محمد علي وطبع عقليته في هذا الدور بطابع خاص .

وحين تطوع محمد علي في الجيش العثماني وقدم مصر لأول مرة (١٧٩٩) كان أحد أفراد جيش « مصطفى باشا » رئيس الانكشارية وقد هزم هذا الجيش هزيمة منكرة أمام قوة مدافع نابليون ، وممتانة تنظيم جيشه وفنه الحربي ؛ وكاد محمد علي نفسه يفقد حياته لولا أن أنقذه قائد

الأسطول الإنجليزي . فكان هذا درساً لم ينسه طول حياته . ثم حين عاد للمرة الثانية بعد عامين (١٨٠١) عاد كأحد الجنود النظامية تحت قيادة القبطان « حسين باشا » نفسه زعيم الإصلاح . وقد شاهد ما كانت عليه حال هذا الجيش وقارن بينه وبين الجيش السابق ؛ ثم رأى أن الجند الجديد قد أحرز النصر في مواقع عدة بالاتحاد مع القوات الإنكليزية . واشترك هو في بعض هذه المواقع كما حدث في « الرحمانية » . ورأى الجيش الفرنسي رأى العيان وعرف شيئاً عن خططه الحربية وطبيعة تكوينه .

وكان السبب في قدومه إلى مصر أولاً وآخرها هو : الحملة الفرنسية وقائدها « نابليون » ؛ وقد سمع كما سمع كل الأفراد من رعايا الدولة العثمانية عن هزيمة المماليك في موقعة « إمبابة » في أقل من ساعة على ما اشتهروا به من الفروسية والشجاعة ؛ وذلك بفضل مدفعية نابليون وأسلحته الحديثة ونظام جنده . ثم بعد مقامه في مصر واشتراكه في سياستها كان يسمع عن أخبار نابليون وانتصاراته الرائعة ونبوغه الحربي ، الذي أدهش العالم كله وجعل نابليون هو محور السياسة في أوروبا وفي الشرق خمسة عشر عاماً متوالية . وقد صار نابليون هو البطل الذي ينظر إليه والقذوة التي يقتدى بها الشبان الطامحون والولاة والقواد الذي كانوا يريدون أن يصلوا إلى قمة المجد عن طريق النجاح الحربي ؛ وقد اقتدى به على باشا والى « يانينا » . وكان هو المثل الملهم لمحمد علي^(١) فكان يرمق حركاته ويدرس مشروعاته

(١) راجع المقارنة التي عقدها الأستاذ جرجي زيدان بين هذين الوالدين في كتابه

« مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر » ج ١ . ص ١٩٩ .

وهو يعلم أنه رجل عصامي مثله استطاع أن يكون دولة ويعلن نفسه
 أمبراطوراً بفضل قوته المادية وحدها . وأصبحت فرنسا في عهده ومنذ حدوث
 الثورة فيها أقوى أمة حربية في أوروبا ، فكانت في أثناء هذه الفترة قبله
 الأنظار والتي يتطلع إليها المصالحون والطامحون . وبعد انقضاء عهد
 نابليون تفرق كثير من ضباطه في أنحاء الأرض فوفد على مصر عدد
 منهم فاستقبلهم محمد علي أحسن استقبال ورحب بهم واستدعى بإرشادهم
 أيضاً كثيراً من الخبراء والفنيين في ميادين الصناعة والعلم والهندسة ، وعمد
 إلى الانتفاع بخبرتهم جميعاً .

فهذا هو الجو الذي عاش فيه محمد علي ؛ وهذه هي العوامل التي كانت
 تؤثر في حياته والتي أوحى إليه بفكرة الإصلاح . وقد كان محمد علي طموحاً
 كبيراً الهمة واسع الخيال متوقد الذكاء يهدف إلى آمال بعيدة ، فكان لا بد
 لكي يتمكن من الوصول إلى هذه الآمال أن يوجد الأداة التي يستطيع بها
 أن يحقق أغراضه ولم تكن هذه الأداة كما تصورها ، وكما فكر فيها كل ولاية
 الشرق في هذا العهد — إلا « القوة الحربية » . فكانت هذه هي الفكرة
 الأساسية وكل ما كان يعرض لهم من وجوه الإصلاح بعد ذلك فإنما كان
 تبعاً لهذه الفكرة ونتيجة لها . فتنك كانت طبيعة فكرة الإصلاح ولذا فإننا
 نرى أن مجالها كان محدوداً وقد اتخذت بحكم الواقع طابعاً شرقياً ؛ ولم نعرف
 عن أحد من هؤلاء الولاة أنه فكر في أن يقتبس من فرنسا مثلاً مبادئها
 السياسية أو نظمها الاجتماعية مع أنها كانت القدوة والنموذج لهم جميعاً .

ولانستطيع أن نلم الآن بكل المشروعات التفصيلية التي أتمها محمد علي؛ فحسبنا أن نذكر الحقائق الكبرى ونرسم الخطوط الرئيسية لنقدم صورة عامة عن خطته الإصلاحية .

منهج الإصلاح :

الجيش : كان جيش محمد علي مكوناً أولاً من الألبانيين . وكانت الرابطة التي تربطه بهم هي العصبية ، ثم المصالحة المشتركة فقد كانوا صفاء واحداً ضد العثمانيين الأتراك والمماليك . ولكن لما انتصروا على خصومهم بدأوا ينقلبون عليه فإن عقليتهم كانت أشبه بعقلية « الانكشارية » وقد ربوا على النظام القديم . فحدثت أول فتنة في عام ١٨٠٨ وكادوا يهددون مركز الوالي لولا أن أزره الشعب فتربص بهم وحذر منهم ، وحين جاءت فرصة حرب الوهابيين رحب بها فأودى منهم في هذه الحرب عدة آلاف . وبعد عودة محمد علي من الحجاز سنة ١٨١٥ فكر في تطبيق النظام الجديد ولكنه لقي معارضة شديدة ودبرت مؤامرة ضده في القاهرة ، لولا أن نعى إليه خبرها لتحولت إلى شر مستطير . فسكت إلى حين . ولم يتمكن من بدء الإصلاح الحقيقي إلا منذ عام ١٨١٩ إذ قدم إليه الكولونل « سيف » أحد الضباط المتقاعدين من جيش نابليون فعهد إليه تدريب جنود جديدة من السودانيين في « أسوان » وأسست مدرسة للتدريب على النظام الحديث هناك ، ثم لما كثرت بينهم الوفيات استبدلوا بالفلاحين « أي المصريين » بالرغم من نفورهم ومعارضتهم الشديدة لذلك . كما أنشئت بعد قليل مدرسة

المشاة في الخانكة ، ومدرسة للفرسان بالجيزة ، وأخرى للمدفعية رأسها « سيجيرو بك » أحد الضباط الأسبان . وأسست دار صناعة « ترسانة » بالقلعة لصنع الذخيرة وسبك المدافع وعمل الأسلحة الحديثة ، لتزويد الجيش بما يلزمه من المهمات . وظل الكولونيل سيف « سليمان باشا الفرنساوى كما عرف فيما بعد » يعمل بهمة ، وظل الجيش ينمو حتى كان عدده ٢٥٠٠٠ ر. في سنة ١٨٢٣ و ٩٠٠٠٠ ر. في سنة ١٨٢٦ ثم ١٥٠٠٠ ر. سنة ١٨٣٢ من الجنود النظامية فقط ، عدا المتطوعين والأنواع الأخرى . وبلغت القوات الكلية وقتاً ما ٢٧٦٠٠٠ ر. ولكن الضباط كانوا من أبناء الأتراك أو الألبان أو المالك

البحرية : أسس محمد على « ترسانة » في بولاق لصنع السفن ، وبنى بها أول أسطول له في عام ١٨١١ بمناسبة حربته مع الوهابيين . وهذا الأسطول هو الذى قام بنقل الجيش ومهمات إلى الحجاز . ولكنه كان بدائياً صغيراً فأوصى على عدة سفن حربية مزودة بالمدافع الحديثة ، فصنعت له فى موانئ البندقية وطولون ومرسيليا . وبذلك أصبح لديه أسطول قوى وهو الذى حمل جيش إبراهيم وإمداداته إلى اليونان . ولكنه دُمر فى موقعة « نافارينو » (١٨٢٧) فاضطر محمد على إلى أن يبنى أسطولاً من جديد فأنشأ ترسانة فى الإسكندرية سنة ١٨٢٩ ومديرها مسيو « دى سيريزى » ومدرسة للبحرية بها ورئيسها « مسيو بيسون » . وبعد سنوات قليلة كان لمصر أسطول كبير فباغت عدد قطعه فى سنة ١٨٣٢ ثلاثين قطعة وهى

تحمّل ١٣٠٠ مدفع وبها من البحارة مالا يقل عن ١٢ر٠٠٠ نفس . كما أن
والى مصر أرسل عدداً من التلاميذ ليتمروا على متون المراكب الإنجليزية
وشيد الحصون على السواحل ، واستحضر لذلك عدداً من المهندسين الأجانب .
الصناعة والثروة : أوجد محمد على معامل عديدة لغزل ونسج القطن والصوف
والحرير مفرقة فى أمهات المدن ، كان أهمها معمل « بولاق » الذى كان يشغل
به عدد كبير من العمال المالطين برئاسة « مسيو جوميل » حتى سُمى معمل
مالطة ، ومصنعاً للطرايش بقوة ، ومعاصر للزيوت ، ومعامل للسكر بالصعيد .
وعنى بزراعة القطن وتربية الأغنام لإنتاج الصوف ودودة القز للحرير
وأدخل بعض المحاصيل . وألقى نظام الالتزام ، ووضع يده على الأوقاف
وحا الملكية الفردية فصار هو المالك الوحيد والمنتج الوحيد والتاجر الوحيد
الذى يتعامل مع الخارج . ومن الأعمال العامة التى أتمها : توسيع ميناء
الإسكندرية وتوصيل هذه المدينة إلى النيل بقناة الحمودية وبدء مشروع
القناطر الخيرية تحت إشراف « مسيو لينان » وإن كان لم يتم إلا بعد
موته ، ولم يحقق الغرض الذى كان يرجىء من إنشائه .

التعليم : افتتح عدداً من المدارس الأولية : « الكتاتيب » ، وبدأ
الاتصال بأوروبا : فأرسل أول بعثة كبيرة إلى فرنسا فى عام ١٨٢٦ وكانت
تتألف من ٤٠ طالباً . وأرسل بعثة صغيرة عام ١٨٣٣ ثم أخرى كبيرة
عام ١٨٤٤ . ومن أشهر من نبغ فى هذه البعثات « رفاعة بك رافع » .
وافتح مدرسة للطب عام ١٨٢٧ برئاسة « كلوت بك » بأبى زعبل

ومدرسة للهندسة بالخانكة برياسة « لأمير بك ». وأنشأ ديوان المعارف ومديره أدهم بك. ثم في آخر عهده أنشأ مدرسة « الألسن » وبها قلم للترجمة باقتراح « رفاعه بك » وجعل هو ناظرها. كما أن من أهم الأعمال التي كان لها أثر في نشر الثقافة تأسيس « مطبعة بولاق ».

فهذا هو المنهج الإصلاحى الذى نفذه محمد على ؛ وكان الهدف الأول كما قلنا هو إيجاد جيش قوى ، وتوفير كل شئ يحتاج إليه فى داخل البلاد وكان يريد بهذا الجيش تكوين امبراطورية كبيرة ؛ ومن أجل هذه الامبراطورية خاض حرب الشام التى سنأخذ فى الحديث عنها الآن . وهى أهم حروبه على الإطلاق . ولكن قبل أن نتحدث عنها ينبغى أن نستعرض أحوال الشام قبيل صدور الأمر بإنفاذ حملة « إبراهيم باشا » .

الشام قبل حملة ابراهيم باشا

سليمان باشا . وعبد الله باشا الجزار . والأمير بشير الشهابى

تكلمنا على الشام إلى نهاية عهد « أحمد باشا الجزار » (١٨٠٤) . فبعد موته خرج رجل من سجنه وكان من أتباعه ، وهو يدعى « إسماعيل باشا الأرناؤودى » وتقلب على الولاية . ولكن الدولة أرسلت إليه من حاربه وقتله . ثم عينت واليا على دمشق « إبراهيم باشا الحلبي » وضمت إليه ولاية « صيدا » وكتبت إلى الأمير بشير الشهابى أمير لبنان أن يدخل فى طاعته .

وبعد عام واحد انفصلت الولايتان : فعين « عبد الله باشا العظم »
 للمرة الثالثة واليا على دمشق ، وسليمان باشا « الكرجي » وهو من ممالك
 الجزائر واليا على « عكا » . وذلك في عام ١٨٠٥ . وقد استمر سليمان باشا
 خليفة الجزائر حاكما على الولاية نحو خمسة عشر عاما إلى عام ١٨١٩ فظفرت
 الولاية إذن بنوع من الاستقرار في الحكم . ويجب أن نعرف أن ولاية
 صيدا أو « عكا » كان يقصد بها الولاية التي كانت تشمل « لبنان » والجزء
 الأكبر من « فلسطين » ولا سيما المناطق الساحلية . فكانت هي الولاية
 الثانية بعد دمشق وإن كانت في الحقيقة أقوى منها ، لدخول الجبل في حكمها
 برجاله الأشداء المفطورين على الحرب والقتال والمعروفين بنزعتهم الاستقلالية
 الصارمة ، ولا متلاكها الساحل فهي متحصنة من حيث الموقع وهي منفذ
 التجارة مع الخارج ولا امتداد حدودها إلى الجنوب حتى تجاوز مصر .

وكان حاكم « لبنان » طول هذه المدة الأمير « بشير الشهابي » الثاني
 وقد أشرنا من قبل إلى أن الجزائر ولاء عقب مقتل ابن عمه الأمير يوسف
 الشهابي سنة ١٧٩٠ فظل يحكم الجبل نحو خمسين عاما إلى نهاية حرب
 محمد علي في الشام . وقد لعب دوراً كبيراً على مسرح السياسة في سوريا
 ولبنان : فقد انضم إلى نابليون عند غزوه بلاد الشام ثم غضبت عليه الدولة
 وعزل من الولاية ، ثم تصالح مع الجزائر وعاد فتغلب على من أقيموا في مكانه .
 ثم أظهر الولاء والطاعة للدولة ووثق علاقته مع خليفة الجزائر سليمان باشا ،
 وكان دائماً ينضم إلى جانب والي صيدا ضد والي « دمشق » إذا قامت

حرب بينهما . وكانت الغلبة في أكثر الأحوال لوالى صيدا بفضل مساعدة اللبنانيين له . وسيكون له أثر كبير في حرب الشام فيتحالف مع محمد علي ويؤيد ابنه ابراهيم وييسر لهم الأمور في داخل البلاد . ثم يظل حليفاً مخلصاً إلى نهاية الحرب . فبعد انسحاب الجنود المصرية وعقد معاهدة لندن ينفي من الشام ، ويذهب إلى مالطة ، ثم إلى الأستانة حيث يلاقى منيته هناك .

وكنا قد ذكرنا الصفات العامة للحكم العثماني في الفصل الرابع ، فظلت هي هي كما كانت في هذا العهد لم تتغير : فالمظالم وطرق الجباية ونوع الإدارة كله كما عرفنا ، وولاية دمشق يتعاقبون والسعيد منهم من يمكث في الولاية عامين . وأسرع منهم في التبدل ولاية « حلب » وهم أكثر من الأولين ظالماً وأشد قسوة . أما ولاية « صيدا » التي تشمل لبنان وفلسطين فقد ظفرت بعهد مستقر . وعلى كل فقد تنفست البلاد الصعداء بزوال عهد الجزائر باشا الذي دام نحو ربع قرن ، وبزوال حكم « محمد باشا أبو المرق » الذي كان حاكماً على يافا والقدس أي جنوب فلسطين ، وكان تابعاً للجزائر ثم شق عليه عصا الطاعة واشتط في ظلمه حتى اضطر السادات الأشراف من أهل البلاد أن يبيعوا أبناءهم كما تباع العبيد والجواري ^(١) . ولكن الجزائر تغلب عليه في أخريات أيامه وقتله . فاستراحت البلاد من شر الطاغيتين . وكان « سليمان باشا » أكثر تعقلاً وأرق ثقافة وأرق قلباً ؛ وقد أراد أن يرفع جانباً من المظالم التي ابتدعها الجزائر ويفرضها على التجار الأجانب . وقد أثنى عليه « مشاقة » أحد مؤرخي الشام فذكر أنه خدم

(١) خطط الشام : لمحمد كرد علي بك ج ٣ . ص ١٨ .

الدولة والرعية خمسة عشر عاما بالعدل والأمانة . وعلى كل فلم يكن شريرا بطبعه وله كلام جميل يوجهه إلى عماله يحثهم فيه على اتباع العدل وتجنب الظلم . وإن كان كغيره من الحكام العثمانيين — بالرغم من ذلك — شرهاً في جمع المال ، ولا تطابق أقواله أعماله كثيراً خلف بعد وفاته أموالاً طائلة استولت عليها الدولة .

أما أهم حوادث الشام في هذه المدة فهي : أولاً خروج عبدالله باشا العظم بالحمل سنة ١٨٠٦ ورد الوهابيين له على مقربة من المدينة ، كما أشرنا إلى ذلك من قبل . وقد توفي في عام ١٨٠٨ فبموته انقرضت دولة آل العظم بالشام ، الذين حكموا ولاياته أكثر سني القرن السابق . وكان عبد الله باشا رجلاً محسناً عادلاً أثنى عليه المؤرخون . وتولى بعده « كنج يوسف باشا » فكتبت عامين . وهو الذي كلفه السلطان محمود بالتوجه لمحاربة السعوديين بالحجاز فعجز عن إنفاذ الحملة ، فكتب السلطان إلى سليمان باشا يأمره بقتله . فاضطر هذا إلى الهرب مستنجداً بوالي مصر فعفا السلطان عن دمه ولكنه صادر أمواله كلها ، وكانت شيئاً كثيراً . لأن كل همه أثناء ولايته كان جمع المال وادخاره — مستعملاً في ذلك كل طرق العسف والظلم . وقد اضطهد هذا الوالي أثناء حكمه : طائفة « النصيرية » . وهم قوم من غلاة الشيعة يسكنون الجبال القريبة من اللاذقية . فشن عليهم الحرب شهرين . وأراد أن يخرجهم من بلادهم . ثم سبى نساءهم وأولادهم وباعهم بيع العبيد . فلم يعف عنهم إلا بعد أن افتدوا أنفسهم بكل ما قدروا عليه .

وخلف سليمان باشا على ولاية « عكا » : عبد الله باشا (١٨١٩) وهو أحد ممالك الجزائر أيضاً ، وهو الذى بقى إلى حين قدوم الجيش المصرى ، وكان النزاع بينه وبين محمد على أحد الأسباب التى أدت إلى هذه الحرب على ما سيبنى .

وأهم الحوادث موقعة كبيرة جرت فى بداية عهده بينه وبين والى « دمشق » درويش باشا ؛ وانضم الأمير بشير ومن معه من الدروز إلى والى عكا . وقد كانت النصر فى جانب العكاويين واللبنانيين ؛ وأسر من رجال درويش باشا وقتل عدد كبير . وسميت هذه الموقعة موقعة « المرة » نسبة إلى البلدة التى جرى فيها القتال وأحرقت فى أثناء هذه الحرب . ولما وجدت الدولة أن عبد الله باشا صار أقوى رجل فى الشام ولا يمكن التغلب عليه اعترفت به . وضمت إليه ولاية « دمشق » حيناً واتسع ملكه ، فكان يوقع هكذا : « أمير الحاج السيد عبد الله والى دمشق وصيدا وطرابلس ومتصرف ألوية غزة ويافا ونابلس وسنجق القدس الشريف — حالا » ^(١) ومن أهم الحوادث قبيل حملة إبراهيم باشا أن والى دمشق أراد أن ينتقم من الأروام فى أثناء نشوب حرب اليونان (١٨٢٨) فلم يوافق مجلس الأعيان من الدمشقيين على ذلك ، وقالوا إن هؤلاء ذميون كما يأمر بذلك ديننا . وثار أهل « نابلس » فى عام ١٨٢٩ واعتصموا بقلعة « سانور » احتجاجاً على مظالم والى دمشق ؛ فلما توجه لإخضاعهم عجز عن ذلك فتعهد

(١) خطط الشام : للأستاذ محمد على كرد بك ج ٣ . ص ٣٦ .

عبد الله باشا للدولة بأن يتولى الأمر : وأرسل إليهم الأمير بشير الشهابي بجيش قوى من الدروز فدك القلعة وتغلب عليهم بعد حرب طويلة دامية ! وأقرب الحوادث قبيل الحملة : مصرع « سليم باشا » قاهر جيش الانكشارية ، على يد أهل دمشق : فقد كان والياً على حماه واشتهر بالظلم وحبه لسفك الدماء فخاف أعيان دمشق أن يسير فيهم نفس السيرة فثاروا عليه واشتبك مع العامة في إحدى المعارك فقتل . ولم تستطع الدولة أن تفعل شيئاً لأنها كانت مهددة بحرب محمد علي التي كانت على الأبواب . ويقول بعض المؤرخين إن والى مصر كانت له يد في هذه الفتنة التي حدثت بالعاصمة . فهذه صورة عامة لحال الشام في هذه الفترة ومنها يتبين أن الحكم العثماني فيها كان غير مستقر ، وأن الثورات كانت تندلع فيها من وقت لآخر ولم يفقد أهل الشام ما اشتهروا به من صفات الشجاعة وما عرف عنهم من طبيعة الشم والإباء .

الحرب في الشام

أسباب الحرب :

كان لمحمد علي يد على عبد الله باشا الجزائر والى عكا ، إذ أنه كان قد توسط له لدى السلطان منذ عشر سنوات ، أى عام ١٨٢١ ، ليعفو عنه وعن الأمير بشير الشهابي لمخاربتهم درويز باشا والى دمشق . وكان عليه أموال متأخرة للدولة فدفع عنه نصفها أيضاً . ولهذا المناسبة كان قد قدم الأمير بشير إلى مصر فأكرم محمد علي وفادته وأسكنه في بني سويف ؛ والظاهر

من الروايات التاريخية التي يوثق بها أن محمد علي فاوض الأمير منذ ذلك الوقت في مسألة غزو سوريا ، وأنه عقد معه معاهدة سرية تقتضى تعاونهما إذا حدث هذا الغزو . وهذا يدل على أن فكرة ضم سوريا إلى مصر كانت تجول بخاطر محمد علي منذ وقت طويل ، بل هناك ما يشير إلى أنه كان يفكر فيها قبل ذلك بسنوات أيضاً . فلم تكن المسألة إذن وليدة حادث نجفائى أو سبب عارض ؛ وإنما كانت هدفاً أساسياً من أهداف سياسة محمد علي ظل يعمل طويلاً من أجله وينفذ مشاريع الإصلاح ، ويعدله الوسائل — حتى إذا أحس أنه قادر على تحقيقه بادر إلى اتخاذ الخطوات إليه .

والواقع أن محمد علي كان يرى أن حدود مصر الطبيعية إنما تقع في جبال « طوروس » . وأن الذى يملك مصر لا يكون آمناً عليها إلا إذا استولى على سوريا كذلك . وكان ينظر إلى الفوائد الكبيرة التي كان يمكن أن يجنيها لو تمكن من ضم الشام إليه : ومنها وضع يده على حاصلاته الزراعية والصناعية العظيمة القيمة ، وفي مقدمتها الفواكه والأخشاب والفحم والنحاس والحديد — كما أنه سينتفع بموانئه وسيملك ذخيرة بشرية يستطيع أن يكون منها جيشاً قوياً . إلى غير ذلك من الفوائد . ولن يكون الشام إلا الركن الأكبر من تلك الامبراطورية التي كان يحلم بإنشائها ، منذ تمكن من النجاح في الاستيلاء على مصر ووطد أقدامه بها ، والتي كانت هي الغاية الكبرى لأهدافه ؛ ولا يمكن فهم أعماله

إلا إذا نظرنا دائماً إلى هذه الغاية . وفي أيامه الأخيرة ، وحرب الشام مستعرة الأوار ، كانت تراوده فكرة القضاء على الخلافة العثمانية وإقامة دولة « علوية » جديدة في مكانها . أو الاقتصار على امبراطورية تضم الولايات العربية كلها ، ولكنها منفصلة ومستقلة تمام الاستقلال عن الأستانة . وكاد ينجح في تحقيق هذه أو تلك ، ولكن الدول تدخلت وحرمته من أن ينجي ثمار انتصاراته على ما سيحيىء بيبانه .

أما الأسباب المباشرة التي يذكرها المؤرخون لحرب الشام أو الظروف التي مهدت لوقوعها وعجلت بحوادثها فهي : أولاً امتناع عبد الله باشا الجزائر عن تسليم المصريين الذين فروا إلى ولاية عكا ، هرباً من الضرائب والسخرة والجندية . وكان عددهم يبلغ ستة آلاف من أهالي الشرقية — محتجاً بأنهم لجأوا إلى أراض عثمانية فلا يجوز ردهم عنها ، ثم امتناعه كذلك عن توريد الأخشاب اللازمة لبناء الأسطول ، وعدم مزاعاته على العموم لواجب حسن الجوار . وإلى جانب ذلك سوء العلاقات بين وإلى مصر والسلطان بسبب رفضه مديد المساعدة له حينما أعلنت عليه روسيا الحرب ، في نهاية حرب اليونان . وكان محمد علي قد رأى أنه تحمل نفقات طائلة وتكبّد خسائر فادحة ، بل فقد أسطوله — دون أن ينجي من وراء ذلك شيئاً . ولم تكن « كريد » كافية للتعويض عن بعض هذه الخسائر . فرأى أن العدالة والمنطق تقضيان أن يمنحه السلطان إلى جانب ذلك ولاية « عكا » . ولكن السلطان أبى عليه ذلك .

ولم يفت محمد على ما كان عليه السلطان من الضعف في ذلك الوقت :
فقد عرف ذلك عن يقين في حرب اليونان ، وكان السلطان قد حطم جنده
القديم ولم تعطه روسيا الفرصة لإنشاء جيش غيره ، فأعلنت عليه الحرب
وخرج مضطرباً منهوك القوى . وانتزعت الدول منه اليونان . فكانت
الظروف إذن ملائمة كل الملاءمة لشن هجوم جديد عليه .

سير الحرب : بدأت الحرب في أكتوبر ١٨٣١ . فتحركت القوات
البرية عن الطريق المألوف^(١) من العريش قاصدة إلى « يافا » ؛ وأبحر
الأسطول وعلى ظهره القائد « إبراهيم باشا » ورئيس أركان حربه
« سليمان باشا الفرنساوى » متجهين أيضاً صوب المدينة . فاحتلتها القوات
وتجمعت هناك ، ثم زحفت بقيادة إبراهيم إلى « حيفا » فسلمت بدون
مقاومة . فجعلها إبراهيم قاعدة أعماله وبدأ حصاره لعكا . وقد قاومت هذه
المدينة ستة أشهر ولكن القائد شدد عليها الحصار من البر والبحر وعاونه
الأسطول معاونة فعالة على خلاف ما كان عليه الحال في أيام نابليون
إذ كانت المدينة محمية من البحر — وأخيراً سلمت في مايو ١٨٣٢ . وأخذ
عبد الله واليها أسيراً فأرسل إلى مصر . وكان لسقوطها دوى كبير . وكان
إبراهيم في أثناء الحصار قد أخضع كثيراً من مدن فلسطين ، كما هزم والى
طرابلس حين قدم لرفع الحصار . وأصبح الطريق بعد ذلك مفتوحاً أمامه

(١) في مدى ستين عاماً توجهت من هذا الطريق حملات : على بك السكير

١٧٧١ محمد بك أبي الذهب ١٧٧٥ فنايليون ١٧٩٩ ثم محمد على ١٨٣١ .

إلى الشمال فدخل دمشق (يونيه) واستولى على البلاد المجاورة .
ولكن الدولة كانت تتخذ الأبهة للالتقاء معه في موقعة فاصلة :
فأرسلت جيشاً كبيراً تحت قيادة « حسين باشا » مبيد الانكشارية . فالتقى
إبراهيم أولاً بطلائعه وهزمها عند « حمص » ؛ ثم دحر حسين باشا نفسه
وقواته الأصلية في موقعة « بيلان » بالقرب من الإسكندرونه (٣٠ يوليه) .
فلم يعد أمامه أى عقبة فى تقدمه إلى الأناضول : فعبر جبال « طوروس » ،
واستمر فى التقدم إلى « قونية » . وهناك كانت الدولة قد أعدت جيشاً
جديداً ووكلت قيادته إلى « رشيد باشا » — الذى كان مشتركاً مع إبراهيم
فى حرب اليونان — فحزت موقعة كبيرة فى « قونية » هزم فيها العثمانيون
شر هزيمة وكانت نصراً عظيماً للجيش المصرى . وأخذ رشيد باشا نفسه
أسيراً (٢١ ديسمبر) .

فزعرت الدول إذ أن إبراهيم أخذ يواصل تقدمه نحو البوسفور ،
ولم تعد لدى الدولة قوة تمنعه من ذلك . وأسقط فى يد السلطان فلم يبدأ
من طلب العون والالتجاء حتى لأعدائه . وكانت روسيا فى الانتظار لانتهاز
الفرصة : فعرضت على السلطان حمايتها فقبل ؛ وبدأت ترسل جيوشها إلى
الشواطئ الآسيوية بالبوسفور ودخل أسطولها مياه الأستانة . وضغطت على
محمد على بمعاونة فرنسا حتى جعلته يأمر بإيقاف الزحف عند كوتاهية .
و بتدخل الدول عقدت « اتفاقية كوتاهية » (مايو ١٨٣٣) التى تنازل فيها
السلطان محمد على عن : سوريا ، وكريد ، و بلاد العرب ، إلى جانب مصر
كما عين إبراهيم حاكماً على « أرضه » بالأناضول ، وجائياً لخراجها . وبذلك حقق

محمد على في هذا الدور أمله في تكوين الأمبراطورية التي كان يحلم بها . ولكن السلطان ما كان يسكن لهذه الهزيمة ، ولم يعتمد هذه الاتفاقية إلا مرغما : فقبل أن تنسحب جيوش روسيا عقد معها معاهدة سرية هي التي سميت بمعاهدة « هنكر اسكله سي » (يولييه ١٨٣٣) : تعهدت فيها روسيا بحمايته ، في مقابل إغلاق الدردنيل في وجه سفن الدول الأوروبية الأخرى . وكان لهذه المعاهدة أثر كبير : إذ جعلت إنجلترا تغير موقفها وتسرع إلى التدخل في قضية النزاع بين الوالي والسلطان حتى لا تمكن روسيا من الانفراد بالأمر ؛ واتخذت موقف العداء ضد محمد على من البداية إلى النهاية .

حكومة إبراهيم في الشام : وكان إبراهيم في أثناء هذه الهدنة قد أخذ يرتب أموره لتنظيم حكومة الشام . فأنشأ دواوين المشورة في أكثر المدن ، وساوى بين الطبقات ، وحكم بالعدل ، وضمن الحرية الدينية ، ونظم طرق الجباية وعنى بال عمران . وقد أحبه الناس في بداية عهده ورحبوا بحكمه . وساعده زعماء نابلس انتقاما من عبدالله الجزار لمحاربته لهم قبيل الفتح كما قدمنا . وعاونه الأمير بشير معاونة كبيرة في أثناء حصار عكا وبعده . ولكن وجدت أسباب خطيرة جعلت الأمور تتحول إلى الضد ، فبدأت الثورة عليه ثم استفحل أمرها واتسع نطاقها . وكانت أسباب الثورة هي (١) التجنيد الإجباري العام . (٢) تعميم الضرائب على جميع الأفراد . (٣) نزع السلاح من السوريين . (٤) احتكار أصناف الحرير . قامت الثورة أولا في نابلس

بزعامة بيت « أبي غوش » ، وحوصر إبراهيم في القدس لولا أن حضر والده بنفسه لإيقاظه ، وامتدت إلى جهات السلط والكرك . وثار الدروز في حوران ، وفي وادي التيم بלבnan تحت زعامة شبلي العريان . وثار طائفة « النصيرية » التي تسكن جبال اللاذقية . وكبدت هذه الثورات كلها إبراهيم خسائر فادحة ، وأوجدت له شواغل عديدة . واختل الأمن .

واتهزت الدولة الفرصة فعاتت إلى استئناف القتال وجهزت جيشاً كبيراً هو الثالث بقيادة « حافظ باشا » . فالتقى به إبراهيم في « نصيبين » وجرت هناك أهم موقعة في هذه الحرب (٢٤ يونيه ١٨٣٩) بدد فيها شمل القوات العثمانية ، ونال إبراهيم نصراً مؤزراً . ويزداد الموقف سوءاً بالنسبة إلى الدولة مات السلطان محمود في أثناء حدوث الموقعة قبل أن يصله خبر الهزيمة وخلفه ابنه السلطان عبد المجيد وكان لا يزال غلاماً في السادسة عشرة ؛ فعين « خسرو باشا » صدراً أعظم وكان مكروهاً من رجال الدولة فحضر أحمد فوزي باشا قائد الأسطول العثماني إلى الإسكندرية وسلمه إلى محمد علي .

تدخل الدول ومعاهدة لندن : ١٨٤٠ — ١٨٤١ :

هال الدول هذا النصر الباهر الذي أحرزه إلى مصر ، فتحركت وعلى رأسها إنجلترا لتحرمه من ثمار عمله . وكانت إنجلترا تعارض دائماً في قيام دولة قوية في الشرق الأوسط حتى تحفظ طرق مواصلاتها إلى الهند سليمة ، وتريد أن تبقى على الدولة العثمانية في ضعفها ما دامت تحت نفوذها . وكانت تخشى أن تنفرد روسيا بالأمر وأرادت أن تلغى أثر المعاهدة التي عقدتها مع

تركيا ، كما أنها كانت حاقدة على محمد على لصداقته مع فرنسا . فحمل لواء المعارضة والهجوم على محمد على وزير خارجيتها « بالمرستون » ، واتصل بالدول وبالاتفاق مع روسيا وبروسيا والنمسا وفرنسا أرسلت مذكرة إلى الباب العالي (يولييه ١٨٣٩) تعلن فيها الدول أن لها مصلحة في الموقف ، وتطلب منه أن لا يعقد اتفاقاً إلا بعد الرجوع إليها وموافقتها . وأندرت محمد على بأن يوقف زحفه ودخلت معه في مفاوضات : على أن تكون مصر له وراثية وسورية طول حياته . ولكنه رفض وشجعتة فرنسا على ذلك إذ كانت تريد أن تعطيه سوريا وراثية أيضاً ، واستدعى لويس فيليب « تيير » وعينه رئيساً للوزارة تأييداً لهذا الطلب .

فلم يكتفِ « بالمرستون » لذلك وانفرد بالأمر واتفق مع الدول الباقية وهي « روسيا والنمسا وبروسيا وتركيا » على أن أن ينفذ مشروعه فقط ؛ ولتحقيق ذلك عقدت معاهدة لندن (١٥ يولية ١٨٤٠) بين هذه الدول ، تقرر فيها أن يرجع محمد على إلى الدولة كل ما فتحه — ما عدا ولاية عكا فتعطى له طول حياته ، وينسحب من كريد وجزيرة العرب ؛ وأن الدول تعمل باشتراك لملحه على قبول هذا القرار . فإذا رضى بذلك في مدة عشرة أيام انتهى الأمر ، وإلا فيمهل عشرة أيام أخرى وتكون له مصر وراثية فقط ؛ فإذا رفض بعد ذلك كان للدول النظر في الأمر وللسلطان الحق في حرمانه من مصر نفسها .

ولما علمت فرنسا بهذه المعاهدة هاج الرأي العام وطالب بإعلان الحرب

لمنع تنفيذ المعاهدة ، وأصر محمد على على رفضها مرة ثانية وثالثة . ولكن بالمرستون كان يوقن أن فرنسا غير جادة ، فبدأ الحرب مع محمد على بالاشتراك مع النمسا . وصدق ظنه فإن فرنسا تقهقرت وتخلت عن صديقها وأسقطت وزارة « تيير » (أكتوبر ١٨٤٠) وترك محمد على يواجه أعداءه وحده . واستمرت الحرب فأرسلت إنجلترا أسطولها بقيادة الأميرال « ستوفورد » و « نابيه » واحتلت ثغور الشام وضربت بيروت ، وأجبرت إبراهيم على الانسحاب وساعدتها الثورات من الداخل ؛ فقرر إبراهيم الانسحاب وتم ذلك في آخر العام « ديسمبر » — ولكن بعد أن فقد نحو ثلثي جيشه في هذا التقهقر وتحمل خسائر كبيرة .

طلب « بالمرستون » حينئذ من الباب العالي أن يمنح محمد على مصر وراثية ، فتم ذلك في فرمان أصدر في (١٣ فبراير ١٨٤١) . ولكن اشترط السلطان : أن يكون له الحق في اختيار الوالى ، وأن الوالى المختار يجب أن يتوجه إلى الأستانة لتقلد منصبه . وجعلت الجزية الواجب على الوالى دفعها ربع خراج مصر ، وأن الجيش ينقص عدده إلى ثمانية عشر ألفاً فقط . ونص على أن مصر ولاية تابعة للدولة العثمانية . وقد عدلت بعض هذه الشروط في فرمانين صدرتا في ١٣ مارس و ٢٠ يونية ١٨٤١ فجعلت التولية وراثية في أكبر الأولاد ، وحدد مقدار الجزية بمبلغ ٤٠٠.٠٠٠ جنيه بدلا من ربع الإيراد . وكل هذه الشروط الأصلية ومجموعة فرمانات المعدلة تسمى « معاهدة لندن » . وبها ختمت هذه الحرب وكانت هى اختتام الحقيقى لعهد محمد على .

تتمة ونظرة أخيرة :

كانت معاهدة « لندن » أهم معاهدة عقدت في تاريخ مصر في القرن الماضي . ولكن أهميتها لم تكن مقصورة على ما لها من أثر في تاريخ مصر وحدها بل كانت ذات أهمية بالغة أيضاً في تاريخ الدولة العلية نفسها والشرق العربي . وإذا نظرنا إلى نتائجها العامة ثم إلى الظروف والأحوال التي أحاطت بها ، فإنه ينبغي أن تعتبر حداً فاصلاً بين عهدين . فقد انتهى بها عهد الحرب والنزاع الداخلي ، وبدأت فترة ستكون طويلة من السلام والاستقرار . ونجت الدولة من هذه المحنة التي كادت تودي بها وعلت هيبتها وأخذ يمتد نفوذ الخلافة : فقد عادت إليها مصر وإن كان الحكم فيها صار وراثياً ؛ وعاد إلى حظيرتها الشام والحجاز أيضاً ، واستردت بقوتها العراق ؛ وهذا كله من الوجهة الداخلية . وأما من الناحية الخارجية فقد ازداد اعتمادها على الدول وبدأ ضعفها وعدم قدرتها على الدفاع عن نفسها ، فاضطرت إلى أن توثق علاقاتها مع بعض دول الغرب وأن ترمي بنفسها بين أحضانها . وفي هذه الفترة بدا أن ظواهر وخواص قد اختفت وظهرت صفات ومميزات أخرى فأصبح جلياً أننا ودعنا عصرًا مضى ، وأننا نستقبل على عتبة الزمن عصرًا جديدًا فأينما أولينا وجهنا لم نجد نرى أي أثر الممالك أولًا إنكشارية ؛ وانقضى عهد هذه الهيئات والطبقات التي كان وجودها من أظهر خصائص العصر القديم . ولكن هذه الصورة التي تقدمها عن العصر لا تتم إلا إذا تكلمنا على حادثتين هامتين . وقد أجلنا الحديث عنهما إلى هذا الوقت لأن دلائلتهما في توضيح هذه الحقيقة التي نذكرها والبرهنة عليها كبيرة . وهاتان

الحادثان هما : تحطيم « الانكشارية » (١٨٢٦) . ونهاية أسرة المماليك في العراق (١٨٣١) .

أما الأولى فقد كان بطلها السلطان محمود . وكانت هي النهاية الأخيرة لهذا التصارع الطويل بين الخلفاء ووزرائهم من ناحية وبين الانكشارية الذين كانوا يعارضون الإصلاح . وقد صبر السلطان طويلاً ثم بعد ما شاهد من حروب نابليون أمر بأن تعد له قوة خاصة من المدفعية الثقيلة وفي اليوم الموعد حين أعلن الإصلاح من جديد فقام هؤلاء بثورون في وجهه مرة أخرى دعا الصدر الأعظم « محمد سليم باشا » ونهض بنفسه فحمل البيروق النبوي وسار يتبعه الوزراء والعلماء ، والتف حوله الجماهير ثم قاد المعركة بنفسه في أشهر ميدان من ميادين « الأستانة » وهو « آت ميدان » جرت الموقعة الرهيبة فسحقت قوات الانكشارية وأبيدوا عن آخرهم ! وأما العراق فإنه ظل غارقاً في الظلام تأبها في بيداء الفوضى والظلم بعد وفاة « سليمان الكبير » ، ولبت يتناهب أمره ولادة كلهم من مماليك هذا الباشا لا قيمة لهم ولا خطر ، ولم يقع في عهدهم أى حادث ذى بال من حيث أثره في تقدم الولاية أو تبديل طبيعة العصر : خلفه « على باشا » (١٨٠٢ — ١٨٠٧) وكان مشغولاً بحملة وهابية ثم أخرى كردية إلى أن اغتاله أحد المماليك ؛ ثم ابن أخته ويدعى « سليمان الصغير » ١٨٠٧ — ١٨١٠ ولكن السلطان حرض عليه زعيمى أسرتى « بابان » من الأكراد و « الجليلي » في الموصل لعدم دفعه الخراج ، ثم أسروا وقتل .

وأعقبه « عبد الله باشا » (١٨١٠ — ١٨١٣) وهو زميل الأول ، قثار عليه شيخ « المنتفق » حمود الثامر فخار به وقتله وولى مكانه « سعيد أفندى » (١٨١٣ — ١٨) بن سليمان الكبير وكان شاباً ضعيفاً فأساء الحكم واضطرب الأمن فى عهده قثار عليه « داود أفندى الدفتردار » . وكان هذا آخر المماليك وصار « داود باشا » وقد استمر حكمه ثلاث عشرة سنة (١٨١٨ — ٣١) . وكان رجلاً مهيباً وقوراً اشتهر فى العراق بعلمه وأدبه . وكان متفقهاً فى الدين ، وفى عهده بدت بعض مظاهر التقدم ولكن العراق ظل فى عزله بعيداً عن مجرى الحضارة وعن تطور الحوادث العالمية . فبعد أن فرغ السلطان من أمر الانكشارية أرسل قوة من الجيش الجديد على رأسها « على رضا باشا » فحاصرت بغداد وساعدتها كوارث الطبيعة من وباء وفيضان فلم يسع الوالى إلا أن يسلم فنقاه القائد العثمانى إلى الأستانة وأباد من بقى من المماليك ^(١) وبذلك انتهى عهدهم وابتدأ العراق حياة جديدة .

فى هذا الوقت عقب « معاهدة لندن » إذن — إذا ألقينا نظرة عامة على أحوال الدولة وجدنا أنها قد استردت كلا من العراق والشام ومصر والحجاز وأن هذه الأقطار عادت مرة أخرى تكون مع تركيا وحدة فى ظل الخلافة . وكل الدلائل كانت تشير إلى أن هذا العالم العربى العثمانى قد بدأ يدخل فى طور جديد من الحياة

(١) لدراسة عصر المماليك فى العراق بالتفصيل ارجع إلى كتاب :

S.H. Longrigg : « Four Centuries of Modern Irak » ، Oxford.

الفهرس

صفحة

مقدمة ٣ — ٦

الفصل الأول : الدولة العلية والمسألة الشرقية

تمهيد ٧ — منذ القرن السادس عشر ٨ — في القرن الثامن عشر ١١ — ٧ — ٢٠
العلاقات بين تركيا وروسيا ١٤ — الحرب الأولى في عهد كاترين ١٦ —
معاهدة قينارجة ١٨

الفصل الثاني : مصر في أواخر القرن الثامن عشر

نظام الحكم ٢١ — المماليك ٢٢ — على بك الكبير ٢٦ — علاقته ٢١ — ٣٩
بالدولة ٢٨ — أهدافه ٣٠ — أميرا العرب : همام وابن حبيب ٣١ —
في الحجاز والشام — ٣٤

الفصل الثالث : من معاهدة قينارجة إلى الحملة الفرنسية

ظاهر العمر وأبو الذهب ٤٠ — الحملة على الشام ٤٣ — الحرب ٤٠ — ٦٧
الثانية في عهد كاترين ٥٠ — مصر إلى الحملة الفرنسية ٥٥ — بعثة
القبطان حسن باشا ٦١ — السنوات الأخيرة ٦٥

الفصل الرابع : الشام — العراق .

الشام ٦٨ — القرن الثامن عشر ٧٢ — أحمد باشا الجزائر ٧٥ — ٦٨ — ٨٨
العراق ٧٩ — حسن باشا والمماليك ٨١ — سليمان باشا الكبير ٨٥ —
عشائر العراق ٨٦

الفصل الخامس : الانتقال من العصور الوسطى .

طبيعة العصر ٨٩ — مميزات العصور الوسطى ٩٢ — الحركة ٨٩ — ١١٢
الوهابية ٩٧ — الإصلاح في تركيا ١٠٥ — ثورة الانكشارية ١١٠

الفصل السادس : الحملة الفرنسية والثورة القومية .

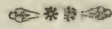
أسباب الحملة ١١٣ — بونايرتة في مصر ١١٩ — المقاومة ١١٣ — ١٥٧
والثورة ١٣٠ — عثمانيون ومماليك وأرنؤود ١٤٥ — إرادة
الأمة ١٥٥

الفصل السابع : المسألة الشرقية في دورها الثاني .

تعريف المسألة الشرقية ١٥٨ — السياسة الدولية في أوائل القرن ١٥٨ — ١٨٨
التاسع عشر ١٦٣ — ثورة الصرب ١٦٧ — السلطان محمود الثاني
١٧٣ — ثورة اليونان ١٨٤

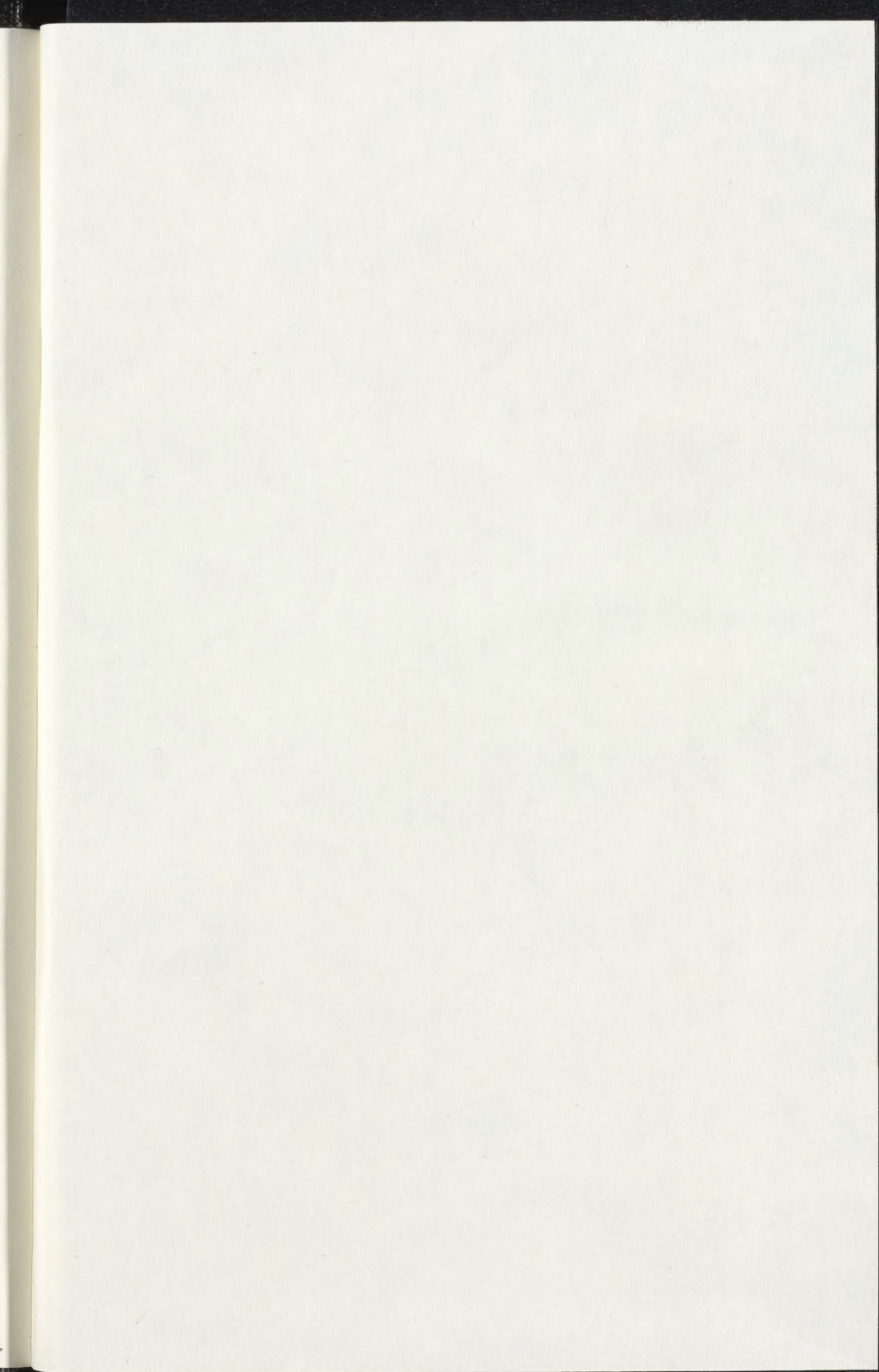
الفصل الثامن : محمد علي : مصر — الحجاز — الشام .

السنوات الأولى ١٨٩ — الحرب في الحجاز ونجد ١٩٦ — الاصلاح ١٨٩ — ٢٢٤
في مصر ٢٠٨ — الشام قبل حملة ابراهيم باشا ٢١٤ — الحرب في الشام
٢١٩ — تدخل الدول ومعاهدة لندن ٢٢٥
تسمة ونظرة أخيرة ٢٢٨ — ٢٣٠
الفهرس ٢٣١ — ٢٣٢



استدراك

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٤٣	١٥	أعمل	أكل
٤٥	٢	وكانت	وكان
٥٦	١٣	شيعة	شيعة
١٣٢	١٦	وكان في هذا	وكان هذا
١٥١	١٢	ويعدهم	ويعدونهم
١٦٠	٩	في الدرجة	في هذه الدرجة
١٧٢	١٥	السياسية	السياسة
١٨٢	١٢	منها	عنها



L

DS
62
.4
R27
juz 1